الثورة المضادة في السودان

الحزب الشيوعي السوداني - اللجنة المركزية



اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

الثـــورة المضــــادة
في
السودان

ص.ب : ٩٣٠٨
هاتف : ٢٥٣٠٨٩
بيروت



الطبعة الاولى
تمــوز ١٩٧٣

تقديم

نقدم للقارىء العربي هذا الكتاب عن الوضع في السودان واتجاهات الحكم الرجعي فيه وسياساته وأزماته من وجهة نظر الحزب الشيوعي السوداني ومنجزات دورتي لجنته المركزية منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١ الى دورة تموز (يوليو) ١٩٧٢ .

يصادف نشر هذه الاعمال مرور سنتين على انتفاضة ١٩ تموز (يوليو) المجيدة ١٩٧١ والردة اليمينية في ٢٢ تموز (يوليو) التي اعقبت انتصارها . وتكشف اعمال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني لدورة نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٧١ عن حقيقة الانتفاضة الديمقراطية في ١٩ تموز (يوليو) ١٩٧١ ، التي أنجزتها القوى الوطنية الديمقراطية في القوات المسلحة السودانية ودعمتها القوى الديموقراطية والمنظمات الجماهيرية ، مبينة مغزى الانتفاضة وظروف انتصارها والاسباب والثغرات التي أدت الى هزيمتها وما تبعها من انتصار شامل لقوى الردة والثورة المضادة في السودان .

وتضع الوثيقة مؤشرات هامة عن صمود وصلابة الحزب الشيوعي السوداني في قمة سعار قوى الردة اليمينية الحاقدة ، وتحكم الارهاب الاسود والفاشية من كل القوى الموتورة التي حسبت أنها تستطيع تسوية حساباتها القديمة مرة والى الابد مع الحزب ... وتصفية وجوده — كطليعة للشعب السوداني — جسديا ، بعد أن فشلت طوال تاريخها عن منازلته من خلال صيغة الديمقراطية

الليبرالية ، وكانت دائما هي الخاسرة ...

فقد بقي الحزب الشيوعي السوداني رغم الانتصار الكامل لقوى الثورة المضادة ، بالبطولات النادرة التي ابداها كادره القائد المتمرس في أساليب العمل الثوري السرية وبصمود وثبات أعضائه والقوى الديمقراطية من حوله ، وبتضامن القوى الوطنية وتلاحمها معه في أوج الردة وبعدها.

ويبدو هذا من حقيقة أن اللجنة المركزية للحزب استطاعت أن تعقد اجتماعها ـ بعد اعدام المناضل الشهيد عبد الخالق محجوب في ٢٧ـ٧ـ١٩٧١ ـ لانتخاب أمين عام للحزب ، بينما كانت دبابات الانقلاب المضاد تحصد بمدفعيتها الثقيلة مئات الجنود الثوريين وهم عزل من السلاح بعد أن فرغت ذخيرتهم في معسكرات « الشجرة » ، وفي القصر الجمهوري ، وعقدت اللجنة المركزية للحزب رغم الديكتاتورية والدولة البوليسية وسيطرة الارهاب دورة كاملة ، قيمت فيها انتصار الثورة المضادة في السودان والظروف الجديدة التي يتعين على الحزب مواجهتها ليؤمن وجوده واستمرار كادره القائد في وقت أكتظت فيه سجون السودان ومعتقلاته بالاف الشيوعيين والديمقراطيين ـ وصاغت هذه الدورة الهامة والخطيرة للجنة الحزب المركزية مؤشرات واضحةللمستقبل، وقدمت تحليلا متماسكا وثوريا لكل ما حدث ، يعكس عمق الرؤية الثورية لدى الحزب وفهمه للواقع الذي يعمل ضمنه، وكذلك حددت الدورة الواجبات الملحة والمهام العاجلة التي ينبغي انجازها لتأمين الحزب وبقائه واستمراره .

ويجب أن لا يغيب عنا ونحن نطلع على دورة (أيلول ـ تشرين ثاني) (سبتمبر ـ نوفمبر) ١٩٧١ أن الوثيقة تعكس الصورة الحقيقية للوضع في تلك الايام الدامية وليس الان ، رغم أن المؤشرات والاستنتاجات والتحليلات العامة التي

توصلت اليها تلك الدورة بقيت صحيحة حتى الان ، وهي التي تحكم نشاط الحركة الثورية السودانية .. وما تغير من الصورة هو تفاقم الازمة السياسية والاقتصادية والمالية التي تخنق نظام الردة والثورة المضادة في السودان ، والعزلة التي يعيشها وارتباطه العضوي بالولايات المتحدة الامريكية ومؤسسات الاستعمار الحديث والرجعية الافريقية (نظام هيلاسلاسي في أثيوبيا) والرجعية العربية ... ما تغير هو ازدياد السخط بين أوسع قطاعات شعب السودان على سلطة الردة اليمينية بسبب الغلاء وارتفاع تكاليف المعيشة وزيادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة وهبوط القوة الشرائية للجنيه السوداني وانخفاض قيمته في الاسواق الخارجية ، مع ما قامت به السلطة من تخفيض الجنيه السوداني رسميا بالنسبة للدولار والاسترليني ... ما تغير هو تماسك الحزب وازدياد فاعليته .. فقد أنجزت المهام والواجبات التي وضعتها اللجنة المركزية للحزب بعد الردة اليمينية واستعاد الحزب واستكمل قدراته على العمل والاستمرار ...

وأمام فشل النظام الاقتصادي واعتماده سياسة قروض المؤسسات الاستعمارية التي تذهب في الصرف على نفقات جهاز الدولة الجارية وتكاليف الاجهزة البوليسية والقمعية ، أمام كل هذا تنهض حركة الشعب للمطالبة بحقوقها وتخفيض حدة الازمة الاقتصادية والمالية والغلاء وتوفير السلع الضرورية وكفالة حقوق التنظيم النقابي والمطالبة بعودة الحريات الديمقراطية . وفي هذه القضايا تنشط الطبقة العاملة السودانية للدفاع عن حقوقها مقدمة المثل المقدام والجريء لبقية فئات الشعب ، فبرغم التشريد النقابي بالالاف للعمال ورغم الاعتقال للقادة النقابيين الوطنيين

والشيوعيين ، وبرغم وضع قيادات انتهازية في اللجان التمهيدية للنقابات ، فان العمال يضغطون على هذه القيادات في اتجاه مطالبهم ويدفعونها بصورة مستمرة لرفعها للسلطة وتحديد مواعيد لتلبيتها ... ومن الظواهر الايجابية في النضال ضد حكم الديكتاتورية العسكرية الحالية ان الطبقة العاملة السودانية تتقدم صفوف الشعب السوداني في معركة المطالب وحقوق التنظيم النقابي الديمقراطي وفي مناهضة الديكتاتورية وحكم الردة والكفاح من اجل اعادة الديمقراطية والحريات الاساسية ... تفعل هذا بالاضرابات المطلبية والمظاهرات الصاخبة رغم القوانين الرجعية المشهرة في وجهها ... فقد تعلمت الطبقة العاملة السودانية من تجاربها الطويلة أنه بمدى قدرتها وتحركها من أجل مطالبها والمطالب الوطنية والسياسية العامة تكون قدرة بقية فئات الشعب ، فقد كانت تنظيمات الطبقة العاملة السودانية النقابية هي الرائد والملهم والمساعد في قيام التنظيمات الديمقراطية الاخرى وسط المزارعين والموظفين والمهنيين وغيرهم ...

وفي الجانب الاخر تقوم وثائق اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الجزء المتاح نشره من الادبيات التي صدرت بعد الردة اليمينية مثلا على حيوية اليسار السوداني وأصالة المرتكزات الفكرية والايدولوجية التي ينطلق منها في معالجة قضايا الواقع السوداني وبناء خطه السياسي والتنظيمي ودفعه عميقا وسط الطبقات الشعبية السودانية وحشد قواها وطاقاتها بصبر ودأب وتضحية ونفس ثوري قادر على التنامي والاستمرار مع الايام ، وقادر على بناء كافة أدوات النهوض والانتصار ، ومرونة الانتقال من شكل الى اخر من أشكال النضال الثوري .

وتقدم وثيقة دورة تموز (يوليو) ١٩٧٢ تحليلا مفصلا

للازمة السياسية والاقتصادية والمالية التي دفع السودان اليها حكم الردة اليمينية والثورة المضادة باصراره على السير في طريق التنمية الرأسمالية والتبعية لنفوذ الاستعمار الحديث ... وتصل الوثيقة الى الاستنتاج ان لا مخرج من الازمة السياسية والاقتصادية الحالية بغير زيادة القدرات الثورية للحركة الشعبية وتوحيدها وحفزها لانتزاع حقوقها المطلبية وحقوقها في التنظيم والديمقراطية وبناء منظماتها النقابية والديمقراطية ، وفي النهاية الاطاحة بالنظام الديكتاتوري الرجعي ... وهذا يتم بحسب ما تحدد الوثيقة بانتصار قوى الثورة الوطنية الديمقراطية في السودان بكافة فصائلها ، لتقيم سلطتها الوطنية الديمقراطية التي تفتح أبواب الثورة والتقدم والاشتراكية أمام مسيرة الشعب السوداني .

وتتعرض وثيقة اللجنة المركزية للوضع في جنوب السودان (اتفاقية أديس أبابا) بتفصيل موقف القوى الوطنية والديمقراطية من الاتفاقية ، وكذلك مواقف بقية القوى اليمينية الاخرى من الاتفاقية التي وقعها النظام تحت ضغط الاستعمار الاميركي مع قوى الانفصال والرجعية الجنوبية التي كان قادتها (جوزيف لافو) الى وقت قريب يتدرب داخل اسرائيل لتحطيم وحدة التراب السوداني .

وبعد ، فالوثائق التي تنشر للحزب الشيوعي السوداني هذه تكتسب أهمية عالية لما تشكله من ردود قاطعة على كثير من التساؤلات الدائرة في أذهان التقدميين العرب عن : حقائق الوضع السياسي والاقتصادي في السودان ، موقف الحزب الشيوعي السوداني من ١٩ تموز (يوليو) ١٩٧١ ودوره في تأييدها ودعمها ، مغزى ١٩ يوليو في تاريخ الثورة السودانية ، وما تقدمه من دروس لمستقبل العمل الثوري في السودان .

اعمال اللجنة المركزية للحـــزب الشيوعي السوداني

دورة سبتمبر ـ نوفمبر ١٩٧١

عقدت اللجنة المركزية في الفترة الماضية دورتين لمتابعة جهودنا في تجميع قوى الحزب ، واستقرار قيادته وتأمين كيانه وحمايته . وصدرت عن الدورة الاخيرة وثائق وتوجيهـــات في هذا الصدد .

ـ في اي اتجاه سارت جهود تجميع قوى الحزب .

ـ خلق صلة بين الكادر القيادي .

ـ خلق صلة بمجموعات الكادر في المناطق وميادين نشاط الحزب المختلفة .

ـ محاولات متقطعة لارسال معلومات ورسائل للخارج لمساعدة حملة التضامن .

ـ تجميع المعلومات والحقائق عن تطور نظـــام الردة اليميني ، وبصفة خاصة الاكاذيب حول مذبحة بيت الضيافة، وان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اتخذت قرارا بالانقلاب في ٣١ ـ ٥ ـ ١٩٧١ . وان قيادة الحزب الشيوعي خططت للانقلاب وان الاتحاد السوفياتي وراء الانقلاب الخ الخ ...

ـ تجميع المعلومات والحقائق عن محاكمات الشهداء والسجناء والمعتقلين ، التدخل المصري ـ الليبي وغير ذلك من قضايا الوضع السياسي والعسكري .

ـ بذلت مجهودات أيضا في اتجاه التأمين العام لوضع الحزب .

هذه المهام والجهود مستمرة وما زالت محفوفةبالصعاب

الموضوعية ، ونواحي الضعف الذاتي المعروفة لدينا ،وضيق الامكانيات . ولا تسمح لنا ظروف التأمين الان بتسجيل ما وصلت اليه جهود قيادة الحزب بالتفصيل . وليقدر الرفاق الذين ما زالوا يعانون العزلة ، حدود الامكانيات والحركة ولكن مجموعة الرفاق التي تحملت أعباء تجميع قوى الحزب منذ مساء ٢٢ يوليو قد سجلت بطولات لن ينساها تاريخ حزبنا . كما باشرت مجموعة الكادر القيادي مهام العمل السياسي باصدار التوجيهات لمجموعات الزملاء التي بدأت تنتظم . وكان الجهد الاكبر محصورا في تأمين الكادر . كما تم كتابة تقرير سياسي في النصف الاول من أغسطس لتقييم الاحداث بعد ٢٢ يوليو ووجهة النظام والوجهة الاساسية لخط الحزب . الا ان ظروف التأمين وانقطاع الصلة ببعض الكادر القائد حالت دون تداوله أو اصداره ، وقد استعرضته اللجنة المركزية في اجتماعها الاخير وقررت تعديله بما يتمشى والتطورات التي تمت منذ ذلك الوقت ، واستكماله بوثائق وتقارير اخرى سيأتي ذكرها .

— المنطلق الاساسي للجهود السياسية والتنظيمية كانت ولا تزال — بقاء الحزب الشيوعي ووجوده وحمايته واستقرار قيادته ومواصلة ارتباطه بالجماهير وعلاقته بالحركة الشيوعية العالمية وحركة التقدم الديمقراطية في العالم . فوجود الحزب يعني فعاليته ووجود خطه وكادره وعضويته بين الجماهير وموقفه في القضايا المطروحة وصلته العضوية بحركة الطبقة العاملة وفي سبيل ذلك تقديم ما تفرضه الظروف من تضحيات .

— تكتيكات الحزب الاساسية ثابتة ولم يتخل عنها الحزب ورغم كل حملات التضليل فاننا نتمسك ببيانات ومواقف الحزب في مساء ١٩ يوليو وبرامجها وتشريعاتها وقراراتها وشهدائها . نناضل ونوحد كل القوى الشعبية ضد

نظام الردة ونرفع شعار اسقاطه .

— نحدد المعالم الاساسية لخطنا السياسي العام ونحدد سياستنا في كل ميدان ، والمهام العملية فيه حسب امكانيات الحزب والقوى الثورية .

— قررت اللجنة المركزية اصدار الوثائق التالية :

١ — وضع تقرير سياسي أشمل يعالج القضايا الاساسية حول الوضع الراهن والتطورات التي صاحبتها — مثل مواقع ومراكز سيطرة الاستعمار الحديث ، الجمهورية الرئاسية ، التشريعات الجديدة ، التكوين الجديد للوزارة ، الجنوب ، الوضع الاقتصادي والمالي والتحركات السياسية للطبقات والفئات والاحزاب ، والاتجاهات المختلفة بعد ٢٢ يوليو ، الملامح الاساسية للوضع في الشرق العربي وأزمة الشرق الاوسط ، المسائل الجديدة في الوضع العالمي الخ الخ ...

٢ — توضيح القضايا المتعلقة بتكتيكات الحزب في الفترة الراهنة .

٣ — تلخيص لحصيلة تاكتيكات الحزب في الفترة الماضية وتطور خط السلطة اليميني وعلاقته بسياسة الردة الحالية كتركيز لذلك الخط .

٤ — تجميع ونشر المعلومات المتوفرة لدينا حول التدخل المصري الليبي ومذبحة بيت الضيافة والمحاكمات .

٥ — أن يجمع وينشر رفاقنا في الخارج مواد حملة التضامن .

— حددت اللجنة المركزية أشكال العمل القيادي وواجبات العمل التنظيمي في الفترة القادمة كما ناقشت واجبات عملنا في الجبهة العالمية .

— اجازت اللجنة المركزية المقترحات الخاصة بخطة

عمل الحزب بين النقابات وحركة الطبقة العاملة .

— أقرت اللجنة المركزية كذلك رسالة شكر وتقدير للاحزاب الشيوعية والقوى التقدمية والديمقراطية التي قادت حملة التضامن ضد حمامات الدم ، وتعمل على تنشيط حملة التضامن لاطلاق سراح السجناء والمعتقلين ووقف الارهاب .

السكرتارية المركزية
نوفمبر ١٩٧١

معالم في طريقنا بعد الردة اليمينية الدموية

في ٢٢ يوليو ١٩٧١

برغم الانتكاسة الانقلابيه الدموية وانتصار الثورة المضادة ، برغم حمامات الدم ، والارهاب الاسود ، برغم ما فقدنا من قادة قلما يجود بهم الزمن ، برغم صيد الوحوش الذي تمارسه عصابات الردة لاعتقال الشيوعيين والتقدميين والديمقراطيين من كل مدن السودان ، وقراه — نواصل نحن الذين بقينا على قيد الحياة — حتى على الاقل — مهمة الحفاظ على بقاء الحزب الشيوعي السوداني وحمايته ، والحفاظ على راية الثورة السودانية الوطنية الديمقراطية ، الحفاظ على اعلام الديمقراطية والاشتراكية .

نواجه بصورة عملية ومباشرة تجميع قوى الحزب ، نؤمن وجود قيادته ، نصمد ونتحدى عاصفة الارهاب وهستيريا العداء للشيوعية والاتحاد السوفياتي ولا نفقد اتجاهنا الاساسي لحظة واحدة . نفعل كل هذا ودماء شهدائنا لم تجف بعد — شهداء الحزب الشيوعي والحركة الديمقراطية

الثورية في القوات المسلحة ـ نفعل كل هذا وعشرات المناضلين في انتظار المثول أمام المحكمة ، وما من اسرة سودانيــــة ، أو قرية أو مدينة الا ولها من يمثلها خلف الاسوار .

ليس الهدف هنا وضع التقييم الشامل الذي يعتمد على تجميع كل الحقائق والمعلومات بدقة حول الوضع في الميادين المختلفة للعمل الثوري . مثل الوضع العسكري المحيط بحركة ١٩ يوليو ، وضع الحركة الشعبية ودور الحزب وحصيــلة دوره القيادي بعد ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ ، المهام القيادية بعـد انتصار ١٩ يوليو في قمة السلطة وفي الحزب والحركةالشعبية وتقديرات الحزب وما ورد عنها في الخطاب الدوري رقم (١١) لتأمين السلطة الجديدة الخ .. ـ فهذا له وقته ومجاله فيما بعد . **هدفنا الان متابعة الاحداث وتقييمها لمواجهة واجبنا العاجل والمقدم ، والذي لا يعلو عليه أو يدانيه واجب اخر ـ جميع كل طاقاتنا وقدراتنــا وصمودنا للحا ظة على الحزب الشيوعي وتماسكه وحمايته ووحدته وتماسك القوى الثورية والتقدمية وهي تتعرض لحملة التصفية البدنية ـ وقفل كـل ميدان للنشاط امامها وابعادها عن كل موقع من مواقع الحياة السياسيــة والاجتماعيــة .**

في هذا الحيز وهذه الحدود نطرح ما نتوصل اليه مــن استنتاجات ، ونصوغ ما هو ملائم من خطوط عامة لمواجهة حملة التشويه والاكاذيب من جانب اجهزة الاعلام السودانية والمصرية والليبية ، وحملة التضليل والانهزامية والتبرير التي تروج لها العناصر المرتدة منذ بداية الوصولية في كل مجالات العمل الشعبي .

لا جدال في أن الحزب الشيوعي سيصمد ويستعيـــد مواقعه بين جماهير الطبقة العاملة والحركة الديمقراطية ، ويدفع من صفوفه بمزيد من الشهداء في سبيل الحفاظ على كيانه ودفع الثورة الدمقراطية للامام . وسيتعلم الحـــزب

الشيوعي وتتعلم معه قوى الثورة الديمقراطية **دروسا غالية** تزيدهم صلابة وحكمة من انتصار ١٩ يوليو وانتكاسها . سيتعلم الثوريون السودانيون كيف يدافعون عن ثورتهم بالحسم اللائق بالثوريين والثورات ، ويحمون انتصاراتهم بتصميم لا يعرف الاعتبارات والتردد . فالتهاون في حماية الثورة وسلطتها جريمة لا يغفرها التاريخ للثوريين ان لم يستخلصوا منها العبرة لمستقبل نضالهم ، واتقان أوليات علم الثورة وفق النضال الثوري ليس فقط في انتزاع السلطة ، ولكن في المحافظة عليها ، ليس فقط في بداية الهجوم ولكن في مواصلته مهما كانت التضحيات ، ولولا التساهل والتسامح في هذا الجانب لما انتصرت الردة الدموية **والثورة المضادة .** ولم تغب عنا الاحتياطات العملية التي كان يجب اتخاذها في أكثر من ميدان كما يشير الخطاب الدوري للجنة المركزية مساء ١٩ يوليو . على ان هذا التسامح وذلك التساهل لم تنبت جذوره في ١٩ يوليو ، انما ورثته عن الفترة التي أعقبت انقلاب ١٦ نوفمبر وربما قبله بكثير .

ان انتفاضة ١٩ يوليو التي يتحمل شرف تنظيمها وانجازها تنظيم الضباط الاحرار،احدى الفصائل النشطة والعريقة في هيكل الجبهة الوطنية الدمقراطية ، ستظل معلما بارزا في طريق ثورتنا . وستبقى مساهمة الحزب في تأييدها ودعمها مع القوى التقدمية الاخرى من أبرز المعالم في تاريخ نضالنا . كما تقدم عوامل ضعفها واسباب انتكاسها — الداخلية والخارجية — دروسا لتطوير العمل الثوري وتوفير كل شروط النصر لنهوض شعبنا المقبل . وستظل اسماء شهدائنا مسطرة الى الابد في أنصع صفحات تاريخنا ، وسنظل نحن نتحمل المسؤولية ، كل المسؤولية ، بنفس الثبات والشموخ الذي قابلوا به التعذيب والتنكيل وشرف الاستشهاد ، وبنفس

القدرة والشجاعة في استخلاص الدروس ومعالجة الاخطاء واستكمال النقائص وسد الثغرات في النشاط الثوري .

ما هي نواحي الضعف والثغرات التي أدت الى هزيمة ١٩ يوليو ؟

التعجل الذي صاحب تنفيذ العملية العسكرية ، والفترة القصيرة التي دامت فيها السلطة الجديدة ، لم تحجب حقيقة ومضمون ما حدث — ان نجاح انتفاضة الضباط والجنود الاحرار ومساندة الحركة الديمقراطية لهذا النجاح ، واستمرار سلطة ١٩ يوليو لاربعة أيام مجيدة عرضت فيها برنامجا وسياسة وجدت الترحيب من الجماهير وبدأت حركة التأييد تأخذ شكلها الايجابي حتى توجها موكب الخميس ٢٢ يوليو . وكان لموقف سلطة ١٩ يوليو الحاسم والواضح تجاه صيانة الاستقلال وسيادة حكم القانون وتصفية أدوات الارهاب والتجسس اثره الواضح والعميق بين الاوساط الوطنية . وظهر من خلال حركة التأييد وفي حدودها تلك الدور النشط للطبقة العاملة وتفهمها لعمق التغيير الذي حدث .

هناك أسباب وعوامل أصبحت اليوم واضحة جعلت الضباط والجنود الاحرار يغلبون استعدادهم العسكري لتغيير السلطة . ولكن هذا لا يشكل وحده الثغرات ونواحي الضعف. فكل محك ثوري تصاحبه نواحي ضعف وثغرات الا انها لا تتحول الى سبب في نسفه وتصفيته الا اذا كانت القوى المضادة التي تستغلها ذات وزن وأثر . وهنا نجد أن في داخل البلاد وخلال تلك الايام الاربعة لم تكن لاية قوة القدرة على التحرك بمفردها في ذلك الوقت المبكر ،لولا التامر والتحريض الخارجي من جانب دول الاتحاد الثلاثي وبصفة خاصة مصر وليبيا

وتعاون المخابرات البريطانية معهما .

ومن جهة اخرى تمت العملية العسكرية وثلاثة منقادتها الاساسيين في الجانب العسكري والسياسي خارج البلاد ، بابكر النور ، فاروق عثمان حمدالله ، محمد محجوب عثمان، واتخذ التدخل والتامر الخارجي توجيه الضربة الاساسية بعملية اختطاف الطائرة وشل قدرات السلطة في الداخل ، ليس هذا وحسب ، بل ان اختطاف واعتقال رئيس دولة هو في الواقع بمثابة اعلان حرب على السلطة كما هو معروف في العرف الدولي .

يضاف الى كل هذا أن عزلة السلطة القديمة وضعفها وأزمتها العميقة جعلت الانتصار العسكري سهلا وخاطفا والتجاوب الشعبي (عدم الاندهاش والاستغراب من ازالتها) عاما وسريعا . وخلق هذا الوضع جوا من التساهل وعدم اليقظة تجاه الوضع العسكري والاجراءات الدقيقة لتأمين السلطة والانتصار الاول . وكانت كل الامكانيات متوفرة للتأمين وسد الثغرات **بتسليح فصائل الجماهير** الثورية التي تعلمت خلال تجاربها الطويلة أهمية هذا العمل في حماية ظهر تحركاتها ونشاطها . أدى هذا الضعف الى كشف ظهر السلطة وجعل الحركة الثورية تهمل في مراعاة أهم قوانين الدفاع عن الثورة : تأمين انتصاراتها الاولية بلا رحمة أو شفقة . وكانت اللجنة المركزية للحزب قد وضعت هذا الواجب في مقدمة الواجبات في خطابها رقم (١) بعد انتصار الحركة . والدفاع عن السلطة الجديدة وكيلا تصبح حركة الجماهير وهي تستكمل التغيير الثوري مهددة بخطر المغامرين والانقلابيين في الجيش النظامي . وكان قادة ١٩ يوليو يعلمون تحركات واستعدادات جهتين على الاقل ظلتا تعملان لاحداث انقلاب منذ شهر مايو وان قوات تلك الجهات شبه مستعدة .

وليس هنا مكان نشر التفاصيل والحقائق) .

تحت ضغط الاحداث والتعجل ، لم يتم تقدير سليم لخطورة الاتحاد الثلاثي ـ ليس من الناحية السياسية العامة والمعروفة ـ ولكن من ناحية تدخله العسكري والسياسي وأن يصل حد التامر مع الدوائر البريطانية لقمع الحركة . (ننشر كل المعلومات والحقائق في وثيقة منفصلة) ويمكن تلخيص هذا التدخل في :

دور الكلية العسكرية المصرية بجبل أولياء وقاعدة الطيران المصري في وادي سيدنا ودور الملحق العسكري المصري ـ الطائرة التي وصلت من القاهرة تحت ستار انها تحمل رسالة من السادات وشخصيات معروفة بقربها وصلتها بالتقدميين في السودان ـ التعاون بين ليبيا ومصر والمخابرات البريطانية في اختطاف الطائرة ـ السادات يرسل وزير حربيته مع خالد حسن عباس لليبيا لوضع الخطة العسكرية للتدخل وتعبئة مظليين مصريين وتحضير وتجهيز الطائرات لنقل القوات السودانية من قناة السويس ـ السماح لخالد حسن عباس بالاتصال بالقوات السودانية في الجبهة وتحريضها وما تبع ذلك من تمرد في صفوفها واحتجاز قسم منها في سجن كوبر بعد وصولها ـ تصريحات القذافي بأنه لن يعترف بالنظام الشيوعي في السودان ويفتح بابه للاجئين السودانيين ـ توجيه من خالد حسن عباس للقوات المسلحة السودانية للتمرد وانه سيصل بقوات عسكرية ـ ثم تصريحات السادات بأن الاتحاد الثلاثي ولد باسنانه كما ظهر في السودان وتصريحات جلود ان قواتهم استعدت للتدخل الخ الخ ..

ولعبت اذاعة لندن وأميركا دورا واضحا ومحددا في تعبئة كل القوى البعيدة والقريبة ضد الخطر الشيوعي في

السودان .

اتخذ قادة ١٩ يوليو موقفا متهاونا من عناصر النظام القديم وخاصة مجلس الثورة . ولم يدركوا أنهم قد أصبحوا منذ انقلاب ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ جسرا للقوة اليمينية والثورة المضادة ومركزا لتجمع القوى المعادية للتقدم والشيوعية وكل القوى الراغبة في تصفية الثورة ، واصبح منبرا للردة وليست قوى الردة سوى منبر تلتف حوله ضد ١٩ يوليو في أيامها الاولى .

واذا كانت ١٩ يوليو قد أنفجرت بغرض التصحيح فان واقع الاحداث كان يشير الى انها ما كانت لتحصر نفسها في ذلك الحيز ، بل أصبحت دفعة جديدة للثورة وتغيير ميزان القوى لمصلحة القوى الديمقراطية . كانت حسما للمشكلة الاساسية وهي .. في أي اتجاه تسير الثورة ؟ في اتجاه الطريق غير الرأسمالي أم طريق التبعية والتنمية الرأسمالية؟ وهي المشكلة التي كانت مطروحة بعد ٢٥ مايو ١٩٦٩ .وظل الصراع دائرا حولها حتى حسمته الطغمة في ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ لصالح الخط اليميني ـ خط تجميد الثورة ومصادرة الديمقراطية ، والسير في طريق الحزب الواحد والديكتاتورية وفتح الطريق لانتصار اليمين والثورة المضادة . والتفريط في استقلال البلاد والخضوع لدوائر الاستعمار الحديث والدول العربية المنتجة للبترول .

مغزى ١٩ يوليو ..

نستند هنا الى بياني اللجنة المركزية في ١٩ و ٢٠يوليو، ووثائق السلطة الجديدة ـ البيان الاول وخطاب مجلس الثورة في موكب ٢٢ يوليو ، والتشريعات التي صدرت

والقرارات والاوامر الجمهورية التي حددت دستور الحكم وكذلك بيانات وشعارات القوى الشعبية ومنظماتها . استنادا الى كل هذا يمكن أن نلحظ السمات التالية :

□ كانت ١٩ يوليو في مجرى الثورة السودانية تغييرا ثوريا للسلطة السياسية قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية وبالتحديد قوى الديمقراطيين الثوريين السودانيين بشقيها الديمقراطي والماركسي — داخل القوات المسلحة ممثلة في تنظيم الضباط الاحرار وحركة الجنود الديمقراطيين. نقلت ١٩ يوليو السلطة لتضعها في يد التحالف الوطني الديمقراطي ككل وليس في يد فئة واحدة تنفرد بها . ولاول مرة حددت بصورة قاطعة أن تنظيم الضباط الاحرار الذي انجز العملية العسكرية هو واحد من تنظيمات الجبهة الوطنية الديمقراطية واداة من أدواتها . وكان ذلك بمثابة خروج عن الاطار التقليدي للانقلابات العسكرية التي يتحدث قادتها عادة باسم القوات المسلحة ككل ، ويضعونها موضع الطليعة بالنسبة للحركة الشعبية ، ويخلطون بين وظيفة القوات المسلحة كجهاز من أجهزة القمع وأداة من أدوات السلطةوبين دور الطلائع الثورية التقدمية في داخلها .

□ لم تكتف باعلان ذلك في بيانات أو تصريحات ، بل قننته وجعلته في مستوى الدستور بأن صاغته في الاوامر الجمهورية التي أصدرتها ، حيث حددت ان سلطة الجبهةهي أساس الحكم في كل مستويات جمهورية السودان .

□ حددت وبصورة قاطعة ، وفي مستوى الدستور أيضا ، مبادىء الديمقراطية الجديدة ، فباشرت التشاور مع المنظمات الديمقراطية والقوى التقدمية في تكوين الحكومة وأجهزة السلطة ، وكفلت للقوى الوطنية الديمقراطية حق تكوين منظماتها وأحزابها السياسية ، والغت القوانين

والقرارات المقيدة لحرية هذه القوى ، وصفت أجهزة الارهاب والتجسس والدولة البوليسية .

□ فتحت الباب للنضال الجماهيري لانجاز مهام الثورة الديمقراطية ، وأعلت راية حكم القانون واستقلال القضاء ونزاهته ، وحددت معالم الممارسة الديمقراطية للحقوق السياسية ، وكنظام للحكم ، والنظام النيابي وأجهزة السلطة التنفيذية وحق الجماهير في انتخاب وسحب ممثليها . كما حددت الديمقراطية كعلاقات انتاج في الريف لتحرير الاغلبية الساحقة من السكان واشراك العاملين في ادارة شؤون الانتاج . وبذلك وفرت امكانية انهاء التناقض بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية . كما جعلت من الديمقراطية شرطا ومنهجا لتوحيد شطري القطر وحل مشكلة الجنوب .

□ رفعت راية الاستقلال والسيادة الوطنية ، وأكدت دور السودان ومكانته في حركة الوحدة والثورة العربية والافريقية ، ومكانته في الجبهة المعادية للاستعمار والامبريالية ، وعلاقته بالدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي .

□ أكدت ١٩ يوليو حقيقة جوهرية وهامة وهي أن هناك بديلا (كامكانية وكواقع وقدرات ثورية حية) لدكتاتورية البرجوازية الصغيرة العسكرية بصفة خاصة ، والقوميين العرب بتحديد أكثر ، تسير في خط يميني لتصفية الثورة . وبرهنت تجربة السودان أن المسلك المتهاون مع هذا الخط تحت التهديد والخوف من عودة الثورة المضادة ، يؤدي الى أن تقوم شريحة البورجوازية الصغيرة المنفردة بالسلطة بنفس دور الثورة المضادة ، سواء في قمع الحركة الثورية وتصفيتها أو في الميدان الاقتصادي والسياسي والعجز والاستسلام أمام نفوذ الاستعمار الحديث .

اكدت ١٩ يوليو وجود البديل الاكثر تقدما . كما اكـدت ضرورة اليقظة في حمايته ليس فقط من خطر الاستعمار بل ومن الانظمة العربية اليمينية .

هزيمة ١٩ يوليو لا تقلل من اهميتها ومغزاها ودروسها مهما كانت خسائرها ومهما كان ثمنها باهظا . فقد كان لها ان تصبح منارة للتقدم في أفريقيا والمنطقة العربية ، ومركز جذب لاعادة تجمع القوى الدائرة في حركة التحرر الافريقية ، وفتح جديد في اطار التجميد (خط النهاية الذي فرضته البورجوازية الصغيرة العسكرية العربية) .. كانت ١٩ يوليو تعبيـــرا اصيلا للطابع الاممي للحركة الديمقراطية السودانية ، التي بدات خطواتها الاولى في النضال الشعبي في نهاية الاربعينات في أوثق ارتباط مع حركة التقدم والاشتراكية في العالم أجمع .

وهذا هو سر التحرك المحموم من جانب كل دوائـــر الاستعمار والرجعية والانظمة المحافظة في الهجوم والتامر على ١٩ يوليو ــ تدخل عسكري من الخارج وتحريض لفلول الرجعية في الداخل ، تشويه متعمد لبرامجها ومضمونهـــا وجذورها ــ وصفوها بالتامر الشيوعـــي ، (الانقـــلاب المشؤوم) ، (تامر الحزب الشيوعي السوداني والاتحـــاد السوفياتي والدول الاشتراكية) الخ .. ــ ثم أغرقوها فـــي انهار الدم .

لقد راع كل هذه القوى عمق واتساع الثورة الديمقراطية في السودان ، وهالهم أنها تمتلك وحدها كل هذه القـــدرة فراحوا يعزون أنفسهم باختلاق التدخل السوفياتي ــ وكأنما الاطاحة بذلك النظام المعزول تحتاج لاي مساعدة خارجية من اي جهة دع عنك الاتحاد السوفياتي ــ وحتى في المستقبـــل ستتمكن الحركة الثورية في السودان ان تطيح بهذا النظـــام كما أطاحت بغيره من الانظمة ، وستكون اكثر تجربة وحنكـــة

ومقدرة في الحفاظ على انتصاراتها . لقد اختلقوا خرافة التدخل السوفياتي ، تغطية للتدخل الحقيقي من جانب الاتحاد الثلاثي وتنسيق خطاه مع بريطانيا .

كشفت ١٩ يوليو عن فزع هذه القوى ومعها انظمة البورجوازية الصغيرة في مصر وليبيا وغينيا من التطورات الجديدة في أعماق حركة التحرر الوطني العربي والافريقي — حتى في الانظمة الوطنية — والتحولات الثورية بين جماهيرها وسيرها نحو تلاحم أكبر وأعمق مع المعسكر الاشتراكي . فقد أعلنت ١٩ يوليو في برنامجها ، ومن الموقع الديمقراطي الثوري والوطني وليس من الموقع الشيوعي — موقف التحالف مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية تعبيرا عن حقيقة يعيشها السودان ومتطلباته . وتخطت بذلك الصيغ المطاطة عن (الحياد) و (التعاون غير الملتزم) الخ . . التي رفعتها البورجوازية الوطنيةفي منتصف الخمسينات وتمسكت بها البرجوازية الصغيرة الحاكمة ، لتتراجع عنها كلما ازدادت الثورة الاجتماعية عمقا ، ونهضت حركة الجماهير الثورية لمستويات جديدة .

لعب قادة الصين ويوغسلافيا — كل من موقعه — دورا مخربا كله خيانة وتنكر لمبادىء التضامن الاممي باعلانهم التأييد المتهافت للردة اليمينية وانتصارا للثورة المضادة . وادانة ١٩ يوليو ، وموافقتهم الضمنية على أعدام الشيوعيين والديمقراطيين ، والتصفية الدموية للحركة الثورية في السودان . ينطلق قادة الصين من دورهم الاساسي في اضعاف تحالف حركة التحرر الوطني بالنظام الاشتراكي العالمي ويبحثون عن مناطق نفوذ ، وتصفية الاحزاب الشيوعية والحركات الثورية التي لا توافق على خطهم واتخاذ تخريفات وبديهيات ماوتسي تونغ قرآنا وانجيلا . ينطلق قادة الصين

من حقدهم الدفين على الحزب الشيوعي السوداني الذي قفل الطريق على خطهم الانتهازي في الحركة الشعبية في السودان، وهزيمة كل محاولاتهم لبناء تنظيم « شيوعي صيني » قادر على الحركة والتأثير .

أما قادة يوغسلافيا فموقفهم تعيس بائس حقا . يعتقد هؤلاء القادة أنهم يملكون القدرة على التأثير على سير الاحداث في السودان ، يعتقدون أنهم القيادة الايديولوجية والسياسية لدول « الحياد الايجابي » ، يعتقدون أن البيانات المشتركة التي يوقعونها مع عبود ونميري ومع ازهري ستقلب موازين القوى : وترسب في ضمير الشعب السوداني . يعتقدون انهم سيجدون في السودان ملجأ لهروبهم من الالتزام مع النظام الاشتراكي العالمي ونظرية حيادهم بين النظامين الاجتماعيين الاشتراكي والرأسمالي . لقد وضعوا أنفسهم في وضع لا يحسدون عليه . ومن الخير لهم أن يبحثوا لانفسهم عن مخرج اخر — فنظام الردة منهار لا محالة وبأسرع مما يتصورون . ومن الخير لهم الا يهولوا من دورهم في السودان . ذلك أن في السودان حركة ديمقراطية ذات أثر ووزن وقريبة من الوصول للسلطة ، وذات أثر فعال في الاحداث . ليبحثوا لهم عن دور في بلد يسيطر حكامه على كل شيء ويقررون كل شيء . فالحركة الديمقراطية في السودان جعلت قضايا السياسة الخارجية جزءا من نشاطها اليومي من قبل أن ينال السودان استقلاله وكان لها دائما موقفها الواضح والمستقل ولم تعتمد يوما على الموقف الرسمي للحكومات مهما كان تقدميا في المحيط الخارجي .

وتطابق موقف قادة الصين ويوغسلافيا تطابقا تاما مع خط وموقف الانقساميين الذين تسابقوا نحو الاذاعة والصحف ليعلنوا مباركة انتصار الردة ،والادانة المسبقة للشيوعيين

والثوريين الماثلين أمام محاكم الثورة المضادة ، ويؤيدون الاعدامات والتصفية الدموية للحركة الثورية ، ويقفون كشهود ملك ، ويعاونون البوليس لاعتقال الشيوعيين والثوريين . وكل هذا سياق منطقي لموقفهم الفكري،وانقسامهم العملي وتأييدهم لانقلاب ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ .

الخط الدعائي للردة والثورة المضادة

الملابسات التي أحاطت بانقلاب ٢٢ يوليو ، ثم الانتصار الكامل للردة ، جعلت كل الدوائر الرجعية تنطلق من زوايا مختلفة ومتعددة في دعايتها ، ولكنها توحدت جميعا في مواضيع أساسية نتناول أهمها :

١ ــ تحركوا بسرعة لاخفاء الحقائق حول مذبحة بيت الضيافة التي تمت على يد دبابات وقوات انقلاب ٢٢ يوليو الذي استهدف في البداية القضاء على ١٩ يوليو ، وقيادة وضباط السلطة القديمة لينفرد هو بالسلطة . ولهذا كانت قواته تقصف بيت الضيافة والقصر الجمهوري والقيادة العامة بنفس الكثافة للنيران . ليس هذا وحسب بل أن الذين نجوا من الموت في بيت الضيافة هم الذين لهم ارتباط سابق بانقلاب ١٩ يوليو ، ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل أحضروا جثث بعض القتلى من خارج البيت وأضافوها لجثث الضباط .والى أن ننشر كل المعلومات التي لدينا نحدد هنا الحقائق التالية :

ــ الحزب الشيوعي السوداني لا علاقة له بما تم في بيت الضيافة لا بطريق مباشر أو غير مباشر .

ــ قادة ١٩ يوليو لم يصدروا أمرا بقتل المعتقلين بدليل انهم قضوا أربعة أيام في الاعتقال ووجدوا العناية المعقولة . ولو كان هناك أمر بالقتل لصدر ضد أعضاء مجلس الثورة أولا .

ــ ان الدبابات المهاجمة للبيت استخدمت مدفعيتها الثقيلة وأحدثت قذائفها فجوات كبيرة وواضحة على جدران البيت ، وتظهر اثار شظايا القذائف على جثث الضباط القتلى مما يكذب الادعاء القائل بأنهم قتلوا بالمسدسات والرشاشات .

ــ لم تثبت في المحكمة الاتهامات الموجهة ضد الشهيد الحردلو وزميله بأنهما قتلا الضباط ، كما لم تثبت التهمة ضد الشهيد الجندي أحمد ابراهيم ، الذي قدمته السلطة بعد ثلاثة أسابيع . هذا بالاضافة الى ان الامر كله لم يخضع للتحقيق الذي تتطلبه العدالة أو القوانين العسكرية .

ــ ذكر بعض الضباط الذين استجوبتهم الاذاعة انهم لا يستطيعون تحديد الجهة التي انطلق منها الرصاص ، هل من جانب المهاجمين للبيت أم المكلفين بحراسته ، كما ذكر أحد الجنود انهم اقتحموا ابواب البيت بالرشاشات وفتحوها عنوة .

ان استغلال حادث بيت الضيافة ، واثارة المشاعر بموكب الدفن ، يؤكد أن الامر كله نسخة اخرى من حادث معهد المعلمين العالي عام ١٩٦٥ ، لاثارة موجة العداء للشيوعية لتبرير التصفية الدموية والبدنية للحزب الشيوعي والحركة الثورية . واستخدمت السلطة موضوع بيت الضيافة لتغطية ابادتها لمائتي جندي دون محاكمة وهم عزل من السلاح ، وللتستر على الذين ارتكبوا الجريمة ، وتبرير مجازرها والاعدامات الوحشية .. وحشية انتقام البورجوازي الصغير عندما تمس سلطته أو ملكيته .

٢ ــ فجروا حملة مسعورة ضد الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية . نلحظ هنا ان السلطة لم تبدأ هذه الحملة الا في اليوم الرابع وبعد ان بدأت حملة التضامن تأخذ شكلا جماهيريا واعلاميا كبيرا ضد حمامات الدم وكان

النميري قد نفى في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم ٢٤ اي صلة للسوفيات بالاحداث . وركز على العراق وعلى الاكاذيب حول ان بريطانيا كانت لها صلة الخ .. وكرد للحملة العالمية التي اجبرتهم على وقف الاعدامات ، اختلقوا الاباطيل حول التدخل السوفياتي . وساروا بالامر حتى النهاية ليقنعوا الدوائر الراسمالية والاستعمارية انهم تخلوا نهائيا عن كلماتهم المعسولة التي قالوها من قبل عن علاقتهم بالاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ، ولحسوا كل تصريحاتهم التي تروجها لهم عناصر الانقسام بمناسبة وغير مناسبة للتعاون مع السلطة لعزل الحزب الشيوعي السوداني عن الحركة الشيوعية العالمية .

٣ ـ استغلوا اجهزة الدعاية والاعلام لتهويل كذبة ان الشعب سحق الشيوعيين ، وان الشعب اشترك مع قوات انقلاب ٢٢ يوليو لاعادة (سلطة نميري) . وهذا ادعاء كاذب تشهد على كذبه جماهير العاصمة وشوارعها . اكبر ما استطاعوا ان ينظموه بعد الانتكاسة كان موكب ١٤ اغسطس والذي حشدوا له من الريف ومن اماكن اخرى بواسطة العناصر التي ظلت تحشد من ايام عبود ، ولم يتعد نشاط شراذم صبية الكتائب التي نظموها في الشوارع ازعاج حركة المرور والمواطنين مما اضطرهم لسحبها بعد اليوم الخامس ـ ٢٩ يوليو .

٤ ـ صوروا حملتهم انها ضد الشيوعيين ـ اعضاء الحزب الشيوعي فقط ـ ولكن نظرة سريعة للتكوين السياسي والفكري للمعتقلات والسجون تؤكد ان الحملة ضد القوى التقدمية بكل تكويناتها وقياداتها ، **فالعداء للشيوعية كسياسة ومنهج لا يقف عند الشيوعيين ، انه عداء لكل حركة التقدم** . وهذه الحجة السطحية التي ساقوها لم تخدع

احدا ، انها اشبه بحجة الانقسامي عمر مصطفى الذي كتب في الصحافة بعد ١٢ فبراير ان بيان النميري لا يشمل كل الشيوعيين . اليس كذلك ؟ وهذا هو المعني الحقيقي لبيانهم الذي اذاعوه من الاذاعة باسم محسى واخوانه وتصريحات ابو عيسى عن حقائق الوضع والحملة الجائرة ضد السلطة الثورية .

٥ ـ القت السلطة كل فشلها على الشيوعيين وراحت تدعي ان الاخطاء التي ارتكبتها كانت بسبب الشيوعيين وهذا طبيعي بعد ان اصبحت السلطة في يد قوى الردة والثورة المضادة . ولسوء حظ السلطة ان الحزب استطاع وخاصة بعد ١٦ نوفمبر ان يوضح موقفه من كل القضايا ومن السلطة نفسها وعجزها واخطائها واكاذيبها . ولسوء حظها ايضا ان موقف الانتهازيين المنقسمين كشف الموقف الحقيقي للحزب الشيوعي من سياسة السلطة في كل ميدان كما كان انقلاب ١٦ نوفمبر نهاية لاي مستوى من التحالف او التعاون بين السلطة والحزب وعرفت جماهير شعبنا عداء السلطة لبقاء الحزب المستقل منذ الاسابيع الاولى بعد الانقلاب . ومن لجان الدفاع عن الثورة والحديث عن الوصاية والثورة للجميع والمخربين واعتقال الشهيد عبد الخالق محجوب وغيرها ، فالسلطة لها خطها الذي بدأت به منذ ٢٥ مايو لتصفية الحزب الشيوعي السوداني ولكن مقاومة الحزب ونفوذه وعمق واتساع الحركة الديمقراطية جعلتها تفشل وتتعطل كثيرا في تحقيق هدفها ولم تنجح فيه الا بعد انتصار الثورة المضادة نجاحا جزئيا ستدفع ثمنه غاليا وسيدفعه النظام المصري الذي يقف خلفها ويغذيها بتجربته وخطه في العداء للشيوعية دعاية او عملا وتنفيذا .

هذا هو مضمون ردة ٢٢ يوليو .

فما حدث ذلك اليوم ليس انقلابا مضادا من الناحية العسكرية وحسب وليس عودة ميكانيكية للسلطة القديمة ، انه ردة يمينية دامية شاملة في مسار الثورة السودانية وليس انفعالا ورد فعل مؤقت محصور في ايامه تلك او تجاوز لا معنى له كما تصوره مقالات هيكل . وبدون ادراك هذه الحقيقة حول النظام والسلطة سيركب حركتنا الشعبية الغموض والتشتت والضياع ولن تتمكن الحركة الثورية من ادراك الوضع الحقيقي لاعدائها ومدى المشاق والمتاعب التي يجب ان تهيء لها نفسها وهي تستعيد قواها لتواصل نضالها .

تسللت الردة من الثغرات ونواحي الضعف في حركة ١٩ يوليو بشقيها العسكري والشعبي . ولكن القوى الاجتماعية والسياسية التي حركت الردة ثم تجمعها حولها ، وما زالت تعافر لتجد مكانها في اطارها وفي مستويات السلطة المتعددة ، هي قوى العداء للشيوعية والتقدم والديمقراطية والثورة الاجتماعية . وهي قوى اجتماعية ذات مصالح طبقية محددة المعالم داخل السودان وخارجه ومعروفة لدينا منذ فجر الاستقلال ومن تحركاتها بعد ٢٥ مايو وفي خطاب ابو عنجة وخطاب ١٢ فبراير ، واحتفالات ابريل ، نعرف هذه القوى ومصالحها التي يخدمها نظام الردة كما نعي تناقضاتها الصغيرة معه التي تتجاهلها الان كيما تخدم مصالحها بصورة احسن . ونعرف دور شريحة القوميين العرب الناصريين وحجمهم الحقيقي والطفيليات التي لصقت بهم من حثالات من كانوا بالامس في الحركة الديمقراطية والتقدمية ، وندرك الدور الذي لعبته مصر ولا تزال وهي تخشى على وجودها ونفوذها في السودان ، فينادي هيكل بأن لا يتم القضاء على الحركة التقدمية كلها او يعطل دورها

خوفا من اليميـن المتربص . أي سخرية ولعب على العقول .
ان النظام المصري يدرك جيدا ضعـف الانقلاب الـذي دبره في السودان بواسطة القوميين العرب في مايو ١٩٦٩ ، وكان يدرك ان النظام يعتـمد على سند الشيوعيين والحركة الديمقراطيـة الامينة علـى شعارات الكفاح المشتـرك والوحدة والثورة العربية كجزء من شعارات الثورة الاجتماعية في السودان . وعندما توهم ان سلطة الانقلاب قد قويت واراد ان يفرض الاتحاد الثلاثي دفع الاحداث لانقـلاب ١٦ نوفمبر ومحاربةالحزب الشيوعي . وكانذلك فتح الباب للقوى اليمينيـة التـي يخشاها هيكـل اليوم . ثم تآمر النظـام المصري واخمد ١٩ يوليو التـي طرحت برامج واضحـة في العلاقة بمصر والثورة العربية برنامجا كفيـلا بغسل السمـوم التـي فتكت بالعلاقات السودانيـة العربيـة كلها . وظـن المصريـون انهم استعادوا سلطتهم علـى اشلاء عبد الخالق والشفيع وجوزيف الذيـن قامت هيئة الدفاع عن الوطـن العربـي علـى اكتافهم وقامت حركة التضامن مع مصر في عدوان ١٩٥٦ ثم ازمة حلايب وفي كل المعـارك بقيادتهـم وجهودهم . وقادوا الحركة الشعبيـة في هذا الاتجاه وكانوا خلف مواكب استقبال ناصر ومحاصرة مؤتمر القمـة بالخرطوم واستطاعوا ان يشلوا تحركات الرجعية في السودان واجبروها علـى ارسال قوات للجبهة وفتح مطارات السودان للطيران العربـي بعد تحطيـم المطارات المصريـة وغير ذلك كثيرا .
فليشرب النظام المصري من الكأس التي جرع بها السم الزعاف للحركة الشيوعية والتقدمية في السودان . ولتنقذه هذه المـرة فلول « وحدة وادي النيل » وليحتفظ الحكم المصري لنفسـه بخدعة التشفع للشفيع . فالشفيع ورفاقه يشفع لهم تاريخهم وحزبهم الذي بنوه ، ولـن تحطمه الردة ــ والحركة النقابية

والشعبيـة العملاقـة التـي لـن يلوي عنقها الاقـزام .
لقد ارسـى عبد الخالق والشفيع وجوزيف مبدأ حماية ظهر مصر كواجب ثابت امام الحركة الثورية والحزب الشيوعي ، ولكن اصبح علـى الحركة الثورية في السودان ان تحمـي ظهرها من الخطـر الوافد من الشمال ، والاسرع في حركتـه وانقضاضه . وهكذا يضاف لحركتنا الثورية عبء جديد لـن تنوء تحتـه ، وستعيد الطبقـة العاملة المصريـة وقواهـا التقدميـة لشعار الكفاح المشترك اعتباره وتعود بـه لجذوره التـي نبتت في قلب الحركة الشيوعية والديمقراطية والمصرية في الاربعينيات .

حدثت الرد في اطار موجة المد اليمنـي في المنطقـة بأسرها هذا صحيح،ولكنها ايضا حدثت وقد صعد فيها الصراع الطبقـي في السودان والمنطقة طابعا اكثر عمقا وتعقيدا وفي وقت تقدمت فيه الاقسام الاساسية في حركتنا الشعبية لمواقع جديدة ولم تعد تقبل بتجميـد الثورة او تتخذ النمط المصري مثلا اعلـى او ترضى بقيادة شريحة القوميين العرب الحاكمة من البورجوازية الصغيرة ، برغم هذا سارت الردة حتـى نهاية الشوط في الهدف الاساسي للثورة المضادة في السودان : تصفية الحركة الديمقراطية والحزب الشيوعي بدنيا ، والعودة بالبـلاد لطريق التنميـة الرأسمالية وسيطرة الاستعمـار الحديث وافراغ كل شعارات الثورة الديمقراطية من محتواها وتشويه تاريخها والارتباط بتجمع الدول اليمينية وتصفيـة كل ما انجزه شعبنـا في تطور العلاقات بالدول الاشتراكية والاتحاد السوفياتـي . وحصرها في الاطار الدبلوماسـي والتجاري التقليدي . مع مراعاة ما تطلبه مصر واعتمـادها على الدعم والعون السوفياتي .

بهذا فالردة ليست حدثا محليا بل ضربة قوية لحركـة

التحرر الوطني والحركة التقدمية في المنطقة وفي افريقيا .

والردة ايضا تشكل انتصارا كاملا في كل الجبهات للخط اليميني . خط طريق التنمية الرأسمالية والتبعية بصرف النظر عن تطبيقه على يد قوى مدنية او عسكرية ، مجموعة احزاب او حزب واحد . وليس محتما في هذا الصدد ان عادت في الاسابيع الاولى نفس شخصيات مجلس الثورة التي ارتبطت اسماؤها بشعارات ٢٥ مايو ، فهي قد تحولت لاداة في يد اليمين يوم نفذت انقلاب ١٦ نوفمبر . وليس مهما ان تردد السلطة ارتباطها بشعارات العداء للاستعمار ، والاشتراكية ، وتحالف الشعب العامل وغيرها من التعابير التي فقدت معناها وقدرتها على التأثير . فقد اثبتت تجربة السودان ـــ على الاقل بالنسبة لنا ـــ ان العداء للاستعمار (وبالذات الاستعمار الحديث) وليس الاستعمار في انغولا وموزمبيق ، والسير في طريق التقدم الاجتماعي لا يمكن ان يستقيم ما لم يرتبط في داخل البلاد **بانجاز مهام الثورة الديمقراطية** استنادا الى التحالف الوطني الديمقراطي وسلطته ونشر الديمقراطية في كل ميادين الحياة بما فيها جهاز الدولة وداخل تحالف الاحزاب الديمقراطية والتقدمية والمنظمات والهيئات والاتجاهات ، وليس انفراد شريحة من البرجوازية الصغيرة بالقيادة وفرض ايديولوجيتها . وتجميع الطبقات والفئات الاخرى تجمعا كميا في الاتحاد الاشتراكي وحرمانها من حقها في تكوين احزابها وتقديم فكرها وبرامجها . تجربة السودان بما توفر للحركة الدمقراطية من تطور واتساع ، عرت هذا النمط في اقل من عامين وكان لا بد لها من ان تنفجر ضده . ورغم الهزيمة فلن تستسلم له .

لقد تميزت الفترة الماضية كلها بالعمل على

تصفيـة الحركة الثورية من جهة ، وفي الوقت نفسـه تقنيـن الردة واضفاء شرعيـة علـى الاساليب الفاشيـة في الحكـم والعمل السياسـي .

— الاعدامات ، والابادة والتعذيب ، المحاكم الصورية ، الاحكام طويلة المدى ، الاعتقالات بلا حدود او قيود ، الفصل والتشريـد .

— مهزلة الاستفتاء وتزييف الارادة الشعبية .

— فرض الجمهورية الرئاسية وحكم الفرد .

— الاوامر الجمهورية وقرارات رئيس الجمهوريـة والتشريـعات .

— العداء للشيوعية كمنهج وسياسة ، مهما تلونـت ألفاظ نكـرانهـا .

— فتح الباب لكل مؤسسات ودوائر الاستعمار الحديث وفي مقدمتها البنـك الدولـي وفروعه والاحتكارات التي يمهد لها الطريـق .

— حل كل المنظمات الديمقراطية ، وفرض الحزب الواحد وملحقاته ، وتصفيـة الحركة النقابيـة وقمع حركة الطبقة العاملة كعائق امام التنميـة الرأسمالية وتدفق رأس المـال الاجنبـي .

كل هذا يحتاج منا للدراسة الدقيقة والتعميـم والخروج بالاستنتاجات السليمة لتطوير خط الحزب العام وسياسـة الحزب في الميادين المختلفة ، وخاصة في الميدان الاقتصادي وتوضيـح الطبيعة الطبقيـة للنظام ومضمونه حتـى تتبين الحركة الثورية طريقها وهي تصارع من جديد .

المستقبـل وآفاق تطور الثورة السودانية

النضال في سبيل سلطة وطنية ديمقراطية ، نظام وطني ديمقراطي ما زال هو الشعار الاساسـي الذي يحكم نشاطنا

ويتجاوب مع ظروف شعبنا الموضوعية والذاتية . انتصار الردة والثورة المضادة لم يغير طبيعة المرحلة ، بل غير ميزان القوى بصورة نهائية وشاملة في هذه الفترة لمصلحة قوى اليمين ، ولمصلحة التطور الرأسمالي وسيطرة الاستعمار الحديث والتخلف والتبعية . خلقت الردة ظروفا قاسية وعقبات امام النضال الثوري للحركة الشعبية لم تعهده من قبل ،وجردتها من كل ادوات نضالها الممثلة في التنظيمات الديمقراطية ، وحرمتها من اي مساحة للحركة كانت تتمتع بها بالقدر المحدود من الحريات الديمقراطية التي ظلت تقاوم للمحافظة عليها .

نظام الردة وما يتمتع به من وسائل وقدرات للقمع والارهاب يستخدم ايضا الدعاية السياسية التي تخلق التشويش رغم افلاسه التام في هذا الميدان . يستعين بكل من ارتدوا عن الشيوعية (رغم التناقض في ان النظام اصبح في يد قوى لا تقبل حتى مسحة من الديمقراطية والشيوعية ، وفي الحقيقة انهم حتى الانقساميين يخجلون من الدفاع عن النظام) .

واصل النظام جهوده في خلق مجموعة تنفيذية من التكنوقراطيين ذوي الاتجاهات اليمينية المحافظة او التي ظلت عاطلة في الميدان السياسي ، ويوسع من فئة الانتهازية الجديدة ، وفي الحركة العمالية من المنتفعين ببعض الامتيازات المادية او التمثيل في مجلس او لجنة .

يستخدم الاساليب الديماغوجية في مواجهة قضايا التطور الاجتماعي الاساسية . مثال ذلك يعلن لفظيا التمسك بالحكم الاقليمي الذاتي للجنوب ، ويطلق يد العناصر المعادية لوحدة السودان في جو مصادرة الديمقراطية الشامل . سيواصل النظام ولفترة طويلة مقبلة البطش والارهاب ضد

الشيوعيين والثوريين ليس الهدف فقط الحد من تطور الحركة الديمقراطية ، ولكن لهدم معنوياتهم وارغامهم على الاستسلام اسوة بالتجربة المصرية .

وبالطبع ستخضع كل مقدرات البلاد لمصلحة **التنمية الرأسمالية** بما في ذلك القطاع العام القديم والجديد ، بعد ان توفرت الدولة واجهزة الحكم والاجهزة الشعبية لخدمة هذا الاتجاه .

توحيد الجماهير فيجبهة وطنية ديمقراطية ، ما زال ايضا تكتيكنا الاساسي . وعليه لا سبيل امامنا سوى خلق كل الظروف وتجميع كل الامكانيات وتقديم الشعارات والخطوط السليمة للنضال الجماُهيري وتوسيع حركة الشعب الديمقراطية . نعمل لهذا من خلال النشاط الجماهيري ولا بديل للنشاط الجماهيري .

نواجه صعوباتوعوائق لا حصر لها ، ولكن يمكن التغلب عليها بالعمل الدؤوب الصبور الذي لا يعرف الكلل ولا يتطرق اليه اليأس كيما نخرج بحركة الجماهير لتلعب دورها المستقل . هذه المهمة الكبيرة تبدأ دائما ، كما عودتنا التجربة بالاعمال الصغيرة والبسيطة السائرة في طريق هذا الاتجاه ، والواعية والمدركة الى اين تقود . وها نحن في الفترة الماضية مررنا بتجربة ايجاد بيت لكادر مختفي ، وكان هذا عملا حاسما وضخما ، نبدأ بالاعمال البسيطة والتي لا تشبع عادة رغبات الثوريين — تجميع فرع الحزب في مجال العمل او السكن او القرية ، تجميع الديمقراطيين في الحركة النقابية لتنشيط دورهم ومحاربة اي اتجاه للابتعاد عن النقابات ، تجميع النساء الديمقراطيات ، الشباب ، المزارعين الخ ... في الحدود الضيقة والممكنة ، نحرص على الحصول على وثائق الحزب الخاصة بحركة

١٩ يوليو وبيانات وخطابات وتشريعات تلك السلطة ، نكتب الشعارات على الحائط ، ننسخ بيانات الحزب وتوجيهاته، نبذل كل جهد لرفع معنويات الرفاق والكادر ، نتحرك مع الديمقراطيين للعناية باسر الشهداء والسجناء والمعتقلين ، نفتح منافذ لارسال اخبار شعبنا للخارج ، نحضر حلقات نتأكد من تداول وثائق حزبنا الجماهيرية وسطها ، نفكر ونتشاور ونبتدع اشكالا جديدة لتجميع القوى الثورية الديمقراطية لمقاومة الدكتاتورية .. الخ .. **ومن الشرارة يندلع اللهيب.** فنحن لا نبني الحزب والحركة الديمقراطية لاول مرة في تاريخنا . **والردة لم تقض على الحزب ومقومات الحركة الديمقراطية . وسخط شعبنا يزداد .** نحن نعيد تجميع القوى وفي اطار وضع سياسي جديد يفرض اساليب جديدة في القيادة وفي العمل وفي التأمين وفي الحماية والمقاومة . ونحن نواجه معركة طويلة وشاقة لا نتستعد لها في المستقبل ، بل نستعد لها حقا بكل خطوة نخطوها الان بجدية وحزم .

يجب الا نقلل من ازمة النظام ومن عمق مشاكله وتناقضاته .وفي الوقت نفسه علينا الا نقلل من عمق وامكانيات الحركة الثورية للشعب السوداني في الداخل وفي الخارج ، وبعد ان عجمت التجارب والهزائم والانتصارات عودها . اننا اذ نستمد من الهزيمة دروسا جديدة للنصر كما فعلنا اكثر من مرة في الماضي ، لا ننطلق من رغبات ذاتية او تقدير سطحي لما يحيط بنا من وضع واخطار ، بل من حقيقة ان جذور الثورة الديمقراطية ، جذور الحزب الشيوعي ، جذور الحركة الشعبية عميقة في السودان ولن تقتلها سلطة الردة الراهنة ، ولها تقاليد راسخة في ضمير شعبنا لا يمكن مسخها . هذا بالاضافة الى ان جماعة القوميين العرب كانت ولا زالت عاجزة عن ان تصبح قيادة

سياسية او عسكرية توحد الشعب او تكسب ولاء الجيش . ورغم التحالف اليميني الذي آلت اليه السلطة ، فالنظام برمته معزول فاقد القدرة على الالهام وافراغ كل ما عنده . والنظم العربية التي تسنده تعاني هي نفسها ازمة ثقة واحترام في السودان ، وتعاني من مشاكلها في مواجهة تحرير الارض المحتلة، وحل مشاكل شعوبها الداخلية. وانعزال النظام عن القوى التقدمية في العالم وما عاد بامكانه خداعها .

واذا كان النظام عاجزا قبل ١٩ يوليو عن مواجهة ابسط احتياجات شعبنا في العيش والكرامة كما جاء في بيان اللجنة المركزية في ٢٠ يوليو ، فانه بعد الردة اكثر عجزا . وقد جرب شعبنا في ايام الدكتاتورية العسكرية الاولى تدهور الاوضاع مع تدفق رؤوس اموال الدوائر الاستعمارية .

ومع الايام تنكشف للبسطاء من ابناء شعبنا حقيقة النظام ، بعد ان ظنوا في عودته الاستقرار . بدأ الناس يواجهون مصاعب ومشاكل حياتهم ، وانتهت حالة التوقع والانتظار التي سادت قبل الاستفتاء .

وحينما يتجمع الناس يقفز السؤال .. الى اين ؟ ثم ماذا ؟ ويلتفتون نحو الحزب الشيوعي ، وينتظرون رأي الحزب الشيوعي . يمتحنون قدراتهم على المقاومة وبفعالية الحزب الشيوعي . ومن المهم أن يدرك الشيوعيون والتقدميون — داخل الاسوار وخارجها — هذه الحقيقة . **فالمركز الوحيد الذي تنطلق منه حركة النضال والمعارضة والمقاومة هو الحزب الشيوعي — حزب الطبقة العاملة السودانية . وعلينا ان نتحلى في هذا الميدان بأعلى درجات المسؤولية وان نرتقي لمستوى الثقة التي وضعها شعبنا في الحزب الشيوعي وفي قادته الشهداء . فنحن نواجه نظاما**

مصمما على استخدام كل امكانياته لتصفية الحركة الثورية واخضاع الجماهير بالعنف الدموي الذي صعد به للسلطة ، وسوف يستخدمه للمحافظة على بقائه ... وسيكون العنف الدموي وسيلة للاطاحة به في نهاية الامر . وحركة شعبنا الثورية عندما تبدأ مسارها لا بد لها هذه المرة من حماية ظهرها بجدية ، وان نحارب وسطها أي بقايا للتهاون والاستخفاف تجاه عنف الردة اليمينية المسلح ، فالسلاح في يد القوى الوطنية الديمقراطية داخل القوات المسلحة لا يكفي ، وليس بديلا للسلاح في يد الجماهير الثورية ، كما علمتنا تجارب اكتوبر وانتكاسة ١٩ يوليو .

ننظر من حولنا خلال الفترة الماضية فنجد ان حالة الذهول الاولى وسرعة تطور الاحداث وما صاحبها من حالة شلل ، كل هذا قد تبدد الان . وبدأت الحركة السياسية في كل الميادين نشاطها — في الحركة النقابية ، بين الشباب ،بين النساء ، بين المزارعين ، الخ ..

وعلى ضوء ما تقدم نصوغ عموميات برنامج عملنا ووجهته ثم نتقدم فيما بعد نحو تفصيلاته ..

بالنسبة للحزب

— الواجب الاساسي هو وجود مركزه القائد وتأمينه واستقراره .يتبع هذا تجميع المراكز القائدة للمناطق والطلبة وميادين النشاط الاخرى وخلق الصلة بينها وبين مركز الحزب. نواصل جهدنا في تجميع قوى فروع الحزب وتربيط الزملاء في كل مجال ونوفر الحد الادنى اللازم لمواجهة نشاطهم . نواصل جهدنا في ميدان توفير امكانيات ادوات العمل ، المالية، الطباعة ومواردها ، نوفر الحد الادنى من مقومات التثقيف

الماركسي ، نعزز صلتنا بالجبهة العالمية وفروع حزبنا في الخارج .

تأمين الحزب وحماية جسده وتوسيع الامكانات في هذا الميدان ، واجب لا يقبل التساهل او الاسترخاء خاصة ونحن نبدأ اصدار بيانات للجماهير . ونعمل ايضا على الاقتصاد والاختصار فيما يتعلق بعمل الحزب الا في الحدود الضرورية ، ونرفع من اليقظة تجاه الاساليب الخفية في محاربة وارسال المخربين الى داخله .

في العمل الجماهيري

نحددهنا ايضا الوجهة العامة . ونترك التفاصيل الخاصة بكل ميدان لموعدها . والبحث في اسلوب طرحها امام الفروع المعينة ــ نبدأ بتجميع القوى الديمقراطية في حركة الطبقة العاملة ، في كل نقابة وكل مجال وكل ميدان . لتتوحد في منهجها واسلوب عملها لتنشيط دورها داخل كل نقابة مهما كان الوضع في قيادتها . وطرح مطالب العمال الخاصة لكل مجال والعامة ، وطرح حقوق الحركة النقابية ، وقانون العمل الموحد والضمان الاجتماعي ، والثقافة العمالية ، واطلاق سراح القادة النقابيين ، ووقف تشريدهم وملاحقتهم ، وخلق حركة واسعة ضد قانون التنظيم الجديد للنقابات وتدخل السلطة الخ ... ونطرح للتشاور مع الديمقراطيين الشكل الملائم لتجميع القوى الديمقراطية وزيادة فعاليتها داخل النقابة . بالنسبة لنقابات المعلمين والموظفين وحداثة تكوينها ، والضيق الذي يسود صفوف جماهيرها . لا سبيل اخر سوى ان نبدأ بالقواعد وان نحافظ على رابطة المعلمين الاشتراكيين .

بين تنظيمات المهنيين والمثقفين ظلت المجموعات

التقدمية الاشتراكية موحدة في روابطها واستمرت تلك الروابط في انعاش الاتحادات المهنية .

وفي كل هذه المؤسسات نتجه ومنذ البداية نحو التمسك ببقاء التنظيم نفسه واهمية اشراك جماهيره في نشاطه مهما كان ضيقا ومحصورا ، ونحارب روح الرفض للتنظيمات لان حريتها مقيدة او سيطرت عليها عناصر رجعية وانتهازية . كما نحارب اتجاه خلق نقابة ثانية او اتحاد ثان.

بين حركة الشباب رغم حملة الاعتقالات الواسعة فان السلطة تبذل مجهودا كبيرا لكسب الشباب وتسميم تقاليده الديمقراطية وفرض شكل الكتائب . نحن نحافظ على وجود فرع الاتحاد المستقل في كل الاحوال . وكذلك مواجهة وفضح مسلك الكتائب الاستفزازي بين اهل الحي وخروج اعضائها على الادب واللياقة ، وانتها كحرمة الدور وازعاج امن المواطنين .

في حركة الطلبة فالعلاقة بين فرع الحزب والجبهة الديمقراطية محددة وواضحة وكذلك تحالف الجبهة مع التنظيمات الديمقراطية الاخرى حسب موقفها بعد الردة واحتياجات الصراع في كل معهد ومدرسة .

وحركة النساء تتعرض لتخريب واضح وفساد مفضوح. رغم الامكانيات التي توفرها الدولة ، الا ان تنظيم السلطة ما زال يعتمد على الضجة والاثارة والصراخ من اجهزة الاعلام ويستفيد من نواحي الضعف في عمل الحركة النسوية الديمقراطية . وعليه يحافظ الاتحاد النسائي على وجوده وعلاقاته ولن يعدم الاسلوب الملائم مع الايام لبعث النشاط الديمقراطي بين النساء . الجملة التي بدأت عقب الانقسام لتحسين الوضع في مناطق المزارعين ، ساعدت في تجميع القوى الديمقراطية ، واكدت ايام ١٩ يوليو وجود

هذه القوى وسلامتها وامكانياتها على الحركة . كما اكدت عزلة اللجان المفروضة على قيادة الاتحاد . وجود فروع الحزب والقوى الديمقراطية من حولها - بما فيها طلائع الريف - وطرح مطالب المزارعين التي جمدتها القيادات، وبرنامج الاصلاح الزراعي سيجعل من الممكن استنهاض حركة نشطة في الريف - لديها امكانات حركة اكثر من المدن في الوقت الحاضر .

في العاصمة وفي كل مدن السودان ، كان للروابط والاتحادات القبلية دورها واستطاعت ان تقاوم قرار حلها في ٢٥ مايو الماضي . واعادت وجودها خلال ١٩ يوليو . الدور الذي تلعبه هذه الروابط في الريف معروف . وخدماتها التعاونية والخيرية لاعضائها في المدن لم تفقد اهميتها . ولذلك نعمل على تنشيطها ولا نتركها تنزوي وتتقلص عضويتها وهي تتمتع بتجاوب وخبرات غنية في مواصلة نشاطها وعلاقاتها .

تتعرض الحركة الديمقراطية في الجنوب لضربات متلاحقة واصبحت حرية الحركة مكفولة فقط للاحزاب الجنوبية التقليدية . وما زلنا نعاني من تحقيق اتصال منظم بالجنوب . ولكن المجموعات الديمقراطية التي تكونت في مدن الشمال بين الطلاب تستطيع ان تواصل تمسكها ببرنامج الشهيد جوزيف ، وان تساعد في فضح السلطة والعناصر الجنوبية المتعاونة معها ، في نقل التأثير الدمقراطي للجنوب .

العمل وسط كل هذه الاقسام الوطنية الديمقراطية ، وتأكدها من وجود الحزب وفعاليته ، واحساسها بحملة التضامن العالمية وبأزمة النظام ، سيساعد الحزب في التوصل الى اشكال عديدة جديدة للعمل والتنظيم بين الجماهير ،

وستطرح حركة الجماهير اشكالا من التنظيم لم تدر بخلدها . فالثورة الدمقراطية تنمو وتتسع قاعدتها في السودان دائما باتساع رقعة الجماهير ووزنها في التنظيمات القائمة ، وفي خلق مختلف الاشكال من التنظيم الملائمة لخدمة مصالحها وتطوير حركتها . وبتطور المعركة واتساعها من شعارات ومن اساليب عمل شريطة ان يكون خطنا الجماهيري سليما ومتكاملا — حيث الجماهير ، ومن الجماهير واليها . فشعبنا اكبر واعز من ان ينصاع لحكم الجهالة والمكابرة والعمالة والسفاهة .

الطبقة العاملة طليعة النضال من اجل الديمقراطية والسيادة الوطنية والاشتراكية لن تتخلى عن رايات استقلالها الطبقي ووحدتها وحقوقها الاساسية . ولن تتنكر للتقاليد الثورية التي ارساها قادتها الشهداء عبد الخالق محجوب والشفيع احمد الشيخ وجوزيف قرنق .

والمزارعون ، خاصة الفقراء والعمال الزراعيون — الذين ظلوا عشرات السنين يزرعون الامل ويحصدون الاملاق والفاقة سيواصلون نضالهم الذي سقته دماء شهدائهم في جودة من اجل الاصلاح الجذري وحقهم العريق في تنظيم اتحاداتهم دفاعا عن مطالبهم اليومية تحقيقا لضرورة وشروط الحياة .

المثقفون الديمقراطيون ، حملة مشعل المعرفة والعلم ، الذين ما باعوا يوما ضمائرهم لطاغية وما احنوا هاماتهم سمعا وطاعة لدكتاتور ، لن يتراجعوا عن مسيرتهم من اجل حرية التنظيم والتعبير ، حداة امناء اوفياء للتغيير الاجتماعي التقدمي ، ولنشر الفكر الراشد بين الجماهير لتفجير الثورة الثقافية وتطويرها وتطوير تراث شعبنا وحمايته من التشويش والتزييف .

بين الجنود وضباطنا الاحرار في القوات المسلحة ما زال الضمير الوطني التقدمي حيا نابضا مفعما بالولاء للثورة السودانية واهدافها ، وسيظل متجاوبا مع مقاومة شعبنا للحكم الدكتاتوري العميل ، رافضا لقيادة الطغمة العميلة ، مترفعا عن اساليبها في التملق والترضيات والمحسوبية . رفضت قواتنا المسلحة وتظل ترفض طريق التبعية والاذلال تحت شعار « الوحدة العربية » الذي أدخله « القوميون العرب » في محنة . وهي تؤكد كل يوم اصرارها على رفض هذا الطريق . ولا تبخل بدمائها دفاعا عن سيادة السودان او دعما لشعب شقيق عربيا كان او افريقيا .

الطلاب السودانيون ، الذين كانوا ولا يزالون مفجري السخط الشعبي ضد الدكتاتورية والسيطرة الاجنبية امناء لدورهم التاريخي في معركة الحرية والديمقراطية ، سيواصلون حركتهم الشجاعة من اجل الاطاحة بالدكتاتورية العسكرية وانتصار النظام الوطني الديمقراطي .

وطلائع ابناء الجنوب التي تعلمت بتجربتها ضرورة توفير الديمقراطية والتحالف مع الحركة الديمقراطية في الشمال لن تنساق خلف عناصر الانفصال .

حركة النساء الديمقراطيات ، ومركزها العريق الاتحاد النسائي بما لها من تقاليد وروابط وثيقة في كل اسرة سودانية ، ستواصل جهدها لتحافظ على حركة تحرير المرأة السودانية من الاضطهاد والتزييف والتسلق والوصولية والتطبيل الاجوف وستثمر جهودها في تفجير طاقات نساء السودان ضد الارهاب والديكتاتورية .

ان شبابنا المتطلع للجديد ، المليء بالحيوية والتحدي قادر حقا للمحافظة على اتحاده وتنويع ميادين نشاطه وحركته سيواصل دوره في الشمال والجنوب ليعيد لوطننا

وشعبنا وثورتنا رايات التقدم والتغيير الاجتماعي .

خارج السودان تبذل تجمعات السودانيين من طلاب ومثقفين وعمال جهدا عظيما في مقاومة الدكتاتورية ، وتعبئة الراي العام التقدمي للتضامن مع القوى الديمقراطية وثورتها في السودان . وتحاصر حركة النظام في الخارج وتلاحقه وتكشف كل اكاذيبه .

وفي البلدان العربية ترتفع اصوات الاحتجاج ليس فقط ضد الارهاب الدموي ولكن بادراك عميق لمضمون ١٩ يوليو والثورة الوطنية الديمقراطية وتتسع حول الاحزاب الشيوعية العربية واحزاب القوى التقدمية قوى شعبية جديدة رافضة تجميد الثورة ودكتاتورية البورجوازية الصغيرة العسكرية .

وحملة التضامن مع شعب السودان ما زالت متصلة في كل بلد به حزب شيوعي وقوى تقدمية وما زالت الحملة مستمرة لوقف الارهاب واطلاق سراح السجناء والمعتقلين .

كل هذا الرصيد الوافر الزاخر بالامكانيات ينتظر حزبنا واجب تفجيره وتحويله الى واقع حي في النضال من اجل انتصار القوى الديمقراطية الوطنية .

علينا ان نعمل في صبر وحكمة دون تعجل ، ونتقدم خطوة خطوة بمسؤولية كاملة ووعي عميق في المحافظة على الحزب، واستنهاض حركة الجماهير مستمدين من شهداء ١٩ يوليو البسالة واستسهال الموت والتضحية ، ومن السجناء والمعتقلين الصمود والتحدي ومن تطلعات شعبنا وطبقتنا العاملة الثقة بالنصر — محاربين اشداء لروح الهزيمة والاستسلام .

امناء اوفياء ابدا لشهداء قادة حزبنا ومؤسسيه وملهمي نضاله — **عبد الخالق محجوب** ، **الشفيع احمد الشيخ** ، **جوزيف قرنق** — تمسك مستميت بوحدة الحزب

الشيوعي ونضال لا تخبو جـذوته لاعلاء راية الماركسية اللينينية في داخله ضد الانحـراف وعقلية البرجوازية الصغيرة ، وعلاقات وصلات حميمة وطيدة مع طبقتنا العاملة وجماهير شعبنا ومحافظة مستمرة على وحـدة الحركة الشيوعية العالمية .

تمجيد عميق مخلص لشهداء ١٩ يوليو ودفاع متصل عن الرايات التي اعلوها خفاقة في سماء الوطن .

عاش الحزب الشيوعي السوداني ..

عاشت الجبهة الوطنية الدمقراطية .

نوفمبر ١٩٧١

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

اعمال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني
دورة يوليو ١٩٧٢

مقدمــة للحزب الشيوعي

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعـا في النصف الاول من يوليو ١٩٧٢ ، ونظرت في جدول اعمالهـا الذي حوى تقارير الوضع السياسي والتنظيمي وقضايا اخرى.

● ناقشت اللجنة المركزية التقرير المقدم عن الوضع السياسي مناقشة وافيــة واجازته بالاجماع ، وقررت وجوب استكمال مواقفنا حول القضايا التالية :

كشف تراجع النظام عن الخطة الخمسية وفضح خططه للتنمية الرأسمالية خاصة في ميدان التطور الصناعي ــ دراسة ونقد لما حدث في المؤسسات المؤممة والمصادرة ، اتمام دراسة القروض الاجنبية بما فيها قروض الصين وكوريا ورومانيا ، الاهتمام بالقطاع التعاوني وفضح اتجــاه السلطة لتخريبــه ــ دراسة قانون الحكم الشعبي وفضحه وكشف اغــراض النظام منه ــ دراسة مجموعة التشريعات التي اصدرها النظام يقنن بها سلطة الردة الشاملة ونظامها الدكتاتوري ــ متابعة الوضع في الجنوب بعد اتفاق النظام مع العناصر الانفصاليــة الرجعية الموالية للاستعمار ، متابعة وكشف مخطط الاستعمار الامريكي وسعيه لدعم النظام وتحقيق تحالف بينه وبين القوى الرجعية التقليدية لتسنده وتشاركه السلطة ــ متابعة تحــرك النظام في وسط وشرق افريقيا ــ دراسة تطور علاقات السلطة

مع مصر وليبيا وميثاق طرابلس (مع دراسة لطبيعة ودور نظام القذافي) .

● علـى ضوء التقرير المقدم لها عـن الوضع التنظيمـي ناقشت اللجنة المركزية ما تم انجازه على هذه الجبهة ، وتناول النقاش قضايا العمل بـين الجماهـير والنضال مـن اجـل استعادة تنظيماتها وادواتها واعطت اهتماما خاصا لمهام العمل النقابي . واستنادا الى ذلك وضعت اللجنة المركزية مهمات محددة من اجل مواصلة تحسين العمل السري واتقانه وتأمين الكادر واستقـرار القيادات الحزبية وتأمـين الاجهزة السرية بدرجة عالية من الفعالية .

كما دعت كل المنظمات الحزبية الى استغلال امكانياتها المحلية لتأسيس اجهزتها الخاصة .

تؤكد اللجنة المركزية ان منهج عملنا للفترة المقبلة، ينطلق من حقيقة ان جهودنا لتجميع صفوفنا لا تحكمها الاعتبـارات السياسية الراهنة وحسب ، بل في المقام الاول قضية بنـاء الحزب لمواجهة متطلبات النضال في هذه الفترة الصعبة مـن تطور الثورة السودانيـة ، ان العامل الاساسي في عملنـا التنظيمي هو التمسك في قضية بناء الحزب بمبادىء الخـط التنظيمي الذي صاغ المؤتمر الرابع للحزب مقوماته كما يلي :

١ ـ ان الشرط الهام والحاسم في عملية بناء الحـزب والنضال الجماهيري ولتطوير استراتيجية الحزب لتلبيـة احتياجات الفترة المتقدمة من الثورة الاجتماعية ، يتوفر بتطبيق الماركسية اللينينية تطبيقا حلاقا على واقع بلادنا ، بمعرفة ذلك الواقع في عمومياته وجزئياته ، وتحسين التكوين الشيوعي لعضوية الحزب وتأهيل القيادة للتصدي بمقدرة لمهام هـذه الفترة المتقدمة في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية .

٢ ـ ان التفاوت الحاد في واقع المناطـق والقطاعات

المختلفة بحكم التطور غير المتناسق في البلاد ، يجعل من المستحيل نمو الحزب بشكل واحد متكرر واساليب وحيدة الجانب ، بل يختلف الوضع حسب واقع كل منطقة ومجال .

لقد حدد المؤتمر الرابع ووثائق اللجنة المركزية من بعده القسمات الاساسية للخط التنظيمي في المدن والمراكز الرئيسية في قطاع الزراعة الحديثة ، والقطاع التقليدي ، في الجنوب ، وفي الغرب ، وبناء على ذلك انجزت كل منطقة دراسة واقعها ووضعت دليلها وصاغت خطها التنظيمي مما جعلها — بعد أن كشفت الحقائق الاساسية لواقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي — تتوصل للاساليب الملائمة لعملها . اي تقدم الاجابة السليمة للاسئلة التي وضعها المؤتمر الرابع ، وبعد الوضوح حول الخط السياسي أيمكن تنفيذ هذا الخط ؟ ووسط من ننفذه ؟ وكيف ننفذه بأسلم الطرق واكثرها عائدا مفيدا .

ان الحزب الشيوعي لا ينمو ويتطور منفردا او منعزلا بل ينمو بوجود مختلف التنظيمات الحديثة للجماهير الديمقراطية، بتنظيمات متعددة الاشكال والاغراض .

هذا هو منهجنا الثابت وما ينقصنا في هذه الجبهة هو مساعدة القيادات الجديدة التي تصدت بشجاعة وحماس لقيادة الحزب في المناطق لادخال الخط التنظيمي عميقا في حياة الحزب اليومية وسائر نشاطاته واستخلاص الواجبات المحلية من التوجيهات العامة والخط العام ، وللقيام بهذا الواجب نستكمل ما صدر من موجهات اثناء فترة التجميع ، بالكتابة حول فرع الحزب ومهامه في الفترة الراهنة ، حول بناء الحزب كمهمة مستقلة ثابتة ومستمرة ، كما علينا ان نستكمل موجهات العمل في وسط المزارعين والاهتمام بها ، وصياغة منهج للعمل بين الطلاب على صعيد الوطن ، علينا ان نجمع تجارب العمل السري المتعددة الاشكال التي

مرت بها المناطق والفروع لتحسين اساليب العمل وتوفير الامكانيات الملائمة في هذه الجبهة الحيوية والحساسة، ونراجع ونصحح كل الاخطاء والسلبيات ، وندعم كل هذا الجهد بالاصرار على أعلى درجات اليقظة والانضباط الثوري ، والتخلص من مظاهر الاسترخاء بلا رحمة باعلاء راية المبادىء اللينينية في حياة الحزب الداخلية .

وبحثت اللجنة المركزية الوضع في جنوب البلاد بعد صفقة (اديس ابابا) مع الانفصاليين والامبريالية والرجعية الافريقيه ، واصدرت برنامجا للعمل بالجنوب .

وننشر فيما يلي نص التقرير السياسي ومنهج العمل في الجنوب بعد اتفاقية (اديس أبابا) .

تموز (يوليو) ١٩٧٢

سكرتارية اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوداني

اعمال اللاجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني دورة يوليو ١٩٧٢

الوضع السياسي في البلاد :

ونحن ننظر في الوضع السياسي منذ دورة نوفمبر ١٩٧١ للجنة المركزية ونتابع ما وصلت اليه سلطة الردة اليمينية لا بد من تأكيد المؤشرات السياسية والفكرية التي تحكم نشاطنا في هذه الفترة التي تتميز بازمة سياسية حادة على النطاق الوطني العام ، وباتساع سخط الشعب على السلطة ونظامها وما تعانيه السلطة من عجز وعزلة ، وارتفاع درجة الترقب والتوقع بين الجماهير والدوائر السياسية لتغييرات متوالية في قمة أجهزة السلطة وانتظار « الخلاص » على يد انقلاب

جديد . هذه الازمة تعبر في جانبها الاخر عن حالة الضعف في الحركة الجماهيرية الثورية الديمقراطية بعد ان تخطت بشجاعة موجات الارهاب وتكشفت طبيعة النظام ، واستعادت لياقتها للنشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في حدود قدراتها المحدودة حاليا . ولكنها تفتقد ادواتها ومنابرها وكادرها وتحيط بها قيود القوانين والتشريعات التي قننت بها السلطة كل جوانب الانتكاسة والردة في نظام متكامل لا ثغرة فيه ولا منفذ .

اول هذه المؤشرات :

انه برغم ان الازمة السياسية الحادة تطبق على النظام والسلطة من كل جانب الا ان الحزب الشيوعي وحركة الطبقة العاملة وكافة الاقسام الجادة في الحركة الديمقراطية لا يمكن ولا يجوز ان تبني خطها وخطط عملها وشعارات عملها اليومي على حالة السخط العام « الزهج » والعزوف ، بل لا بد من التقدير الدقيق لتوازن القوى وللقدرات الفعلية للحركة الجماهيرية وفعالية طلائعها وذكائها في استنباط اساليب العمل الملائم ، لا بد من الالمام الكامل بالوضع داخل اجهزة السلطة وقدراتها على الحركة سواء بامتصاص السخط او المناورات والارهاب والقمع ، لا بد من متابعة وتقدير الاوضاع المحيطة في المنطقة المحيطة ببلادنا .

ثاني هذه المؤشرات :

ان نظام الردة والسلطة التي تقوده يجب ان لا ننظر اليها كدكتاتورية عسكرية عادية تتجمع القوى السياسية ضدها لازالتها وعودة الحياة الديمقراطية . هذا تبسيط للامور وتجاهل للمستويات الجديدة التي ارتضتها الثورة الوطنية الديمقراطية السودانية والشوط الذي قطعته مسيرتها منذ الاستقلال وبعد ثورة اكتوبر ١٩٦٤ على وجه الخصوص وما استطاعت ان تحققه وهي تصارع انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ وما

فتحت من افاق وفجرت من طاقات في انتفاضة ١٩ يوليـــو ١٩٧١ .

ان النظام الحالي ، نظام ردة ٢٢ يوليو ١٩٧١ هــو نجسيد للانتصار الكامل لمصالح واهداف وارادة قوى اليمين والثورة المضادة في السودان والمنطقة المحيطة به في صراعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والفكري ضد قوى الثورة الوطنية الديمقراطية السودانية . انتصار لمنهج وبرامج طريق التنمية الرأسماليةوخضوعها لسيطرة وتمويل ودفع الاستعمار الحديث ، مصادرة الديمقراطية ، وسياسة العداء للشيوعية واستغلال الدين واستعمال العنف ، بشقيه عنف القانــون والعنف الدموي ، لقهر وتصفية الحركــة الثورية وتوثيــق التحالف مع الانظمة والدوائر الرجعية في المنطقة وعلى النطاق العالمي والسير في طريق العداء للاتحــاد السوفياتي والدول الاشتراكية وحركة التحرير الوطني .

المؤشر الثالث :

ان مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ما زالت تنتظـــر الانجاز ، تحرير البلاد واقتصادياتها من سيطرة الاستعمـــار الحديث والتخلف ، تأمين الديمقراطية كحقـــوق اساسية وسياسية للجماهير ، كنظام للحكم ولتحرير اغلبية الجماهير من علاقات ما قبل الرأسمالية . تطبيق الاصلاح الزراعـــي الديمقراطي الجذري ، والتخطيط والتصنيع لبناء مجتمـــع زراعي صناعي مستقل ومتقدم ، تطبيق حكم ذاتي في الجنوب وحل مشكلة القوميات والاقليات ، بناء جهاز دولة جديد ديمقراطي واعادة بناء القوات المسلحـــة بناء ديمقراطيا في تكوينهـــا الاجتماعي ولوائحها وقوانينها الداخلية ، محو الامية وانجاز الثورة الثقافية ، دعـــم مواقع التحالف مع الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي العالمي وحركات التحرر والتقدم ، ووحدة

قوى الثورة السودانية مع القوى الثورية والتقدمية في حركة الشعوب العربية من اجل وحدتها الديمقراطية وتلاحم الثورة العربية والافريقية .

تتولى امر هذه المهام وتدافع عنها القوى الوطنية الديمقراطية المتحالفة في جبهتها الوطنية الديمقراطية التي تتوحد حولها الاغلبية الساحقة من جماهير شعبنا خلال نضالها الجماهيري الديمقراطي الثوري واشكاله المتعددة ، السلمي منها والعنيف، حتى تنتصر وتقيم سلطتها الوطنية الديمقراطية، لانجاز تلك المهام وفتح الطريق للاشتراكية .

هذا هو الطريق الموضوعي لتطوير الثورة السودانية وليس تحايلا من الشيوعيين للوصول الى السلطة او الانفراد بها وهذا هو الطريق الملائم لظروف السودان للوصول للاشتراكية ، بل والطريق الوحيد للانقاذ ،والتحالف السياسي بين القوى صاحبة المصلحة فيه ، بما فيها الرأسمالية الوطنية تحالف لا غنى عنه وشرط اساسي للنجاح . على ان هذه المهمات والشعارات والاهداف قد تعرضت على يد عصابة « الحكم » وحلفائهم وخدامهم المرتدين المنقسمين للتشويه والابتذال والتصفية من كل مضمون اجتماعي ثوري ، وعليه لم يعد كافيا مجرد رفع هذه الشعارات والاهداف او شرحها كما كان الحال سابقا ، بل لا بد من تنقيتها من الشوائب التي علقت بها وشوهتها في التطبيق ، وعن الطمس الذي امتص وميضها وجاذبيتها ، وخلال هذا النضال السياسي والفكري تبرز هذه الاهداف والمهمات على نطاق المجتمع وامام كل القوى الوطنية والديمقراطية اكثر وضوحا وتحديدا وعمقا .

تلك باختصار الموجهات الفكرية والسياسية التي اصدرتها اللجنة المركزية وسكرتاريتها منذ دورة نوفمبر ١٩٧١ لتحكم نشاطنا في مختلف الميادين . من المهم الارتكاز عليها كي لا

تركب نشاطنا الغفلة او نفقد اتجاهنا في جو الازمة السياسية الحالية وتخبط السلطة وعجزها او توارد الاشاعات والتكهنات وحالة القلق والسخط العامة ، من المهم ان **تظل رؤوسنا فوق** الموجات المتدافعة للازمة السياسية كيلا نفقد اتجاهنا .

لننظر في اهم وابرز معالم الوضع السياسي :

ان ابرز المعالم هو تعاظم السخط الجماهيري في كل انحاء البلاد حتى في الجنوب وعزوف الجماهير عن مناهج السلطة وما تطرحه من سياسات . تفجر هذا السخط في كل حلقات الازمة السياسية المحيطة بالسلطة، في السياسة الاقتصادية وجمود التنمية وارتفاع اسعار ضروريات الحياة وندرتها ، في مصادرة الديمقراطية في حل مشكلة الجنوب ، في الركض المجنون لاستجداء القروض من دوائر الاستعمار والدول المنتجة للبترول في المنطقة ، في عقم السياسة الخارجية التي عادت بالبلاد الى عهود التبعية ، في الفساد والمحسوبية ، في ضعف اداء اجهزة السلطة المرتبطة بمصالح الجماهير ، في الصراعات حول المناصب ، وفي الاسلوب السوقي الذي يعالج به رئيس الدولة اخطر المشاكل في الموقف العربي ، وتصدع مواقع القوميين العرب المتبقية في اجهزة السلطة .

ان السخط المتعاظم من جانب الجماهير له دلالته العميقة لمستقبل تطور الثورة وتعبير عن ان الجماهير ترغب بجدية والحاح في المشاركة في النضال السياسي ولا تركن للسلبية ، هذه ، ولكنه ما زال في حدود السخط وينتظرنا وحدنا — ينتظر الحزب — واجب تنظيمه وادخال الوعي في صفوفه وتحويله الى حركة نضال منظم . بدون ذلك ستظل الحركة الجماهيرية فريسة للتلقائية والاتجاهات المغامرة وتفقد طاقاتها وقدراتها .

ولان هذا السخط والعزوف لم يتحول بعد الى حركة

منظمة ، فالسلطة رغم عجزها وتخبطها ما تزال قادرة على الحركة وفرض ارادتها واذا تراجعت في هذا الميدان او ذاك وهي تتراجع دائما امام اي عمل منظم مثل مواكب اسر المعتقلين والمطالب بصرف معاشات الجنود والضباط الذين اعدموا ، فهو تراجع محسوب ومؤقت ، ان اطلاق سراح المعتقلين ليس تصفية للمعتقلات كما ان وقف حملة الاعتقالات والتراجع المحدود عن التشريد النقابي تحت ضغط العمال ليس نهاية لسياسة التشريد والقوانين التي تبرره ، والتراجع عن فرض شكل غير ديمقراطي لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم تحت ضغط القوى الديمقراطية لا يعني هزيمة نهائية للمشروع بل تبحث السلطة عن اسلوب اخر لفرضه . دلالة كل ذلك ان الحركة الجماهيرية يمكن ان تستعيد قدرتها على النضال وتستطيع ان توقف حالة التراجع وتصمد وتنتزع بعض حقوقها او تشل من فعالية هجوم السلطة اذا وجدت القيادة والقدر المعقول من التنظيم وعبر هذا الطريق المعقد والمتشعب والذي تتناوب فيه حالات النجاح هنا والهزيمة هناك تتراكم طاقات الجماهير وقدراتها وتتوفر شروط نهوض حركتها .

رغم التخبط الذي اصبح حديث القاصي والداني ومصدرا للسخريه والاستخفاف يجب الا يغيب عن اعيننا النشاط الواعي والدقيق والمنظم الذي تقوم به اجهزة السلطة ودوائر الاستعمار الحديث والثورة المضادة — دوائر التنمية الراسمالية — لاستكمال الردة اليمينية وسد كل الثغرات في تحويلها الى نظام شامل راسخ ، فانه يجب ان لا ننزلق في متاهات الاستخفاف ويزوغ بصرنا في متابعة ما يطفو على السطح من اضطراب وغباء ونهمل اهداف السلطة والنظام في مجموعه لتصفية الثورة السودانية وضرب اهدافها وعزلها عن الاصدقاء والحلفاء واحاطتها بالاعداء . يجب الا يغيب عنا تصميم كل عناصر

الثورة المضادة على ترويض الحركة الثورية السودانية وكسر اعتزازها واعتدادها بنفسها وارغامها على القناعة بالقليل والعيش على هامش حياة البلاد .

اين وصلت السلطة في تحقيق اهدافها ؟

لا داعي لتكرار ما جاء في الوثائق الماضية . نركز هنا على اهم المعالم وابرزها — في المجال الاقتصادي : اصدرت الدولة واستكملت كل التشريعات وصاغت كل السياسات لفرض طريق التنمية الراسمالية وسيطرة دوائر الاستعمار الحديث ، وبرزت في كل مجالات النشاط الاقتصادي والانتاج السمات المزمنة لازمة هذا الطريق .

على الرغم من اعباء القروض الاجنبية المتبقية والبالغة (١٢٠) مليونا من الجنيهات في الربع الاول من هذا العام ، وتراكم الاقساط والفوائد لاغلبها للتسديد خلال السنوات الاربعة القادمة دخلت السلطة في اتفاقيات جديدة للقروض من دوائر الاستعمار الحديث ، ومن دوائر الرجعية في دول الجزيرة العربية المنتجة للبترول .

اهم تلك الاتفاقيات :

- ٤٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي .
- ١٨ مليون دولار من حكومة الولايات المتحدة .
- ١١ مليون دولار من البنك الدولي .
- ١٨ مليون جنيه استرليني من بريطانيا .
- ٥ ملايين جنيه استرليني من المانيا الغربية .
- ٨½ مليون جنيه استرليني من ايطاليا .
- ٦ ملايين جنيه استرليني من الكويت .

يتجه الجزء الاكبر من هذه القروض لتمويل استيراد السلع الاستهلاكية ومشاريع الزراعة المزمع انشاؤها ويتجه بعضها لتسديد قروض قديمة حان موعد تسديدها ، ولمقابلة

احتياجات المصروفات الجارية ، والجزء الاصغر منها يتجه نحو انشاء صناعات خفيفة .

من جهة اخرى حصلت شركات واحتكارات غربية على امتيازات للاستثمار مثل مجموعة شركات لونرو البريطانية الروديسية او شركات اميركية لاستغلال خام النحاس .. الخ.

واكتسبت الدول المنتجة للبترول في الخليج والسعودية مساحة اكبر للحركة الاقتصادية والاستثمار في الثروة الحيوانية والصناعات الاستهلاكية الخفيفة وخطوط الطيران والسياحة، وتلعب شركة الخليج في هذه المجموعة دورا قائدا ومؤثرا في اجهزة السلطة ، وتقوم السعودية بدور كبير اقتصادي وسياسي فتقدم ضمانات لحكومة السودان لدى البنوك الاجنبية للاقتراض ، وتعد بتقديم قروض ومساعدات مقابل انضمام السودان للمؤتمر الاسلامي والتوقيع على ميثاقه ، وتشرف على المصالحة بين سلطة الردة ودوائر الثورة المضادة التقليدية .

وعلى طريق العداء للاتحاد السوفيتي وضرب الحزب الشيوعي السوداني تقدمت الصين بقرض ٨٠ مليون دولار .

يشرف على هذه السياسة الاقتصادية ويوجهها البنك الدولي وملحقاته . وقد عادت هذه المؤسسة لتواصل نشاطها في السودان من حيث اوقفته الحركة الثورية بعد اكتوبر وعرقلت جهود حكومات الاحزاب التقليدية لاعادته . يشرف البنك الدولي اليوم على تمويل مشروع الرهد وفي هجوم محموم على تجربة مشروع السوكي ، والذي مهما كانت اخطاء التنفيذ في انجازه ، فقد كان دليلا على امكانية تنفيذ المشروعين بدون تمويل البنك الدولي .

الاتجاه الاساسي لسياسة البنك الدولي التي خبرناها منذ عام ١٩٥٩ تتجه الى مصالح قمم الاقتصاد السوداني من

بنوك وتجارة خارجية وغيرها لمؤسسات الاستعمار الحديث وتسخيرها لدفع التنمية الرأسمالية والاسراع بوتائرها في الريف وينتج عن هذه السياسة تجميد تطور الاقتصاد الوطني في اطار مصالح دوائر الاستعمار الحديث واستنزاف الثورة الوطنية وافقار جماهير الريف في القطاع الحديث وسلب جماهير القطاع التقليدي من الحد الادنى الذي يوفره لهم الاقتصاد الطبيعي وقفل الطريق امام امكانيات التطور للراسمال الوطني.

نكشف طبيعة البرنامج الاقتصادي لسياسة التنمية الراسمالية التي تتحد فيها جهود السلطة والبنك الدولي ، في التصريح الذي نشرته صحيفة الامام في ٣١-٣-١٩٧٢ م :

« اشاد صندوق النقد الدولي بالبرنامج الذي وضعته الدولة للتركيز الاقتصادي والذي تم التوصل بموجبه الى اتفاقية الدعم التي سيحصل السودان على ضوئها على قرض ٢٣ مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات . » وكان صندوق النقد الدولي قد اوصى بفرض ضريبة ٥٪ على الواردات وفتح باب الاستيراد وتخفيض الجنيه بنسبة تتراوح بين ١٥ الى ٢٥٪ وتخفيض الميزانية العامة وفرض ضرائب جديدة ، وهي « الوصية » التي بدأ بها نظام عبود ازمته الاقتصادية عام ١٩٥٩ وهي « الوصية » التي يقدمها البنك الدولي لكل دولة تقع تحت قبضته .

وجاءت اجراءات ١٤ مارس ١٩٧٢ التي اعلنها وزير التخطيط بالانابة تنفذ « الوصية » . فرضت الدولة ضريبة تحويلية ترفع سعر الدولار بالنسبة للجنيه سوداني من ٣٤ قرشا الى ٤٠ قرشا ، وارتفع سعر الاسترليني من ٨٤ قرشا الى ١٠٤ قروش . بدأت الدولة في الضغط على الميزانية بالاسلوب التقليدي الذي يحد من منصرفات الخدمات والمشاريع الانشائية ، النتيجة المباشرة لهذه السياسة هي تقليل الفائدة

من الصادرات وارتفاع اسعار السلع المستوردة ، واضعاف القوة الشرائية وارتفاع اسعار السلع المنتجة محليا والخدمات وتعود الحالة الاقتصادية للدوامة التقليدية التي استحكمت منذ ١٩٥٧ ، اي تراكم الديون والقروض الاجنبية ، وتوجيه الجزء الاكبر من عائد التجارة الخارجية لتسديدها ثم فتح باب الاستيراد لتحصل الدولة على رسوم الجمارك التي تشكل ٨٥٪ من ايرادات الميزانية العامة ، وتفشل الدولة في الحصول على هذه النسبة العالية بسبب ضعف القوة الشرائية في الداخل وازمة الانكماش والسيولة في القطاع الخاص ، فتلجأ من جديد لاستنزاف موارد مشاريع الدولة المخصصة للتنمية لتواجه بها المنصرفات الجارية ، وترفع من نسبة وحجم استدانتها من النظام المصرفي ، فتتوقف مشاريع التنمية وينكمش الاستثمار، وتعود من جديد لمزيد من القروض وهكذا تواصل الازمة الاقتصادية سيرها التقليدي من جديد وباثار اكثر عمقا وتدميرا.

فشلت كل الحكومات المتعاقبة لحل هذه الازمة بجدية وفشلت حكومة ٢٥ مايو فشلا ذريعا في ادعائها بانها المنقذ الوحيد القادر على حل هذه الازمة ، والتي ظلت ولا زالت تشكل المحور الاساسي للصراع الاجتماعي في البلاد . وكان فشلها في هذا الميدان ايذانا لفشلها في كل ميدان اخر طرقته لتغيير وجه الحياة في المجتمع السوداني على طريق التغيير الوطني الديمقراطي .

كان الامل الوحيد لبداية السير في طريق حل الازمة ، هو تنفيذ الخطة الخمسية في حدود الاهداف الواقعية والمتواضعة التي حددها الحزب الشيوعي ، ونتيجة تكتيكات الحزب التي اجازها المؤتمر التداولي في اغسطس ١٩٧٠ ، وهي الاهداف التي تركزت عندها كل مناقشات واسهامات العاملين والاقتصاديين التقدميين عند صياغة الخطة في كل

ميدان وعلى النطاق الوطني ، كانت الخطة برنامجا عمليا لوقف التدهور الاقتصادي في المكان الاول ، وحماية مقدرات الاقتصاد الوطني من التبذير والضياع والاستنزاف وتجميع وتفجير القدرات الداخلية للاستثمار في القطاعين العام والخاص ، واخضاع مورد القروض الاجنبية الخارجية لاهداف التنمية للخروج بالبلاد من اسار التخلف وبناء القواعد الاولية للتطور الاقتصادي المستقل ، والاستفادة من التعامل الاقتصادي مع المعسكر الاشتراكي . في ذلك الاتجاه وضعت الخطة قيودا لاخضاع سياسة الدولة المالية بأسرها للتنمية فحددت اوجه الصرف واسبقياته في حدود معينة ، وخفضت تكاليف جهاز الدولة ووضعت وتائر ضرورية للتنمية السنوية وما تتطلبه من فائض في الميزانية العامة كما اصرت على تخفيض منصرفات وزارة الدفاع التي ارتفعت بعد ٢٥ مايو الى مايقارب ثلاثة اضعاف لما يماثل المبلغ المخصص لكل مشاريع التنمية . كما حددت وسائل تخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على جماهير الشعب وتخفيض اسعار السلع والخدمات الضرورية بتخفيض حجم العطالة ، واوقفت كل مظاهر الصرف البذخي والدخول في مشروعات عديدة في وقت واحد بغرض الدعاية السياسية ورشوة الجماهير وتملقها .

ما كان لسلطة اجازت ميزانية تعبر عن سياسة مالية واقتصادية تقليدية ان تنفذ خطة تنمية تمهد الطريق لتطور وطني ديمقراطي — تطور لا رأسمالي . الازمة الحالية تستمد شهادة تعميدها من الميزانية الاولى التي اجيزت بعد انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩ .

تتضح معالم الازمة الاقتصادية بصورة حادة في السياسة المالية للدولة وهي المرآة لكل السياسة الاقتصادية والاجتماعية. انهارت ميزانية ٧١—٧٢ انهيارا تاما وانهارت معها كل

ادعاءات السلطة في التنمية .

سبب الانهيار لا يعود فقط لما تردده السلطة عن صرفها على مشاريع خدمات متعددة مثل السلم التعليمي ومحاربة العطش . هذا واحد من الاسباب ـ ولكن السبب الاساسي هو المنطلق والتصور الرأسمالي الذي تسير عليه السلطة ، ولم تنجح كل الشعارات التقدمية في اخفاء طبيعته الطبقية .

لنأخذ بعض الارقام من توقعات الايرادات في الميزانية العامة :

تتوقع الميزانية ايرادات حجمها ٧٠ مليونا من الجنيهات من المصادر التالية

ـ ٣٠ مليون من ارباح المؤسسات المؤممة والمصادرة ومن فوائض المؤسسات المستقلة .
ـ ١٠ مليون من بيع سندات الاستثمار .
ـ ١٠ مليون من حصص المعاشات ومال التأمين .
ـ ٢٠ مليون من موارد مختلفة .

رجل الشارع يستطيع ان يدرك انهيار هذه التوقعات، فالمؤسسات المصادرة تعاني اغلبها الخسارة والتوقف الجزئي او الكامل ، وسندات الاستثمار لم تبع وحصص المعاشات ومال التأمين ليست ايرادا بل تخص اصحابها من العاملين والموظفين حتى وان بقيت في رصيد خزينة الدولة . يضاف الى كل هذا عجز الجمارك حتى الان عن تحقيق ٣٠ مليونا من الايرادات المتوقعة .

وعليه تلجأ الدولة للكذب المفضوح عندما تقول ان العجز المالي هو في حدود ٢٨ مليونا ، كان هذا الرقم صحيحا في مايو ـ يونيو من العام الماضي فقط . وستضطر الى عملية طبخ وتزوير لعرض العجز في حدود معقولة ، ولكن من الصعب عليها ان تبرز امام المواطنين حقيقة ان مديونية

موسساتها جاوزت المائة مليون جنيها من الجهاز المصرفي ، وهو مبلغ يفوق مجموع مديونية الحكومات المتعاقبة منذ اليوم الاول لحكم الجنرال عبود حتى ٢٤ مايو ١٩٦٩ .

يضاعف من اثر هده الازمه الماليه حقيقه ان تدفق القروض الاجنبيه لم يعد سهلا متيسرا كما كان الحال في الخمسينات وما استفادته حكومة عبود في دفع التنمية الراسماليه ، فالى جانب تحفظ الدوائر المالية الاحتكاريه الغربيه تجاه الوضع في السودان وترقبها للتطورات المقبله ، ومعرفتها الدقيقة لتطور الحركه الثورية في اكتوبر (١٩٦٤) وما بعدها ، فهناك مشاكل النقد العالميه ومتطلبات الاستثمار العاليــة في الصناعــات الجديدة والتكنولوجيا الحديثة التي تتطلبها السوق في الدول الغربية واميركا . قد تجد السلطه بعض الانفراج المؤقت من تدفق بعض التبرعات النقدية لتوطين الجنوبيـين واثر ذلك على تحسين ميزان المدفوعات وتوفير بعض الاموال للدولـة في الداخل ، ولكن هــذا المصدر مرتبط برقابــة الجنوبيـين وسكرتارية تنفيذ الاتفاقية من الدول الافريقية والهيئات الغربية الدينية وغيرها . ويبقى هذا المصدر اداة للضغـط علـى السلطــة . واي تلاعب فيه سيدفع الجنوبيين لتقديم مطاليب اكثر حدة او بزيادة وتوسيــع الرقابة الدولية علــى تنفيذ الاتفاقية، وهناك احتمال ان تتحول التبرعات الى مواد عينية .

في اطار هذه السياسة الاقتصادية والمالية المتكاملــة ننظر في وضع القطاع العام الجديد الذي تكون من المؤسسات المؤممة والمصادرة . ان رأي الحزب الشيوعي حــول هذه القضية بايجابياتها وسلبياتها امر معروف واثبتت الايــام صحتــه ، ولكن تسرب نفوذ الاستعمار الحديث والسير في طريــق التنمية الرأسمالية وعجز السلطــة قد ادخلت هذا القطاع في امتحــان عسير . افلس بعضــه وتوقف البعض

الاخـــر ، والمؤسسات التي تسير بقوة دفعها الذاتية تجلس على قمتها عناصر غير مؤهلة وغـــير مؤتمنة فاصبـــح بؤرة للاختلاسات والثراء السريع وتفرعت من مناصبه القياديـــة علاقات مالية بمؤسسات القطاع الخاص والسوق بصفـــة عامـــة . ونشأت مصلحة ومنفعة متبادلة ارهقت مقدرات هذا القطاع . التعويضات غير المعلنة للعديد من الاجانب مقابـــل تهريب اموال لمصلحة كبار المسؤولين في مجلس الثورةوالدولة. وعاث جهـــاز الرقابة المركـــزي فسادا بموارد المؤسسات المصادرة، التي كانت تحت اشرافه ، وممتلكاتها . اصبح هذا **القطاع ميدانا جديدا للتراكم الراسمالي بصورة سريعة لفئة جديدة من الرأسمالية واداة من ادوات الدفع الرأسمالي في البـــلاد .**

ان مأساة الاقتصاد الوطني لا تكمن فقط في ضعف هذا القطاع للدخل القومي ، بل ان تعويضـــات التأميم علـــى المؤسسات المؤممة ــ وهي ذات الوزن الاكبر فيـــه ــ سوف تستنزف مدخرات البلاد ، واصبحت وسيلة للضغط في يـــد الدول الاستعمارية خاصة بريطانيا . وقد ارتبطـــت محادثات وزير الخزانة الاسبـــق ــ محمد عبد الحليم ــ في لندن فـــي يوليو من عام ١٩٧١ للحصول على قروض بريطانية بمفاوضات حول تسديد تعويضات التأميم ، وادخال البنك الدولي كطرف لتقديم مساعدات للسودان تيسر له الاســـراع في التسديد . ومن جهة اخرى فان المصالحة مع دوائر اليمين التقليديـــة ستشمل حتما اعادة بعض المؤسسات المصادرة والمؤممـــة وتعويض اصحابها على التدهور الذي اصابها ، تعويضـــا مباشرا او غير مباشر .

يهمنا ان نذكر بموقفنا في الدفاع عن القطاع العام القديم والجديد من زاوية تفتيته الى وحدات مستقلة ترهق موارد

البلاد بتكاليف الاجهزة الادارية وبناء الامبراطوريات ، ومحاولة التفتيت هي المنهج الذي فرضه البنك الدولي حول انضمام السودان اليه ايام عبود وما زال مصرا عليه .

ندافع ايضا عن دور القطاع العام القيادي في التنمية ، ندافع ايضا عن حق العاملين في الاشتراك في ادارته وتخفيض تكاليفه وحمايته عن الفساد والتبذير ، ونكشف بلا رحمة العناصر التي تسلقت الى مناصبه الادارية القائمة باسم « التقدم والثورة » ، دفاعنا عن هذا القطاع يتفرع من دفاعنا عن الاقتصاد الوطني ككل في درجة سيطرة الاستعمار الحديث ، ومنهج التنمية الرأسمالية الذي تسير عليه السلطة ، لهذا نصر على كل مطالب العاملين دون تحفظ ، ونحارب شعارات الانتهازية بزيادة الانتاج دون عائد للعاملين . نكشف كل محاولات تسخير هذا القطاع لمصلحة القطاع الخاص في مجموعه وبالنسبة لكل مؤسسة .

بهذا يتقدم الحزب الشيوعي السوداني والطبقة العاملة نحو المواقع القائدة في حركة الشعب وهي تصارع في اهم ميادين الصراع الاجتماعي دفاعا عن المصلحة الوطنية .

على نفس الطريق **شهد جهاز الدولة في هذه الفترة تضخما واتساعا** في قمته وتضاعفت منصرفاته بصورة تتلاءم مع المستوى المعقول في حدود التنمية الرأسمالية ودولتها البرجوازية . مثل لذلك نشأت رئاسة الجمهورية كجهاز ومؤسسة قائمة بذاتها لها اعتماداتها ، وارتفع عدد المناصب الوزارية في مجلس الوزراء ، ومناصب بدرجة وزير في المكتب السياسي ومحافظي المديريات وغيرها حتى بلغت جملتها سبعين وزيرا . ويتضح التضخم في الصرف على قمة جهاز الدولة مع تخفيض الحد الادنى للاجور ومتوسط دخل الفرد من الدخل القومي مثال ذلك : مرتب رئيس الجمهورية

(٩٠٠٠) جنيها في العام قابلة للزيادة وغير قابلة للتخفيض ومعفية من الضرائب بالاضافة الى سكن حكومي لاستعماله الخاص مؤثث وتتولى الدولة الاشراف عليه ومقابلة العاملين فيه ويتقاضى عضو مجلس الثورة مرتب وزير زائدا (٢٧٠) جنيها بدل سكن . وارتفع مرتب الوزير الى (٣٦٠٠) جنيها في العام غير الامتيازات الاخرى كالسكن والبدلات. وارتفعت مناصب المجموعات من الاولى الى السابعة حتى زاد عددها وارتفع بعد ان كانت ٣٠٠ منصب يتقاضى اصحابها مرتبا سنويا يتراوح بين القطاع (١٨٠٠) جنيها الى القطاع (٢٥٠) جنيها وارتفع عدد الرتب العليا في القوات المسلحة. مقدم ، عقيد ، عميد ، لواء ، ... الخ . وبتشويه شعار « العون الذاتي » الذي تمكن شعبنا من تطبيقه ببساطة وكرم في حل العديد من مشاكله ، القت السلطة اعباء جديدة على كاهل الجماهير ، فاصبح المواطن السوداني يدفع الضرائب المباشرة لمواجهة مصروفات جهاز الدولة ، ثم يدفع للعون الذاتي لتنفيذ خدمات هي من صميم جهاز الدولة ولها باب ثابت في الميزانية العامة . وتنفق اجهزة الدولة المركزية والمحلية بلا حدود على مهرجانات السلطة ومناشط اجهزتها السياسية وتغطي السلطة هذا المبذخ تحت شعار جمع تبرعات من المواطنين ، وادعاء ان المواطنين يمولون النشاط السياسي لتنظيماتها الوهمية ، هذا بالاضافة الى اهدار ساعات العمل لكل العاملين واستخدام اجهزة الاعلام والادوات المكتبية للدولة ووسائل المواصلات والمرافق الاخرى — وكل هذا تقابله بنود مستحدثة في الميزانية .

كان لا بد ان ينعكس كل ذلك على مستوى معيشة الجماهير ، وانخفاض الاجور الحقيقية للعاملين وتحايلت الدولة على الاستقطاعات والاجراءات المالية التي ادعت انها

مؤقتة في يوليو – اغسطس ١٩٦٩ وحولتها الى ضرائب ثابتة هي ضريبة الدفاع والدخل الشخصي ، وفرضت على العاملين والموظفين تمويل الاتحاد الاشتراكي بفرض ضريبة الدفاع والدخل الشخصي ، وضريبة الثورة الصحية تبدأ من سبعة قروش وترتفع الى ٤٠ قرشا بالاضافة الى رسم زيارة المستشفيات وليس غريبا ان يتوقع الناس فرض ضريبة جديدة في الجنوب .

بالنسبة لضروريات الحياة ارتفعت اسعار الذرة واللحوم والخضراوات بنسب تتراوح على التوالي ، ٣٥ بالمئة ٢٥ بالمئة ١٥ بالمئة ، بالمقارنة باسعارها في عام ١٩٦٩ – وارتفع متوسط ايجار المنازل رغم قانون تخفيض الايجارات لمنازل الدرجة الثالثة والثانية بنسب تتراوح بين ١٥ و ٢٠ بالمئة وارتفعت اسعار الارض السكنية لذوي الدخل المحدود من ستين جنيها في القطعة الى اكثر من ٨٠ جنيها – وارتفعت اسعار مواد البناء المستوردة والمحلية في المتوسط بنسب تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ بالمئة – ولم توفر الدولة الخدمات التي كانت قد فرضت الزيادة بسببها . هذا بالاضافة الى انعدام غاز الوقود وارتفاع سعر جوال الفحم من ٨٠ قرشا الى ١٤٠ قرشا .

وفي ميدان توفير العلاج والصحة حول « الثورة الصحية » ورغم تخفيض الارباح بنسبة ١٠ بالمئة في تجارة الادوية فقد سجلت اسعار الادوية الضرورية والاكثر استخداما ارتفاعا كبيرا حسب اسعار السوق في صيدليات العاصمة خلال شهر مارس هذا العام – بلغت الزيادة في متوسط اسعار ١٥ نوعا من الادوية الاوسع استخداما ١٤ بالمئة كما ارتفعت اسعار لبن الاطفال ١٥ بالمئة – ومجموعة ادوية امراض السكر ١٧ بالمئة ومجموعة ادوية الامراض الباطنية ٨ بالمئة

وادوية الدوسنتاريا ١٠ بالمئة وادوية الكحة والسعال ٢٠ بالمئة ــ وتواصل اسعار هذه الادوية ارتفاعها بسبب تخفيض سعر الجنيه السوداني وزيادة ضريبة الواردات .

ارتفعت ايضا كل فئات الرسوم والدمغة في كل ما يتعلق بالتعامل بين المواطنين واجهزة الدولة المركزية والمحلية وادخلت مع المدارس ودور العلم مصروفات ضرورية من الكتب وبناء الفصول الاضافية وشراء الادوات المدرسية تنفي عن التعليم مجانيتـــه .

وفي الريف بقطاعه الحديث والتقليدي انخفضت اسعـــار المنتجات الزراعية والحيوانية بالنسبة للمنتج المباشر وازدادت حلقات الوسطاء ، ولم تنجح مؤسسة الدولة في تركيز اسعار القطن بالنسبة للمزارع رغم ارتفاع تكاليف العمليات الزراعية وتتعرض الثروة الحيوانية لخطر الاستنزاف والخراب بسبب ارتفاع الاستهلاك في المدن وامكانية اسواق الاستهلاك في دول الجزيرة العربية واتجاه الدوائر المالية نحو الاستثمار في الثروة الحيوانية دون مراعاة لتحسين المراعي والطرق وتحســـين النسل . بالاضافة الى ارتفاع نسب ضرائب القطعان والضغط الذي تمارسه اجهزة الحكم المحلي بنفس اساليب « الادارة الاهلية » ، وتصدعت ادعاءات السلطة عن تحقيق اي تحسن اولي في هذا الميـــدان بفشل مشروع سويا لتسمين الماشيـــة والذي لقي مصير مشروع حلة كوكو للدواجن والالبان .

وفي المشاريع الخاصة التي الت للدولة ، رغـــم التحسن الذي طرأ على ضبط الحسابات وادخال بعض العمليـــات الزراعية في الحساب المشترك ، فقد اصبح جهاز الاصـــلاح الزراعي اداة قهر واستنزاف لعائد المشاريع . وتراجعـــت السلطة عن قرارات مارس ١٩٧٠ التي اعلنتها تحت ضغط المد الشعبي لتحويل قانون الاصلاح الزراعي القديم الى عملية

ديمقراطية عميقة .

هكذا تكتمل جوانب السياسة الاقتصادية والوضع الاقتصادي .

من فوق هذه السياسة لا سواها ننظر في تحركات القوى الاجتماعية والطبقات والدوائر السياسية ذات المصلحة في التنمية الرأسمالية . ولكي ما نصل الى استنتاجات سليمة علينا ان نضع في الاعتبار الحقائق التالية :

١ — فرضت السلطة كل التشريعات والقوانين للحد من حركة الطبقة العاملة والنقابات ، بل تجميدها عمليا . واكد النميري كل الضمانات السياسية والاقتصادية (للمستثمن) في هذا الميدان بصورة اشمل واعمق من قانون الاستثمار لعام ١٩٥٦ وتعديل عام ١٩٥٨ حسب تصريحاته في السعودية ودول الخليج العربي .

٢ — تكونت لجنة للنظر في تعويضات المشاريع الخاصة للقطن وباتجاه واضح لمصلحة اصحاب المشاريع بعد ان ظلت الدوائر اليمينية داخل مجلس الثورة ومجلس الوزراء تماطل منذ ٢٥ مايو ١٩٦٩ في اجازة قانون التعويضات الذي اعدته اللجنة التي تكونت بعد ٢٥ مايو ١٩٦٩ واستندت الى ما تقدمت به حركة المزارعين والحركة التقدمية من توصيات .

٣ — حقيقة هامة واساسية نضعها في اعتبارنا ، وهي اننا ننظر الى الامام وليس للخلف بالنسبة لتطور الثورة والصراع السياسي والقوى الاجتماعية والطبقات . ولا نقبل ان نجمد عقولنا ونحبسها ضمن اطار الهياكل القديمة لقوى التنمية الرأسمالية .

فقد وضح لنا منذ المؤتمر الرابع والدراسات التي تمت في المؤتمر وما صاغه عبد الخالق من وثائق ان دفع التنمية

الرأسمالية خلال سنوات الدكتاتورية العسكرية وبعد اكتوبر ١٩٦٤ قد اخترقت كل الهياكل والتكوينات القديمة القبليـة والطائفية ، ثورة اكتوبر (٦٤) لتهز ساكن الحياة في القطاع التقليدي .

كان علينا ان نتابع ونبحث وضع المجموعات ذات المصلحة في التنمية الرأسمالية وعلاقاتها بدوائر الاستعمار الحديث في كل الاحزاب التقليدية وخارجها ايضا . وفي داخل تلك الاحزاب وخارجها نتابع ونبحث عن مجموعات الرأسمالية الوطنية التي لا تتمركز في حزب واحد ، وليس بين الاحزاب التقليدية من يمثلها كحزب منفرد كما كان الحال على ايام الاستقلال .

لقد كان انفجار ثورة اكتوبر (٦٤) وتمرد الجماهير على القيادات التقليدية وكياناتها القبلية والطائفية عاملا ضاغطـا على تلك الاحزاب والطوائف والادارات الاهلية لطرح برنامج جديد وتقديم كادر جديـد .

تلخص كل ذلك في برنامج الاصلاح اليميني للتنميـة الرأسمالية الذي تبلور في حزب الامة ، فتبعه الحزب الوطني الاتحادي وانضم اليه فيما بعد حزب الشعب الديمقراطي ، وفي اطاره كانت تتحرك مجموعات الساسة الجنوبيين الدكتاتورية المدنية . وكون الدكتاتورية الفردية العسكرية الحالية كنمط في الحكم لا تربطها عادة بالريف روابط تقليدية لها حسابها ، وليست لها روابط تاريخية بالرأي العام حتى تستحي عـن تصعيد الساقطين والحثالات للمناصب القائدة في اجهـزة الدولة ، فقد سلكت طريقا دمويا لا رجعة فيه .

ان برنامج هذه السلطة لا يختلف في جوهره عن برنامـج مؤتمر القوى الحديثة الذي تجمع من داخل الاحزاب التقليدية قبل ٢٥ مايو . وتأكيد هذه الحقيقة مهم للوقوف حول تطور الثورة وقواها الاجتماعية لمواجهة تعليقات جماعة ٢٥ مايو ومن يخدم

افكارهم بأنه من المصلحة المحافظة على السلطة الحاليـــة واصلاحها من الداخل لكيلا تنتصر الاحزاب التقليدية . والتأكيد مهم ايضا لتطور الثورة وحتمية انتصارها الوطني الديمقراطي كيلا تقنع الحركة الثورية بالقليل وتخضع لافكـــار الملاءمـــة السياسية الانتهازية وان تكتفي الطلائع الثوريـــة بتخفيـــف الضغط عليها والملاحقة ضدها . ان مهام الثورة الوطنيـــة الديمقراطية تنتظر الانجاز ولا سبيل لانقاذ الوطن دون انجازها، وما من قوى خارج قواها الاجتماعية المعروفة تستطيع ان تنجزها نيابة عنها وان ادعت انها حملت رؤوسها على ايديها كذبـــا ، كما قال القوميون العرب والمصريون بعد انقلاب ٢٥ مايـــو (٦٩) . ان المفاوضات التي يجريها نميري « وجماعة القوميين العرب » منذ مايو ١٩٦٩ مع هـــذه المجموعة او تلك من الدوائر السياسية وارتفعت الى مستوى سياسة رسمية معلنة في ١٠ــ٤ــ١٩٧١ بعد ان كانت تـــدور في الخفـــاء وتظهـــر في الشعارات التـــي كان يطلقها نمـــيري وخالـــد حسن عباس عن الوحدة الوطنية » و « الثورة للجميع » . وكلا الشعاران كانا نسخة جديدة من شعـــار « المصلحـــة الوطنية » قبل ٢٥ مايو ، مهما تفنن الانقساميون المرتدون في تزويقه وتزيينه بتفسيرات والفاظ ماركسية ، ولكن مقاومـــة الحزب الشيوعي ونهوض الحركة الشعبية الثورية قد حال دون تطبيقها ولم تنجح الان ايضا الاشكال المستوحاة من التجربة المصرية الناصرية من ميثاق ، واتحاد اشتراكي ، وتحالـــف قوى الشعب العامل في اخفاء المضمون الرجعي لهذا الشعـــار في ظروف الثورة السودانية الديمقراطية حقا والجماهيريـــة حقا في محتواها واساليب نضالها وممارستها للتحالف . بعد اخذ الحقائق السابقة في الاعتبار نواصل فنقول انه ليس هناك تناقض اساسي بين السلطة ونظامها وكل دوائر التنميـــة

الراسمالية في البلاد . ففي الميدان الاقتصادي قدمت السلطة افضل ما يمكن توفيره من شروط للتنمية الرأسمالية سواء لرأس المال الاجنبي او المحلي وتصبح المسألة هي كيف تقتنع دوائر اليمين المختلفة بالقرارات القيادية ومستوى الاداء للسلطة الحالية فتصل معها بالحوار للصيغة الملائمة للتعاون ام تتقدم لتفرض قيادتها المباشرة ؟

ان الدوائر اليمينية لا تملك حلا للازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد ولا تستطيع بل ولا تجرؤ على تقديم حل ليبرالي كما حدث بعد انتكاسة اكتوبر (٦٤) لانها تعلمت بالتجارب الطويلة ان القوى الديمقراطية رغم الخسائر الفادحة التي لحقت بها تستطيع ان تستغل اقل فرص من الحريات الديمقراطية لتوسيع نشاطها وانتزاع المزيد من حقوقها ، ولهذا السبب نفسه كانت القوى اليمينية تسير نحو الجمهورية الرئاسية والحزب الغالب او القيادة الموحدة لائتلاف الاحزاب لفرض التنمية الرأسمالية وتهر الحركة الشعبية .

ومن جهة اخرىفالدوائر اليمينية بوصفها وصورتها وكياناتها القديمة قد ضعفت كثيرا والجماهير التي كانت تنساق خلفها تعلمت تجارب كثيرة جديدة وظهرت في ميدان العمل السياسي دوائر يمينية جديدة تشكل طاقما جديدا لعملاء الاستعمار الحديث وتتصدى لقيادة منهج التنمية الرأسمالية متحررة من قيود الهياكل القديمة الطائفية والقبلية وغيرها من مؤسسات ما قبل الرأسمالية . وظلت هذه الدوائر الجديدة تصارع منذ ٢٥ مايو (٦٩) لفرض قيادتها بديلا للقيادات التقليدية وضمانا ضد تزايد نفوذ الحزب الشيوعي والحركة الديمقراطية الثورية ، واسهمت هذه العناصر الجديدة في تجريح القيادات التقليدية ، وفضحها على اساس عجزها في بناء الدولة

الراسمالية الحديثة او ما يسمى (تحديث المجتمع) وعملت ايضا من مواقع السلطة التي تحتلها على استخدام الفاظ العلم والتقدم وشعارات الثورة الديمقراطية ، وظلت تسعى لان تتحول الى منابر ومراكز قائدة بين الجماهير . وتتدرج هذه الدوائر اليمينية الجديدة من العسكريين والمرتدين والمجموعات الرأسمالية المستنيرة التي انتقلت من المناصب البيروقراطية فيجهاز الدولة الى صفوف الرأسمالية السودانية وتصدرت صفوفها لقيادتها ، وخاصة ان القاعدة الواسعة ـ لهذه الطبقة تتميز بالجهل وانعدام الثقافة والروح المحافظة .

يتدخل عامل اخر له اهميته وهو الفرز السياسي والاجتماعي الذي حدث داخل هذه الاحزاب فقد اتسعت دائرة الاقسام التي ترفض العودة للنظام وترفض هذا النظام ايضا وتدرك المخاطر في سياسة العداء للشيوعية ومصادره الديمقراطية . وبين مجالات الرأسمال الوطني اخذت دوائر من الراسمالية الوطنية ترفع صوتها بحكم تدهور مصالحها وتقترب من تفهم قضايا التغيير الاجتماعي ، وتعلمت هذه الاقسام من رصيد تجاربها مع حكم عبود وانتكاسة اكتوبر ثم سياسة الحزب الشيوعي تجاه مصالحها في ظل ٢٥ مايو (٢٩) والسياسة الخرقاء التي تبعت الانقلاب ، تعلمت ان البلاد يجب ان تسير في طريق جديد . وعليه يصبح البرنامج الاقتصادي الوطني الديمقراطي في المدينة والريف وما يتفرع عنه من مطالب عاجلة للجماهير هو المنبر المؤهل لاستقطاب الجماهير وانقاذ البلاد من اثار التخلف والتبعية ، ولن ينجح برنامج هذه السلطة او قوى اليمين القديمة والحديثة في انقاذ البلاد وسد احتياجات الجماهير وارضاء تطلعاتها المشروعة .

في مجال جهاز الدولة والتشريع والعمل السياسي :

استطاعت السلطة ان تستكمل كل برامجها وتنفذ مخططاتها تحت عملية اعادة صياغة وتنظيم جهاز الدولة كله ليخدم التنمية الرأسمالية ويحمي سياسة الردة في التشريع والتنفيذ والادارة واجهزة القمع وكادت ان تنتهي عملية التزييف التي بدات في ١٦-١١-١٩٧٠ بابعاد كل العناصر المرتبطة بالحركة الديمقراطية والتقدمية ،وتم لاول مرة في جهاز الدولة بعد ثورة (١٩٢٤) اختيار دقيق وفحص متأن للكوادر التي تمسك بالمناصب الاساسية في كل الاجهزة ثم حشد الكادر القديم المقتدر والموغل في عدائه لحركة الشعب الديمقراطية . وبدأ يحتل مناصب ذات اثر وحساسية في اجهزة الحكم وما زالت هذه العملية مستمرة . انجزت السلطة ما كانت تصارع من اجله القوى السياسية التقليدية منذ الاستقلال بدمج السلطة الادارية والتنفيذية فيمنصب واحد فيالسلطة المحلية والمركزية. وهكذا اصبح المحافظ اسوة برئيس الجمهورية رئيسا لمجلس المديرية والاتحاد الاشتراكي وتخضع له اجهزة الخدمة المدنية والسلطة المحلية ويتمتع حسب قانون الحكم الشعبي بكل سلطات مدير المديرية على عهد الحكم الثنائي .

تتحرك السلطة دون رقيب او وازع من ضمير في ميدان التشريع وهي تسابق الزمن في مراجعة كل التشريعات القديمة بهدف سد الثغرات التي تنفذ منها الحركة الديمقراطية وتعيد صياغتها بحيث تزيد من فعالية جهاز القمع والقهر مثال ذلك :

أ - الامر الجمهوري الخامس - كدستور مؤقت وتقنين الدكتاتورية الفردية والحزب الواحد واسلوب الاستفتاء لتزوير ارادة الجماهير والعزل السياسي .

ب - قانون الحكم الشعبي المحلي الذي صادر الديمقراطية في قاعدة المجتمع ومنح الاجهزة البيروقراطية سلطات سياسية واسعة اجهضت كل معنى لتصفية الادارة الاهلية والقى على

الجماهير في الريف اعباء جديدة بالضرائب .
ج ـ قانون السلطة القضائية وقانون المحاماة .
د ـ التشريعات الخاصة بقانون الامن القومي والرقابة الادارية والحراسة العامة .

في ميدان جهاز الدولة بعد ميدان السياسة الاقتصادية فانه لا يوجد تناقض اساسي بين السلطة واليمين والتنمية الرأسماليه في البلاد وبقليل من التعديلات والتغييرات الثانوية في الوجوه والمناصب والاستعانة بكوادر اكثر كفاءة يمكن التوصل لاتفاق شامل . ومهما حاولت بعض الدوائر اليمينيه ان تدعي معارضة السلطة لتحقيق كسب بين الجماهير فهي قد وافقت في قمة نهوض اكتوبر (٦٤) على بقاء عبود رأسا للدولة واعطت كلمة « الشرف » بعدم محاكمة رجال (١٧) نوفمبر ١٩٥٨ ، وهي في النهاية ذات مصلحة في بقاء نظام الجمهورية الرئاسية .

في هذا الحيز من المتناقضات ننظر في تساقط جماعة القوميين العرب والناصريين من مناصب جهاز الدولة وانهيار كل ادعاءاتهم في تمثيل مصالح الشعب السوداني او اقسام منه والنهاية البائسة لصلفهم وصلف الدوائر المصرية ـ الليبية التي تحركهم ، لفرض التجربة المصرية على الثورة السودانية وتمزق القناع عن خداعهم للعالم العربي باستخدام العناصر التصفوية والمرتدة كشارات للزينة في صدر الدكتاتورية العسكرية .

تتحرك السلطة ايضا في ميدان بناء حزبها السياسي والهياكل السياسية الملحقة به فانجزت حتى الان الحلقات السياسية في بناء الاتحاد الاشتراكي الواجهة السياسية للردة ، فانعقد المؤتمر التأسيسي وتم تعيين المكتب السياسي وصدر الميثاق والنظام الاساسي

وبدأت عملية تكوين الوحدات الاساسية واكتملت جوانب بناء التنظيمات التابعة له كتنظيمات النساء والشباب ولجان القرى وتم فرض قيادة موالية للسلطة على الحركة النقابية وهذا هو الاهم . قدرة السلطة على الحركة في هذا الميدان ان لا تجد مقاومة منظمة على النطاق الوطني ولا يعوقها سوى قصور وعجز قيادة السلطة نفسها وعزوف وفشل اسلوب الحزب الواحد في السودان ، صحيح ان القوى الديمقراطية والتقدمية واقسام من الجماهير تعبر عن رفضها في حدود العزوف عن تنظيمات السلطة وتتمسك ولو شكليا بحقوقها وتنظيماتها المستقلة . ولكن السلطة لا يهمها نجاح تنظيماتها بالمقاييس التي تستخدمها الحركة الديمقراطية، بقدر ما يهمها في المقام الاول الا تقوم تنظيمات ديمقراطية وسياسية للجماهير مستقلة عنها في اي مستوى . هذا النمط من الانظمة السياسية يستخدم التنظيمات كواجهة لا اكثر ولا اقل ويحتفظ بكل السلطات بما في ذلك سلطة حل تنظيماته نفسها عندما تفقد فعاليتها ، في حشد الجماهير وتبرير السياسة الرسمية .

لهذا علينا ان نعزي انفسنا بفشل بناء الاتحاد الاشتراكي وعدم فعالية تنظيماته للنساء والشباب ويجب الا تسترخي القوى الثورية في نضالها لاستعادة مواقعها في النقابات مثلا بتكرار الحديث عن فشل السكرتارية التمهيدية الحكومية . فالسلطة يكفيها ان النقابات مجمدة ولا يهمها في كثير او قليل نجاح السكرتارية او فشلها طالما انها تؤدي دورها في تجميد النقابات ، ويكفيها ان الاتحاد النسائي لا يمارس نشاطه اكثر مما يهمها عدد الندوات التي تقيمها قيادة اتحاد نساء السودان التابعة لها . وهكذا فهي تمتلك في نهاية الامر حق التدخل ورفض نتائج انتخابات النقابات وحق تسجيلها ولديها

القدرة على التشريد النقابي والتعسف وتستطيع ان تستبدل وجوه سكرتارية النقابات في اي وقت تشاء بشخصيات اخرى لامتصاص السخط ...

في هذا الجانب فان القوى اليمينية لا تتعجل في اتخاذ موقف متكامل من الاتحاد الاشتراكي واجهزته ولا يمانع بعضها في استخدامه كاطار للعمل السياسي . صحيح انها تسعى جادة للمحافظة على كياناتها الحزبية ولا تنصهر في الاتحاد الاشتراكي ، رغم ما لديها الان من مواقع وممثلين في داخله ، وتتلقى مصالحها واهدافها من حيث الجوهر والمضمون مع الحلقات القائدة والمؤثرة في اجهزته الهامة ، ولكن من الصعب اصدار حكم قاطع الان على صيغة واشكال المنابر السياسية التي ستعمل من فوقها هذه القوى في الفترة المقبلة . المهم انها تستجمع صفوفها وتعيد فعالية حلقاتها القائدة بسرعة او ببطء حسب كفاءة كادرها القيادي وتماسك هياكلها السياسية داخل الاحزاب التقليدية او خارجها . ولم يعد من الصعب عليها ان تجد لها مكانا في المكتب السياسي او مجلس الوزراء او تتعرض لمن تطمئن اليهم من حيث الكفاءة والولاء . ولكن القوى اليمينية التقليدية لا تتحرك وحدها في هذا الميدان فهناك دوائر اخرى جديدة تتطلع لبناء مركز مستقل عن الاحزاب التقليدية وعن السلطة وتضغط لتجد لنفسها مكانا متقدما عندما تستقر السلطة في شكلها النهائي عقب حالة الاضطراب الحالي .

☐ تحركت السلطة وما زالت تمتلك مساحة للحركة في الجنوب طالما كان بيدها قرار وقف اطلاق النار وتضمن تعاون المجموعات اليمينية في الجنوب وعودة المساعدات من الدول الغربية لاستقرار العائدين . لقد حددنا راينا وموقفنا من اتفاقية اديس ابابا في البيان الجماهيري ومنهج عملنا ونشاط

الحركة الديمقراطية . ما نود معالجته هنا هو ان الاتجاه الانفصالي لم يتراجع عن اهدافه ، رغم تصريحاته لنفي تهمة الانفصال فهو الان لا يستطيع وليس لديه المقدرة ولكنه سيعمل بوعي لاستنزاف طاقات ومقدرات الشمال وارهاقه للمستوى الذي يشجع الدوائر المتعصبة بين الشماليين . وسيظل اداة ضغط وسيف تهديد على تطور الحركة الديمقراطية . ويهمنا ان نؤكد في البداية خطورة الاصوات الانهزامية التي اخذت تبشر بروح الاستسلام وتردد ان تغيير النظام سيؤدي الى انفصال في الجنوب ، ذلك ان الاستعمار الهب فكرة التمرد لوقف صمود الحركة الشعبية عشية الاستقلال والهبت الدوائر الرجعية احداث ديسمبر (١) ١٩٦٤ في العاصمة لارهاق سلطة اكتوبر وعزلها . ولكن الاتجاه الانفصالي ليس مطلق اليدين يتصرف كما يشاء ، انه ممزق بتناقضات داخلية حادة ظهرت بوادرها بعد اسابيع من توقيع الاتفاقية ، وللحركة الديمقراطية في الجنوب رصيد وتاريخ وجذور وقواعد رغم ضعفها يمكن ان تضاعف من قدراتها على الصراع والصمود رغم الصعوبات والعوائق في طريقها . ولكن الشرط الاساسي لنجاحها هو ان تظل الحركة الديمقراطية في الشمال متمسكة بالحل الديمقراطي كركن اساسي في الثورة الوطنيةالديمقراطية وتقدم العون اللازم للحركة الديمقراطية في الجنوبومجموعات الجنوبيين الوطنيين والديمقراطيين في الشمال وتبعث كل رصيدها في التضامن مع حركة التحرر الافريقية والمنظمات السياسية التقدمية في البلدان الافريقية ، فوقف اطلاق النار لاي فترة من الزمن وعودة اللاجئين لحياة الاستقرار سيفتح

---

(١) تحركات الجنوبيين في الخرطوم ومحاولات التخريب والفوضى في انحائها بدفع من اليمين والمخابرات المركزية الاميركية ، وفي جوبا في عام ١٩٦٥ بعد انتصار ثورة اكتوبر الشعبية .

المشاكل الاجتماعية المزمنة التي تنتظر الحل . وكل يوم يمر سيعلم اهل الجنوب ان حل مشاكل حياتهم لا سبيل له بدون وحدة مصيرهم مع القوى الديمقراطية في الشمال وان جهاز الدولة الجديد الذي يسيطر عليه ابناؤهم هو امتداد لجهاز الدولة القديم الذي كان يسومهم الخسف ويلهب ظهر اهل الشمال بسياط الارهاب .

ان نشاط الحركة السياسية في الجنوب حتى في حيز « اتفاقية اديس ابابا » ورغم الارهاب القاسي الذي تعرضت له القوى التقدمية هناك قبل الردة وبعدها يفتح مجالا لهذه القوى لأن تفرض وجودها وتتبنى الدفاع عن المطالب الاساسية للجماهير ويمكنها بجرأة ان تستفيد من فتح الطرق مع الدول الافريقية لتبني جسورا للعلاقة المباشرة مع القوى الوطنية والتقدمية .

وأخيرا في ميدان السياسة الخارجية استكملت السلطة باتفاقية أديس ابابا والسعودية ما بدأه ميثاق طرابلس بالانحراف بالثورة السودانية وتصفيتها. وأصبح الشعار الموجه للسياسة الخارجية هو الحديث المبهم عن الطبيعة العربية الافريقية الاسلامية للسودان كما كانت تردد قوى الثورة المضادة قبل ٢٥ مايو ٦٩ وما صاغته في مشروع الدستور الاسلامي . ان التطبيق العملي يفضح أن السلطة حولت السودان الى مخلب قط في يد الدوائر الامبريالية والاسرائيلية على وجه التحديد ، ومركزا للعداء للشيوعية والاتحاد السوفيتي في المنطقة ، وداست على كرامة شعب السودان وعزته الوطنية بموقفها الاجرامي من ثوار اريتريا وتشاد . وفضح موقفها من مشروع الملك حسين ما كانت تخفيه بالتصريحات والخطب . وتتخذ من علاقاتها بالصين وقادة يوغسلافيا واجهة شفافة تستر بها موقفها المعادي

للمعسكر الاشتراكي وسيرها في فلك الدول الاستعمارية .. ان الصمت المريب الذي تمارسه السلطة تجاه ميثاق طرابلس واتحاد الجمهوريات العربية لا يعبر عن اقتناعها السليم لعلاقة شعب السودان بحركة الثورة والوحدة العربية بقدر ما هو امتداد لتراجعها عن الموقف المعادي للاستعمار في المنطقة العربية ونتيجة طبيعية لسياسة الدوائر المصرية والليبية تجاه السودان بعد ٢٥ مايو ١٩٦٩ . وفي هذا الميدان نواصل التمسك بموقفنا في رفض انضمام السودان لميثاق طرابلس والاتحاد الثلاثي وفضح دوره التخريبي للثورة السودانية مع طرح موقفنا الثابت في الكفاح المشترك مع شعب مصر وتوحيد جهودنا مع القوى التقدمية والوطنية العربية لمواجهة القضايا الاساسية التي تواجه الشعوب العربية .

وتحاول السلطة أن تعالج في سر وحذر الاقتراح الذي تقدم به الامبراطور هيلاسي لاسي في خطابه في عيد الاستقلال ابان زيارته الاخيرة داعيا لتكوين محور يضم السودان وكينيا والصومال أي دول شرق أفريقيا المطلة على البحر الاحمر ومداخل المحيط الهندي . علينا أن نرفع من يقظة الجماهير تجاه هذا المخطط ونعيد للذاكرة مشروع الميثاق الافريقي الذي ظل يبعث للحياة كلما وقع السودان تحت نظام رجعي — حكومة عبد الله خليل — حكومة عبود وحكم الائتلاف بعد اكتوبر ٦٤ — هذا المخطط خطر على الثورة الافريقية في هذه المنطقة وهو موجه لتنفيذ هدف الاستعمار والدوائر الرجعية الافريقية لتصفية ثورة الصومال واليمن الجنوبية ومواجهة لاي نهوض للثورة السودانية .

هكذا تسير سلطة الردة عبر أزمة سياسية واقتصادية حادة نحو استكمال مهمتها وكل الدلائل تشير الى ازدياد حدة

الازمة . فالسلطة ومن خلفها قوى اليمين والتنمية الرأسمالية عاجزة عن قهر حركة الشعب وارغامها على الاستسلام واقسام من دوائر اليمين غير مطمئنة لمستقبل السلطةورئيبها المتقلب والعاجز ولا تريد أن تشارك في تحمل مسؤولية الجرائم . وداخل السلطة يدور صراع محموم حول المناصب والاساليب الاكثر فعالية لاستكمال الردة . وترتفع في مجال التجارة والاستثمار أصوات رجال أعمال تنتقد وقف التعامل مع الدول الاشتراكية . ومجموعات من رجال الاعمال والتجار غير خاضعة لفكر القوميين العرب والناصريين ترغب في تحسين العلاقات مع مصر في حدود المنفعة وتطالب بتصحيح الاخطاء التي وقعت في هذا المجال بعد ٢٥ مايو ٦٩ في الاتفاقيات التجارية والاقتصادية ..

وفي داخل القوات المسلحة وصلت الزعزعة وفقدان الثقة مستوى الازمة الشاملة ، تعدد الولاءات وعدم الاقتناع بنوعية الاسلحة الصينية ، الشعور الوطني العام برفض التعاون العسكري مع الدول الغربية ، الفشل الكامل لكل الخطوات التي قام بها « جماعة القوميين العرب » بقيادة خالد حسن عباس وأحمد عبد الحليم ــ التنقلات والترقيات والفصل والايقاف دون سبب مفهوم ــ اعادة تنظيم الجيش على النمط الغربي ــ تفكيك الوية بأسرها وتوزيعها على أماكن متفرقة في البلاد كما حدث لسلاح المدرعات وما ينتظر سلاح المظلات وغيره . وتقف القوات المسلحة في مجموعها وكذلك الدوائر اليمينية في مجموعها ضد اتفاقية اديس ابابا لانها تعرف بتجاربها السياسية الى أين تقود . والمجموعات اليمينية التي تؤيد الاتفاقية لا تجاهر بهذا التأييد الان .

وعلى الجانب الاخر من المتاريس تقف حركة الشعب السوداني وقواها الوطنية والديمقراطية والمناهضة

للدكتاتورية تستجمع صفوفها وتضمد جراحها لتواجه من جديد مهام نضالها لانتصار الثورة الديمقراطية . يتميز الوضع في الحركة الشعبية خلال الفترة الماضية بأنه تخطي حالة الذهول والشلل والتهيب وبدأت الطبقات والقوى الديمقراطية تتحسس طريقها لفك الحصار والبحث عن منافذ لنشاطها والدفاع عن مصالحها وساعد على هذا ما أسهمت به حملة التضامن العالمية من تبديد حالة اليأس والعزلة وخروج الحزب الشيوعي لميدان النشاط السياسي ببياناته وموجهاته لنشاط الحركة الديمقراطية في مختلف الميادين . وقد أصبح للقوى الديمقراطية صوتها المميز في كل ميادين العمل السياسي وخاصة في حركة الطبقة العاملة وشهدت الفترة الماضية مختلف أشكال التحفز والمقاومة الجزئية بين العمال والطلاب والمزارعين وغيرهم وأثبتت الحركة الديمقراطية بصفة كاملة رفضها للنظام واستعدادها للنضال حول المهام التي تتناسب وقدراتها الفعلية الحالية .

ان زيادة حدة الازمة السياسية وتدهور مستوى المعيشة والخدمات وضيق الارزاق وفشل السلطة ودوائر اليمين التقليدية في تقديم حل مقبول ، أصبح حافزا ملحا على كل الدوائر الشعبية ، كما يلعب الحزب الشيوعي وحركة الطبقة العاملة وطلائع الحركة الديمقراطية دورا أكبر ، وأن يتغلبوا على كل أسباب الضعف الذاتي التي تقيد نشاطهم رغم التقدير الكامل الذي تبديه الجماهير للخسائر التي لحقت بالحزب الشيوعي والصعوبات المحيطة بعمله . ويتجلى هذا في حالة الترقب اليومي من الجماهير لرأي الحزب في القضايا المطروحة كذلك في الترحاب الذي تستقبل به الجماهير كل ما يصدر عن الحزب الشيوعي مهما صغر شأنه والمساعدات التي قدمتها وتقدمها الجماهير في وصول رأي الحزب لاوسع

القطاعات . نحن لا نريد أن نقفز فوق الحواجز أو نهول من قدرات الحزب والحركة الثورية ، ولكن في حدود الامكانيات المتاحة علينا ان نقر حقيقة اننا تخلفنا وتأخرنا كثيرا . ولتكن هذه الدورة للجنة المركزية حدا حاسما لكل نواحي الضعف في عملنا القيادي والتنفيذي على وجه الخصوص .

ان انجاز هذا البرنامج المحدد يسهم مباشرة في بناء أدوات العمل السياسي بين الجماهير بهذا يؤدي الحزب دوره المحدد تاريخيا وما تنتظره منه كل يوم الحركة الشعبية وبهذا وحده نستطيع أن نحول حالة السخط والعزوف بين الجماهير الى حركة منظمة تحتج ، وتقيم مواقع وقواعد صلبة وبهذا وحده نخرج بالجماهير من حالة الترقب والسلبية ، ونقتل في المهد الاصوات الخبيثة التي تتصور ان الخروج بيد القوميين العرب او قوى الاحزاب اليمينية .

اذا استطعنا ان ننجز هذه المهام الممكنة فعلا نستطيع بعد تجميع حصيلة النشاط وتطوير خطنا واستكمال ما ينقصنا من معلومات عن حالة النظام والبلاد ، نستطيع ان نتقدم خطوة في الدورة القادمة وننظر في تجميع القوى الوطنية الديمقراطية ، وهي في حالة حركة ونشاط ، ومن مواقع مؤسساتها وتنظيماتها ، وان نتقدم خطوة في تطوير أساليب وأشكال النضال الجماهيري . وبانجاز هذه المهام نضع الحزب والحركة الديمقراطية رغم ضعفها في مستوى يتناسب لمواجهة التطورات المحتملة وما تسفر عنه حالة الاضطراب والازمة السياسية الحالية .

اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوداني

أعمال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

دورة يوليو ١٩٧٢

منهج عملنا في الجنوب بعد اتفاقية اديس ابابا

لا نهدف من هذه الوثيقة الى تحديد واجبات مؤقتة عابرة ، بل نهدف الى صياغة منهج للعمل .. لذلك من المفيد تلخيص منطلقاتنا الفكرية والنظرية الاساسية والتي تتدخل بصورة مباشرة في رسم تكتيكاتنا وخط عملنا كما جاء في وثيقة المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي السوداني « الماركسية وقضايا الثورة السودانية » ما يلي :

« بدون الاعتبار الكافي للحالة في الجنوب يصبح دائما على كل نهضة ثورية في البلاد ان تواجه مشاكل عدة تضعف من قدرتها وتستغرق طاقاتها ، وتجربة اكتوبر دليل على ذلك . وان التصدي لقضية البعث الوطني الديمقراطي وتنميته — الثورة الوطنية بين الاقسام البعيدة من النشاط السياسي المباشر تواجه مشكلة حقيقية بين الوضع في جنوب السودان . فوجود حركة سياسية ذات طابع غالب معاد للنهوض الوطني وللتحرر من التبعية الاستعمارية ولتطور الثورة الديمقراطية ، وتزايد هذا الطابع نتيجة للسياسة الرجعية التي سلكتها الفئات الحاكمة ، من قبل ، يجعل من هذه القضية عبئا كبيرا على الحركة الشعبية الديمقراطية ومستندا للضغط الاستعماري. أن جماهير شعبنا في الجنوب

ــ كاقليات قومية ــ ذات مصلحة حقيقية في انجاز الثورة الديمقراطية ولا حليف لها في الحركة السياسية في الشمال غير الطبقة العاملة والكادحين والحركة الثورية فيه ، ومن هذه الارض ولمصلحة تطور الثورة في بلادنا لا بد أن نهيء الظروف والشروط اللازمة لتنمية مراكز العناصر الوطنية والتقدمية في جنوب البلاد وتشجيعها ومساعدتها مساعدات فعالة وقاطعة لبناء الحلف الثابت بين التجمعات القومية الجنوبية والحركة الديمقراطية في جنوب البلاد » .

ان ذات السياسة الرجعية التي مارستها الفئات الحاكمة من قبل تجاه قضية الجنوب ، تواصلها اليوم وبشكل اكثر تركيزا سلطة الردة الدموية بالتعاون والتنسيق مع قوى الاستعمار الحديث وقوى الانفصال بين الساسة والمثقفين الجنوبيين . فالحل **الذي تقدمه اتفاقية اديس ابابا لمشكلة الجنوب ، ليس بحال من الاحوال الحل الديمقراطي الذي طرحته الحركة الثورية في السودان منذ مطلع الخمسينات . ان الحل السليم للمسألة الوطنية ومسألة القوميات في السودان يتم « بتحالف قوى الثورة السودانية في الشمال مع شعوب وقبائل الجنوب على اساس ديمقراطي مناهض للاستعمار ، وبقيام حكم ذاتي في الجنوب تحت قيادة جنوبية ربطت مصيرها بهذا التحالف »** .. ان المقومات الاساسية لهذا النوع من الحكم والمتمثلة في وجود سلطة وطنية ديمقراطية تصون وتعزز استقلال البلاد وسيادتها الوطنية وتوفر المناخ الديمقراطي في الجنوب والشمال لكفالة الفرص امام تصاعد واتساع قوى الوحدة مما يؤدي الى اقتناع اوسع الجماهير الجنوبية بسلامة الحل الديمقراطي والى قفل الطريق امام النشاطات الاستعمارية والانفصالية .. ان هذه المقومات لا وجود لها الان لا في الجنوب ولا في الشمال .

ان ما توصل اليه في اديس أبابا تحت التأثير المباشر والمباركة والمشاركة لدوائر الاستعمار الحديث ، والذي تم تقنينه في الاوامر الجمهورية التي صدرت بهذا الخصوص هو في جوهره حل برجوازي رجعي لمشكلة القوميات والمسألة الوطنية بمعنى انه تمهيد حتمي لتحالف قوى التنمية الرأسمالية بدفع وتمويل الاستعمار الحديث .

ان تطبيق مثل هذا الحل يعبر عن :

● ارتداد النظام عن اعلان ٩ يونيه ١٩٦٩ م ، واستكمال الخط اليميني والذي كان مسيطرا في مجلس الثورة وتقييم طبقي لانتصار الردة الرجعية في ٢٢ يوليو ١٩٧١ م .

ان الحل البرجوازي التقليدي لقضايا ومشاكل الثورة الوطنية الديمقراطية في السودان ومن بينها مشكلة الجنوب ، لم يبرهن على عجزه وفشله وحسب ، بل اثبتت تجربة الاعوام السبعة عشر الماضية ان المضمون الاجتماعي السياسي المرتبط بهذا الحل هو دعم مواقع التنمية الرأسمالية وفتح ابواب البلاد لسيطرة الاستعمار الحديث . اتخذ الحل البرجوازي التقليدي منذ عام ١٩٥٥ م شكل القمع العسكري فاصبح التمرد ميدانا لتدخل وسيطرة الاستعمار القديم والحديث في جنوب البلاد ، ويتخذ هذا الحل الان من اتفاقية اديس ابابا شكل الاستسلام امام المتمردين وتسليم جنوب البلاد لهم كجزء من الصفقة الشاملة مع الاستعمار .

ما هي نتائج تطبيق هذا الحل ؟
يمكن تلخيص أبرز النتائج فيما يلي :

● تسليم مقاليد الحكم في الجنوب للقوى والعناصر المرتبطة بالاستعمار الحديث ، والتي تناقض سياستها وبرامجها

وأهـــدافها مصالح الاغلبية الساحقة من الجماهير الجنــوبية وتطلعاتها ، سيؤدي الى :

أ ــ فرض طريــق التطــور الرأسمالي المرتبط بقــوى الاستعمار الحديث والذي يعني اخضاع الجماهير الجنوبيـــة واقتصادها الطبيعي المغلــق لالام النهب الرأسمالي وهـــدم كياناتها الاجتماعية وما توفره لهم قوى انتاجهم من العيش في حد الكفاف دون تقديم بديـــل أو ارتقاء حقيقي في حياتهم . ان الدعامة الاجتماعية لهذا المخطط الاستعماري تتلخص في توحيد المثقفين والمتعلمين ذوي التطلعات البرجوازية من الجنوبيين كطلائع للتنمية الرأسمالية ، وتشديد قبضة الاستعمار بتسعير النزعات القومية والعرقية الضيقة ضد « **عرب الشمـــال** » واستبدال « الجلابي » الشمالي بالتاجر الجنوبي ، والاداري الشمالي في جهاز الدولة البرجوازي بالاداري الجنوبي المشبع بتطلعات البرجوازية والرغبة في أن يعوض ما فاته من زمـــن وأخذ نصيبه من الغنائم والامتيازات . ويرتكز كل هذا الى قوى المتمردين الملحقين بالجيش .

ب ــ خلق قاعدة للسيطرة والنفوذ الاستعماري الحديث في قلب افريقيا لاستكمال السياج الرجعي لضرب الثــورات في شرق ووسط افريقيا وعزل الثورة العربية عن الثورة الافريقية .

ج ــ ايجاد سند لسلطة الـــردة اليمينية في الشمال . ان مجموعة المتعلمين والمثقفين الجنوبية والتي تسلمت السلطة في الاقليم الجنوبي تكن عداء عميقا للحركة الديمقراطية في الشمال والجنوب على حـــد سواء ولم يرتبط تاريخهـــا السياســـي بالمساهمة في النضال الديمقراطي . فهم ، اما عسكريون من قيادة الانانيا ، او واجهات سياسية لتنظيمات المتمردين . وقد لعبوا الدور الاساسي مع الرجعية في الشمال في اجهـــاض ثورة اكتوبر ، وتحالف بعضهم معها في تمرير قانون حل الحزب

الشيوعي وعرقلوا تطبيق الحل الديمقراطي الذي أعلن في ٢٥ مايو ، ووقفوا داخل اجهزة السلطة مع التصور غير الديمقراطي لتطبيق الحل ، وتحالفوا مع الجنرال نميري والقوميين العرب ضد نهوض الحركة الثورية بعد انقلاب ٢٥ مايو ، وظلوا يضغطون مع كبار رجال القوات المسلحة لعرقلة الخطوات التي وضعها الشهيد لتنفيذ الحل الديمقراطي .

● تخريب الدور الوطني العام الذي تلعبه القوات المسلحة في توحيد البلاد ، وذلك بادخال قوات المتمردين العسكرية في جسد القوات المسلحة لحماية سلطة الردة اليمينية وحراسة تنفيذ الاتفاقية واهداف الاستعمار .

● تسليم السلطة لقوات الاناتيا المنتصرة سيؤدي الى مزيد من الاضطهاد والقمع لقوى الوحدة الحقيقية وبالتالي لتزايد خطر تمزيق وحدة البلاد . وبعث الخلافات والصدامات القبلية .

وهكذا يتضح ان تنفيذ اتفاقية اديس أبابا بل ومجرد التوصل اليها ، هو امتداد للخط اليميني لمجلس الثورة في تطبيق الحل الديمقراطي وتصفيته نهائيا وبضربة واحدة بعد ردة ٢٢ يوليو وتمهيد ارض الجنوب للتطور الرأسمالي والاشكال المتعددة لسيطرة الاستعمار الحديث مثل مجلس الكنائس والمؤسسات الدولية الاخرى وتقديم « اعانات غوث اللاجئين » من الولايات المتحدة والدول الاستعمارية . ان تنفيذ الاتفاقية لن يؤدي الى استقرار وتنمية لمصلحة الجماهير الجنوبية ، رغم ترحيب كل مواطن بوقف اطلاق النار ، ووقف نزف الدم ، بل سيؤدي الى تحكم قيادات التمرد المشبوهة وقيام برجوازية برقراطية متعصبة تعادي وحدة البلاد وعاجزة عن مواجهة المطالب الحيوية للجنوبيين . تنفيذ الاتفاقية لن يؤدي لحل مشكلة الجنوب بشقيها الوطني والديمقراطي بل يضع مزيدا من العراقيل والصعاب

امام حلها مستقبلا .

وستظل قضية توحيد القبائل والقوميات الجنوبية على أسس ديمقراطية متقدمة باقية تنتظر الحل . تنفيذ الاتفاقية لن يؤدي الى الاستقرار كما تدعي سلطة الردة ، بل يحمل في طياته أزمات ومشاكل ساخنة سرعان ما تنفجر في الصراع على السلطة وفي مواجهة مشكلة التوطين وليست مشكلة العائدين سوى مشكلة واحدة من المشاكل العديدة المتفرعة من القضية الاساسية : نهوض الجنوب بملايينه الاربعة والوضع الاقتصادي المنهار وانعدام ضروريات الحياة من غذاء ودواء ومواصلات وغيرها كانت خافية تحت نار التمرد والحزازات القبلية والعشائرية القديمة والجديدة ، والاطماع الشخصية لقيادات التمرد وبينها وبين مجموعات السياسيين المقيمين من الجنوبيين ، كل هذه المشاكل بدأت تطل برأسها رغم «الوحدة» البادية على المجموعة التي تقود الجنوب اليوم .

ما هي مواقف القوى الجنوبية المختلفة ؟

أ — هنالك حقيقة هامة توصلنا اليها منذ اكتوبر ١٩٦٤ م بعد الممارسة ، والدراسة هي أنه باستثناء الحلقات القائدة للتمرد ، فان اوسع الاقسام من اللاجئين الجنوبيين خارج البلاد أو المحتمية بالغابة ، ليس فقط لا مصلحة لهم في الانفصال والسير في ركاب الاستعمار ، بل هم فعلا مع وحدة السودان وضد الاستعمار . ولكنهم يحسون بأن لهم قضية ومطلب ، وان موقفهم هو رد فعل طبيعي لمجازر القوات المسلحة ضد الجنوبيين والاضطهاد الذي يعانونه وسياسة الحكومات والقوى الرجعية في الشمال التي تسد الطريق امام تطلعاتهم وهم ينظرون ويتأملون ما توصل اليه اخوانهم في البلدان

الافريقية الاكثر تخلفا من الجنوب .

ان عودة هؤلاء لارض الوطن وقد اكتسبوا تجارب سياسية جديدة واحتكوا بثقافات مختلفة — مهما كان أثرها السلبي — سيوفر لهم فرصا اوسع ليقتنعوا بالتجربة الذاتية بخطأ الانسياق خلف القيادات الجنوبية التي ربطت مصيرها بالاستعمار وسلطة الردة في الشمال وكذلك خطأ اوهام المكاسب الشخصية السريعة التي كانوا يتوقعونها لاشخاصهم وأهلهم. سوف يصطدمون بالاتجاهات الانانية الضيقة للمجموعات التي تسيطر على السلطة في الجنوب .

كل هذا لن يتم تلقائيا واذا تركناه للتلقائية فربما يقعون تحت تأثير نفوذ دوائر اخرى واتجاهات موغلة في الخطأ والتطرف — النشاط الواعي والمنظم والصبور من جانب الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية في الجنوب والشمال سيقدم لهم البديل ويقربهم من الانخراط في النشاط الديمقراطي وينقذ شباب الجنوب الوافد من خارج البلاد والعائد من الغابة .

ب — التكوينات القديمة التقليدية في الجنوب — السلاطين والملوك — تتميز هذه المجموعات (رغم ادراكنا لطبيعتها المحافظة وارتباطها بتكوينات ما قبل الرأسمالية) عن قوى الادارة الاهلية الشمالية التي انفصلت بمصالحها ووضعها الاجتماعي عن قبائلها او اتخذت موقفا عدائيا لمصالح جماهير القبيلة التي تصدعت كشكل اجتماعي له مبررات الوجود في كل مناطق الشمال . وتتميز مجموعة السلاطين والملوك الجنوبيين ايضا عن مثيلاتها التي تلعب دور العمالة للاستعمار في بعض البلدان الافريقية . فقليلون منهم الذين تركوا البلاد وانضموا للمتمردين . اغلبيتهم تقف مع وحدة السودان لارتباطهم بجهاز الدولة المركزية للحماية والدخل النقدي منذ قيام جهاز الدولة

المركزي الحديث في نهاية القرن الماضي ، وكذلك لصد هجمات المتمردين على أرضهم وعشائرهم وأبقارهم . هذه المجموعات ستتعرض لكثير من المتاعب سواء في اضعاف نفوذها السياسي وسلطتها ، او لحملات انتقامية لتصفية حسابات موروثة من أيام التمرد . ويصبح من المفيد جذبها بالتدريج وحسب قدراتها لمواقع تحفظ أفراد قبائلها في اتجاه وحدة السودان ورفض الانفصال .

ج — مجموعة الجلابة الشماليين — اي رأس المال التجاري في الجنوب ستفقد هذه المجموعات مكانتها الممتازة في احتكار النشاط التجاري — بعد أن تقلص عدد التجار الاجانب القدامى من اليونانيين والايطاليين وغيرهم بعد التمرد والاستقلال — وسوف تنفجر ضدها احقاد الجنوبيين لانها ظلت تجسد لهم اضطهاد الشمال للجنوبيين وسرقة ونهب فائض انتاجهم الطبيعي في المقايضة غير المتكافئة ومن جهة اخرى فان هذه المجموعات سوف تعمل على تغذية واذكاء نار التعصب وشوفينية القومية الاكبر البرجوازية في الشمال وسوف تنتقل من الدعوة للقمع ولا شيء غير القمع في الماضي ، الى النقيض ، والدعوة لترك الجنوب وشأنه « ولينفصل ، اذا ارادوا الانفصال » .

خطر هذه الدعوة مع المصاعب التي تعانيها الحركة الديمقراطية في الشمال ، يكمن في التأثير على بعض الفصائل الثورية في الشمال سلبيا مما قد يدفع بها للتراجع عن مواصلة التمسك والنضال من أجل الحكم الذاتي الاقليمي الديمقراطي . وهذا ما يجب ان نوليه عناية خاصة من نشاطنا السياسي والدعائي .

د — في داخل القوات المسلحة السودانية، تتباين المواقف. ولكن الاحساس بخطر الاتفاقية على وحدة البلاد هو الشعور السائد . ومن الناحية العسكرية يدرك القسم الاكبر من القوات

المسلحة الخطر في ادخال قوات المتمردين في صفوف القـوات الا ان هنالك جماعات ترى في الاتفاقية جانب وقف اطلاق النار فقط ، وجماعات اخرى تعارض الاتفاقية مـــن زاوية فقدان الامتيازات التي كانت تحصل عليها من البقاء في الجنوب سواء علاوات مباشرة او لاشتراكها في النشاط التجاري من تعيينات الجيش ومؤونة او حماية تجارة الجلابة ونقلها بالطوف العسكري الخ ... هنالك مجموعات تعارض الاتفاقية من زاوية تعطيل فرص الترقي وجماعات اخرى تضم بعض الجنوبيين العسكريين تعترض على ترقية جوزيف لاقو الى رتبة لواء وترقية مجموعات من المتمردين الى مناصب ضباط عظام وغير ذلك .

— اما القوى الوطنية الديمقراطية في الجنوب والشمال فموقفها ثابت لم يتغـير ، وهي تدرك طبيعـــة الاتفاقيـــة ومقدماتها ونتائجها وظلت منذ اعلان ٩ يونيو ١٩٦٩ م تخوض نضـــالا ضاريا ضد التطور اليميني للسلطة في تفهم وتطبيق هذا الحل وتصطدم بالمعوقات التي تضعها السلطة في طريق نشاطهـــا الجماهيري ، والحــد من فعالية وزارة الجنوب والعاملـين فيها بقيادة قرنق بتعطيل انجاز اعمالها والحد من الميزانيـــة المخصصة لها وتعطيل التشريعات والقوانين التي تقدمت بهـــا الوزارة لمجلس الثورة والوزراء .

لقد اتسعت صفوف هذه القوى منذ ٢٥ مايو ١٩٦٩ م وتنضم اليها اليوم قطاعات جديدة من الشمال ادركت الخطر علـى وحدة البلاد ومستقبلها وسيادتها الوطنية ، وتعارض نظـــام الردة في مجموعـــه .

ومن الجانب الاخر فان القوى السياسية التقليدية في الشمال ومن مواقعها تبدي معارضتها للاتفاقية في حدود مصالحهـــا . فهي تنتقد التنازلات التي قدمتها السلطة للمتمردين وليس مبدأ التنازلات وتحسب التحالفات وانحياز جانب من الجنوبيـــين

المتحالفين معها للسلطة والاتفاقية ، وتدرك المواقع الممتازة التي احتلتها مجموعة الجنوبيين الحاكمة في الضغط السياسي مستقبلا .. ولكن الاقسام الاوسع من جماهير الاحزاب التقليدية تدرك خطورة ما حدث على استقلال البلاد وسيادتها وأمنها .

و — وبرغم حملة الضجيج العالمية حول الاتفاقية فالدوائر التقدمية في العالم وفي افريقيا بالذات تدرك الصفقة السياسية مع الاستعمار ونظام الردة في السودان والتحالف الذي اكتملت حلقاته مع الانظمة الرجعية المجاورة . على اننا نحتاج لحملة اعلامية منظمة ومركزة بالشرح والتوضيح . فالمنطقة تتعرض الحياة السياسية فيها لصياغات جديدة ، وتتحرك دوائر الاستعمار الحديث بسرعة محمومة لاحتواء واخماد أي نهوض جديد في الحركة الوطنية والثورية الافريقية .

موقفنا والمهام العملية

لقد سرد البيان الجماهيري الذي اصدرته اللجنة المركزية حول اتفاقية الجنوب كافة الجوانب السياسية والتاريخية والفكرية وكشف جوانبها الاساسية .

منهج عملنا لا بد ان ينطلق من الفضح المستمر لكل خطوات تنفيذ الاتفاقية ، وتوسيع العمل السياسي ليدخله كل من يعارض هذه الاتفاقية ، واستنهاض اوسع قطاعات الجماهير دون حساسية او تحفظ في حركة تشمل الجنوبيين والشماليين من اجل صيانة وحدة البلاد وسيادتها واستقلالها وتصفية نفوذ الاستعمار القديم والحديث .

في هذا الاتجاه الوطني العام نستند الى رصيد كبير لنضال الحزب والحركة الديمقراطية منذ عام ١٩٥١ م .

ينطلق منهج عملنا ايضا من حقيقة أنه لا يمكن مواجهة الوضع الجديد في الجنوب بمجرد رفض الاتفاقية والدعوة لاسقاط النظام واقامة نظام وطني ديمقراطي يعمل على تطبيق الحل الديمقراطي . هذا يشكل نقطة البداية . فقط علينا ان نضع منهجنا على ضوء خط تجميع وتراكم القوى الثورية واعداد الجيش السياسي ـ الجبهة الوطنية الديمقراطية ـ الذي يسير عليه الحزب الان في اطار تكتيكاته الدفاعية التي نسمح برفع قدرات الحركة الشعبية خطوة خطوة داخل نطاق الوضع الجديد في الجنوب والبلاد بأسرها ، وتوسيع دائرة حركتها وفرض حقها في النشاط وتوحيد الجماهير ذات الاثر والوزن عبر النضال اليومي لاستعادة حقوق الشعب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ودفاعا عنها .

نستكمل منهجنا بطرحتلخيص مركز ووافي لتطور مفاهيم شعار الحكم الذاتي الاقليمي الديمقراطي ـ القوى الثورية ذات المصلحة فيه ، السلطة التي تنفذه ، مؤسساته وأساليبه، جوانبه الدستورية والتنظيمية ، التشويه الذي احدثته عصابة ٢٥ مايو في شرحه وتطبيقه واستخدامه كواجهة لتنفيذ (اتفاقية اديس ابابا) بعد تصفيته من كل محتوى وطني او ديمقراطي .

في الميدان السياسي :

نطرح امام النضال اليومي قضية الحريات الديمقراطية ـ حق تكوين النقابات والاحزاب والمنظمات الاجتماعية والثقافية في الجنوب ، حق اصدار الصحف وحرية التعبير والنشر والاجتماع وحق الجماهير دون اي قيد في انتخاب ممثليها في كل اجهزة السلطة الاقليمية والمركزية ، مع مراعاة التمثيل لعددي لشعوب وقبائل الاقليم صغيرها وكبيرها .

● المطالبة بتفادي اخطاء السودنة التي تمت في الشمال عقب الاستقلال وما صاحبها من فساد ومحسوبية دون مراعاة الكفاءة والامانة الوطنية ، والنضال ضد تركيز السلطات في يد المجموعة البروقراطية المسيطرة على حكم الاقاليم وكفالة حق العمل للجميع وليس فقط للاوساط القائدة بين المتمردين العائدين .

● تنشيط كل القوى الوطنية والديمقراطية في المشاركة الفعالة في حل المشاكل الخاصة بتوطين العائدين وفضح كل مظاهر الفساد الناجم من التلاعب بالمؤن والغذاءات والمساعدات المخصصة لبسطاء الناس .

وفي ميدان الدعاية

● مواصلة الحملة وتكثيفها لفضح الاتفاقية بوصفها صفقة مع الاستعمار وتركيز الهجوم على المجموعة القائدة في السلطة الاقليمية وتاريخها المرتبط بالاستعمار وانتفاعها من التمرد في الخارج ، ونشاطها التخريبي بعد الاتفاقية ومواصلة تجميع كل المعلومات حول المفاوضات التي سبقت الاتفاقية منذ بداية عام ١٩٧٠ م .

● اصدار نشرة جماهيرية باللغة الانجليزية للجنوب .

● تجميع ونشر كل الجهود التي قام بها الشهيد قرنق ووزارة الجنوب والقوى الديمقراطية منذ ٢٥ مايو .

رغم الاسلوب المبتذل الذي طرحته السلطة كي تقدم مديريات الشمال مساعدات للمديريات الجنوبية ، وتسلط البروقراطيين على هذا النشاط ، فان واجبنا أن نطرح امام المنظمات الديمقراطية في الشمال — رغم ما تعانيه — ان تفرض على قيادتها توثيق التعاون مع ممثلاتها وفروعها في الجنوب .

حول هذه النشاطات نجمع قوى الثورة الديمقراطية في الجنوب بداية بالقوة التي كانت ملتفة حول حزب الجنـــوب الديمقراطي وحول شعارات الحركة الديمقراطية بعد ٢٥ مايو. ثبات هذه القوى وفرض وجودها تتسع الحركـــة السياسية الهادفة الى عزل قيادة المتمردين وفرض وحدة البلاد .

البرنامج العملي لهذا النضال يبدأ بالمطالب الحيوية واليومية للجماهير بالمطالبة بالحريات الديمقراطية بفضح التدخـــل الاستعماري مع التقدير الكافي لحقيقة ان اوساط من الجنوبيين ستظل متأثرة بمحاسن وقف اطلاق النار وتسلم جنوبيين لمناصب الحكم ووجود جنوبي في منصب نائب رئيس جمهورية وغـــير ذلك، ولكن الحياة تفرض نفسها، وقضايا الديمقراطية والتنمية والاصلاح الاجتماعي والاداري والنهضة الوطنية والثقافية في الجنوب والنضال ضد الاستعمار الحديث والتضامن مع الثورة الافريقيه الخ . ستفرض نفسها بحتمية لا مرد لها . ولا بد من أن يكون الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية في قلب الحركة حول هذه القضايا . بهذا يتشكل تجمع ديمقراطي عميق الجذور لبقود ويلعب دوره بين جماهير الجنوب ويتحالف مع الحركـــة الثورية في الشمال في النضال ضد سلطة الردة وحلفائها في الحكومة الاقليمية .

على هذا الطريق ، نسعى لتوطيد علاقات مباشرة مـــع الجماعات الماركسية والتقدمية في الدول الافريقية المجـــاورة (بالاضافة الامكانيات العالمية) ونستفيد من فتح الطرق مع دول شرق افريقيا والصلة الدائمة بين اهل الجنوب وقبائـــل وشعوب تلك البلدان منذ عهود بعيدة .

ما هو الموقف من الاتحاد الاشتراكي وتنظيمات السلطة ؟

لا نحتاج هنا الى تحليلات نظرية عامة ، ولكن واقع الحال

ومعطيات الوضع في الجنوب تشير وتؤكد امكانية النشاط المستقل للقوى الديمقراطية ، كما نشير الى ميل اوساط جنوبية عديدة لبناء تنظيماتها السياسية المستقلة وهذا اتجاه نشجعه ونتحالف معه في هذه القضية ، وتردد قادة الحكومة الاقليمية نفسها في قبول صيغة الاتحاد الاشتراكي وتنظيمات السلطة في الجنوب . فالاتحاد الاشتراكي وتوابعه عاجز عن توحيد الجنوبيين او ان يلائم طبيعة الحياة السياسية هنالك وتقاليدها وهي التي عاشت في العشرين عاما الاخيرة حياة سياسية عاصفة، شهدت نشاط الاحزاب السياسي الجماهيري والصراع المسلح . واذا اتخذت الجماعة المسيطرة على الحكم الاقليمي من الاتحاد الاشتراكي واجهة في هذه الفترة لبناء نفوذها وحماية مكاسبها وامتيازاتها ودعم تحالفها مع سلطة الردة في الشمال ، فان هذه الواجهة سوف تتصدع عما قريب أمام التناقضات التي تمزق هذه الجماعة وعزلتها شيئا فشيئا عن الجماهير واندماجها ثم ذوبانها في جهاز الدولة والبرجوازية البيروقراطية .

لهذا نتمسك بحق القوى الديمقراطية في بقاء تنظيماتها المستقلة والنضال لفرض نشاطها بين الجماهير ، وفي الوقت نفسه يواصل الشيوعيون والتقدميون نشاطهم داخل التنظيمات العامة للجنوبيين .

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

يوليو ١٩٧٢ م .

ملحق .

رسالة عبد الخالق محجوب (من المنفى)

الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني

هذه الرسالة من الشهيد عبد الخالق محجوب عندما كان منفيا في القاهرة (١٧ ابريل نيسان ١٩٧٠) .. الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني :

ان تصاعد الصراع السياسي والطبقي في بلادنا والذي اتخذ من ارض الجزيرة ابا ومن ودنوباوي مسرحا له في أعقاب الشهر المنصرم ليس أمرا عابرا . اعتقد اننا استقبلنا بالفعل نقطة تحول في تطور الحركة الثورية السودانية وفي أشكال الصراع السياسي . ومن المهم دراسة تلك الاحداث بدقة من قبل كل منا في حزبنا والحركة الديمقراطية والخروج باستنتاجات موضوعية ، ووضع التاكتيكات السليمة للحركة الثورية في بلادنا .

ماذا تم على وجه التحديد ؟ نستطيع القول بأنه قد وجهت ضربة قاصمة للتنظيم المسلح الرجعي في بلادنا ، و... الضربة انزلت بمجموع قوى اليمين في السودان هزيمة وا... وأضعفت من فعاليتها وقدرتها ومن الخطأ عدم اعتبار ... الهزيمة مؤثرة في حدود أقصى اليمين (حزب الامة) ... تقليل من شأن ما جرى يؤدي الى التقليل أيضا من ... العمل الثوري وممكناته في هذه الظروف . ان اليمين كانت تتعلق آماله على تلك البؤرة العسكرية الرجعية

هدفه الاول وأعني احداث رده شاملة وعنيفة في بلادنا .

اذا كنا نرى اليوم نشاطا سلميا متزايدا للقوى الرأسمالية في بلادنا « وطني اتحادي والختمية » فأن هذا النشاط لا يعبر عن قوة ، بل هو تعبير ضعف واضح . هو خط الدفاع الثاني عن المصالح الرجعية في بلادنا . ان اليمين الرامي لمنع التحول الاجتماعي في السودان من الوصول الى نتائجه المنطقية (..) بطريقة حاسمة لانجاز مهام الثورة الديمقراطية ثم الانتقال للاشتراكية يلقي بثقله في العمل السياسي والمناورات ، بعد أن فقد الكيان الاساسي لقوته « أي التنظيم المسلح » انه يدرك وربما في مستوى أعلى منا أن الضربة التي وجهت للتنظيم العسكري الرجعي تفتح السبل أكثر من أي وقت مضى لنمو حركة الجماهير الثورية بصورة حاسمة وفي مستويات أعلى بمئات الدرجات مما كانت عليه قبل معركتي ابا وحي ودنوباوي .. كيف نرى نحن هذه القضية ؟

* التنظيم المسلح في أقصى اليمين كان دائما العقبة التي تحول دون تطوير الحركة الشعبية بصورة حاسمة . ويكفي دليلا على هذا تجربة شعبنا في ثورته الكبرى في اكتوبر عام ١٩٦٤ ثم في الهجوم العنيف على الحزب الشيوعي في نهاية عام ١٩٦٥ . ولهذا فان ضرب هذا التنظيم يزيل تلك العقبة ويهييء ظروفا أفضل لنمو الحركة الثورية ولتعاظم دور الحزب الشيوعي السوداني في الحياة السياسية .

ان وجود السلطة في يد فئات البرجوازية الصغيرة التقدمية يجعل دائما تطور هذه السلطة واقترابها من سبيل العمل الجاد لتنفيذ مهام الثورة الديمقراطية رهنا بتعاظم العمل الجماهيري ، وبقدرات الحزب الشيوعي السوداني على العمل بكفاءة وفعالية .

ولكن أيضا هناك جانب اخر علينا تقديره وهو ضغوط اليمين والبرجوازية وهي ضغوط تجد الاستجابة نتيجة للطبيعة الاجتماعية للسلطة ولهذا فان الضعف الذي حل بالكيان اليميني في البلاد يخفف من تلك الضغوط ، ويهيىء ظروفا أفضل لتأثير النشاط الثوري على مسلك السلطة وشل ترددها .

هزيمة النشاط اليميني العنيف في الجولة الاولى يدفع أيضا بأشكال جديدة للصراع الطبقي في بلادنا . اننا لا يمكن أن نتصور بقاء البرجوازية والعناصر اليمينية دون حركة تؤثر على سير السلطة ، والمراقب يلحظ هذه الاشكال الجديدة : في الخط الناعم لاحتواء السلطة والذي أشارت اليه اللجنة المركزية في خطابها الدوري رقم (٣) تظهر بوضوح وجلاء هذه الايام . فالمحاولات الرامية الى تحليل الانتصار الذي أحرز بوصفه أمرا راجعا للقوات المسلحة وحدها دون حركة الشعب هدفها ابعاد التأثيرات الديمقراطية لتلك الحركة ومن ثم تحويل السلطة الى دكتاتورية عسكرية اليمين أقدر على تسخيرها لمصالحه ، وظهور القيادة الجديدة للوطني الاتحادي من رجال الصف الثاني من الذين نالوا شهرة « التقدمية » يعبر عن مركز جديد لنشاط البرجوازية السودانية لا في حدود مصالحها المضمونة الى حدود ويتضمنها برنامج الثورة الديمقراطية بل بقصد القيادة السياسية وتحويل السلطة الى طريق اصلاح رأسمالي وهكذا ... ولكن هذا النشاط الجديد لا يخرج من حلبة المصارعة الاحتمال الحقيقي للجوء مرة اخرى وبأشكال جديدة للعنف والنشاط الرجعي المسلح . فهذا هو أقوى الاشكال وأكثرها قدرة على الضغط على السلطة للحصول على نتائج سياسية .

فمن ثم فلا بد من الاعتبار الجيد لبروز الصراع المسلح

في جنوب السودان ، وبين تجمعات جماهير الانصار والجهاز السري للاخوان المسلمين . ان الانصراف الى النشاط السلمي والبرجوازي واليميني وحده في هذه الظروف أمر خطير يهدد مستقبل حركتنا الثورية ، فعلينا أن نتمسك بما طرحت اللجنة المركزية لحزبنا من قبل حول العنف ، وكيف أصبح من السمات الواضحة للصراع الاجتماعي بعد أن جرى تغيير السلطة في الخامس والعشرين من مايو بواسطة العنف .

بروز تيارين في السلطة

واذا كان الانتصار الذي حقق بداية لفتح الطريق للسير قدما لانجاز مرحلة الثورة الديمقراطية بطريقة حاسمة فاننا لا يمكن أن نتصور بقاء السلطة الراهنة بدون تمايز ، ووضوح حول مسلكها في هذه النقطة الحرجة من تطور الحركةالثورية. لم يفتنا منذ الخامس والعشرين من مايو أن نلحظ التردد من قبل السلطة البرجوازية الصغيرة في كثير من المواقف ، وما كان ذلك بغريب على الشيوعيين الذين يتخذون من الماركسية اللينينية منهجا لتفكيرهم وثروة علمية تستقر بين حصيلتهم من المعرفة . ولكن الشيء الجديد الذي يجب أن نتنبه له هو أن هذه الظروف ستؤدي قطعا الى بروز تباين في السلطة : تيار هو جزء من النشاط البرجوازي اليميني الهادف الى تجميد خطي السلطة في اطار الاصلاح البرجوازي . وتيار ثوري يتأثر بالجماهير التقدمية ويميل الى حل مشاكل الثورة الديمقراطية بطريقة حاسمة . ان التمايز السياسي بين قوى البرجوازية الصغيرة التقدمية لا مفر منه ، ولا يستوجب هذا عندما تكون الفئات في السلطة ــ حدوث تغيير في وضعها الطبقي المادي . ان تجارب هذه الفئة في البلدان المتخلفة وفي

البلدان العربية تثبت صحة ما نحن بصدده ، خاصة عندما تخوض هذه الفئة معارك العمل السياسي الملتهب. ان السلطة السياسية في بلادنا تخوض الان أول معاركها ذات الابعاد الاجتماعية الهائلة .

أوضحت هذه المعركة أيضا أن فعالية القوات المسلحة حامية النضال الثوري في بلادنا رهين بتحول شامل في وضعها. فالعناصر العسكرية ذات الفهم السياسي والضباط من الذين انتظموا في مجموعة الضباط الاحرار قبل حلها ، هم الذين قاموا بدور ملحوظ ... في التصدي بشجاعة للهجوم الرجعي في ودنوباوي والجزيرة ابا في وقت ساد فيه الاضطراب بين العناصر البرجوازية التي تفهم القوات المسلحة بطريقة تقليدية. كما أن هذه الاحداث برهنت على ضعف العمل الثوري والقدرة العسكرية في هيئة الاركان المنوط بها قيادة العمل العسكري وتنظيمه بدقة . ولا يفوتنا أن نسجل أن عدم التخطيط السياسي في التجنيد كاد أن يحدث مشاكل لوجود صف ضباط من الانصار ذوي الارتباط بقياداتهم ومن الذين لم يتحرروا من النفوذ السياسي والديني لقادة الطائفية . نستطيع القول ، بأن الضربة التي وجهت للجهاز العسكري الرجعي خلقت ظروفا أفضل للنضال الثوري في بلادنا ، وانها وضعت البلاد في نقطة أمامية للتحول صوب المواجهة الحاسمة لقضايا الثورة الديمقراطية . وطرحت في نفس الوقت أشكالا جديدة ومثيرة للصراع الاجتماعي والسياسي .

وفي مثل هذه الظروف يحتل وضع الحزب الشيوعي وعافيته مكانا متقدما وسط هذا الصراع . أن فعالية الحزب الشيوعي ووحدته على أساس الماركسية اللينينية والخط الثوري في ميادين الايديولوجية والتاكتيك هي الشروط اللازمة لكي تؤدي الشروط الجديدة الى تحول في صالح حركة الثورة

حقيقة وواقعا . انها العناصر الحاسمة لكيلا يؤدي النشاط المتزايد للبرجوازية والتيار اليميني في السلطة الى تجميد حركة الثورة السودانية في حدود اصلاحات برجوازية .

ليس هذا بالطبع أمرا جديدا أو فكرة مبتدعة لم نعهدها من قبل ، ولكن المهم في الموضوع هو أن هذه القضية أصبحت محاطة بصراعات متشعبة ، كما أنه أصبح من المهم لكل مناضلي حزبنا أن ينظروا بعين ناقدة وفاحصة وحذرة لما يجري فنحن قد تمرسنا في النضال ضد القوى الرجعية والاستعماريين وهي تهجم مباشرة على حزبنا فأمنا بقاءه وفعاليته لما يقرب من ربع قرن من الزمان . ولكننا حديثو عهد بالصراع في مثل ظروفنا وقد وجدت في الحكم فئة من البرجوازية الصغيرة التقدمية .

ما هي معالم الموقف التي علينا ان نتبينها جيدا في هذا المضمار ؟

(١) لقد وقعت أحداث ودنوباوي والجزيرة ابا فيظروف بدأ فيها كادر الحزب وقواعده تتجمع حول الاتجاه الماركسي السليم الداعي الى الاستقلال الفكري والعمليللحزبالشيوعي والرافض لكل عوامل التصفية فيه . أن الصراعات التي اتخذت أشكال النميمة والمواقف الشخصية بعد عقد المؤتمر الرابع وضعت في اطارها السليم بوصفها صراعات فكريةبين تيارين في الحزب يختلفان اختلافا بينا حول تاكتيك الحزب في الظروف الراهنة . كما أن حزبنا استطاع أن يضع للصراع وسائله الحاسمة في المؤتمر التداولي للكادر وفي المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي .

● ان الاتجاهات اليمينية في مجلس الثورة ومجلس الوزراء لا تقبل هذا ، وكان أملها أن تسيطر على حزبنا الاتجاهات اليمينية الرامية الى تصفيته فكريا ثم أن يحدث

انقسام في الحزب الشيوعي تحتضن بعده الشق اليميني ثم توجه ضرباتها للاتجاه الثوري في حزبنا . وليس بسر أن تلك الاتجاهات اليمينية في السلطة ظلت ترقب بقلق اجتماع اللجنة المركزية دورة مارس المنصرمة آملة ان تحقق اهدافها خلال تلك الدورة . ولكننا نستطيع القول بأن نتائج ذلك الاجتماع لم تحقق ما يأملون . فعلى الرغم من أن اللجنة المركزية لا تعبر بعمق عن التطورات الثورية التي جرت منذ سنوات وبرزت في ثورة اكتوبر ١٩٦٤ ، وعلى الرغم من ثقل وزن الاتجاه اليميني المصفى في اللجنة المركزية بالمقارنة مع كافة الهيئات القيادية الاخرى الا ان اغلبية اقتراحات العناصر اليمينية فشلت ، وكان نتاج الاجتماع ما يلي :

البيان الذي صدر حول وحدة الحزب الشيوعي مؤكدا هذه الوحدة ومحددا نقاط الاختلاف المبدئي حول تاكتيكات الحزب الشيوعي واتجاهات التصفية يمينية كانت أو يسارية.

وحول وجود أساس مادي في المجتمع والحزب لتصفية الكيان الماركسي اللينيني لحزبنا الثوري من اليسار أو اليمين .

تأييد موقف المكتب السياسي (أغلبيته الثورية بالطبع) في اصدار منشور الاستقلال باسم الحزب الشيوعي . ان هذا هو انتصار للكيان المستقل للحزب الشيوعي ودحر للاتجاهات اليمينية في اللجنة المركزية التي تتخذ خطا ناعما يؤدي في النهاية الى تحويل الحزب الشيوعي الى تنظيم برجوازي صغير والى التخلي عن مواقعه الطبقية .

سقوط الاقتراح الخاص بزيادة عدد أعضاء المكتب السياسي بثلاثة من اعضاء اللجنة المركزية منهم اثنان من قادة الاتجاه اليميني المصفى هما الزميلان معاوية والامين محمد الامين . هذا الاقتراح كان يرمي الى تقوية مركز

العناصر اليمينية الانتهازية في داخل المكتب السياسي ومن ثم خلق ظروف افضل لتوجيه العمل اليومي للحزب الشيوعي وجهة يمينية .

تراجع العناصر اليمينية عن اقتراحها الرامي الى الغاء المؤتمر التداولي والشروع فورا — حسب قولهم — في التحضير لمؤتمر خامس للحزب . وهذا الاقتراح في حقيقته كان يرمي الى عدم تدخل عضوية الحزب الشيوعي وكادره في الصراع الحزبي الراهن ، ريثما يتمكن الاتجاه اليميني من تحقيق مشاريعه الرامية للسيطرة على قيادة الحزب واضطهاد العناصر الثورية وتشتيت شملها . أن الحديث عن المؤتمر الخامس مجرد ذر للرماد في العيون بعد أن تأكد أن المؤتمر التداولي للكادر سيوجه الحزب في اتجاه ثوري رافضا للتصفية — ولنشاط العناصر اليمينية .

اذن نستطيع القول بأن حزبنا دخل معركة النضال ضد النشاط المسلح وهو أكثر وحدة بين قواعده المناضلة ، وهو يلتف أكثر وأكثر حول خطه الثوري ، بينما زادت عزلة العناصر اليمينية الانتهازية في داخله .

(٢) أن الاحداث التي جرت في حي ودنوباوي وفي الجزيرة ابا أكدت صحة موقف الاتجاه الثوري في حزبنا ،حول ماذا كان الخلاف في حزبنا وما زال ... ببساطة ظللنا نختلف في المستوى القيادي مع الاتجاهات الانتهازية اليمينية حول طبيعة السلطة ومفهوم التحالف كنا وما زلنا نرى أن السلطة في طبيعتها الاجتماعية برجوازية صغيرة ، وانها لن تسير بطريقة مثابرة في النضال الوطني الديمقراطي الا بقوة الحركة الجماهيرية وفعالية حزبنا الشيوعي ، كنا وما زلنا نؤكد أن مصلحة الثورة الوطنية الديمقراطية تقتضي ان يرى الحزب الشيوعي نقاط الاختلاف التي لا بد من طرحها على الجماهير .

لا بد من استخدام سلاح النقد . اما بالنسبة للجناح اليميني في حزبنا فكل شيء على ما يرام : والنقد في نظره هدم وتحطيم للتحالف . ان احداث ودنوباوي والجزيرة ابا اوضحت الغفلة التامة لدى السلطة . كما أن هذه الغفلة نتاج لاتجاه يميني ظلت السلطة تسنده مذ بدات بمهاجمة خط الحزب الشيوعي والتفهم السليم للثورة الديمقراطية . السلطة وهي تقع تحت تأثير هذا الاتجاه طرحت شعارات العداء للجماهير في المدن ، وهي – أي هذه الجماهير – تشكل طلائع الثورة السودانية – السلطة طرحت شعارات الثورة للجميع ، والجبهة الوطنية على الهيئة التي تتصورها بها فزاغ بصرها عن التحديد الطبقي الواضح لاعداء الثورة ، السلطة حاولت دائما تفادي قيام تنظيمات جبهوية في بلادنا نابعة من الجماهير ، السلطة تصادر السلاح من يد الشيوعيين ولا تقبل بارجاعه لهم بحجة أن الامن تحفظه « الدولة » الخ (١) .. أن هذه الاحداث وقعت صدفة ولم تحدد لها السلطة الزمن الذي تقع فيه ، ولم تأت نتيجة لسيادة خط واضح لمواجهة الثورة المضادة في بلادنا .

ولهذا صدق راي الاتجاه الثوري في حزبنا والقائل بوجود سلبيات في السلطة وكذب رأي العناصر اليمينية التي ظلت ترى كل شيء على ما يرام . يمكن القول اذن أن ظروفا أفضل قد تهيأت لتوحيد الحزب الشيوعي حول مبادىء الماركسية اللينينية ولتحريره من الاتجاهات اليمينية الانتهازية .

(٣) لقد أدت معارك الجزيرة ابا وحي ودنوباوي الى مد ثوري أكثر تقدما وفي مستوى أعلى مما كان عليه في الايام الاولى التي أعقبت الخامس والعشرين من مايو . فجماهير

---

١ – احداث الجزيرة أبا وحي ودنوباوي .

الطبقة العاملة والمثقفين الديمقراطيين والشيوعيين والحزب الشيوعي هي التي لعبت الدور الاول والمتقدم في الانتفاضة الشعبية في الخرطوم في ٣٠ مارس ، وهي التي نظمت الجماهير في كل مدن السودان وقراه فيما بعد وهذا أمر خطر له مدلولاته .

أ — وضعت ممكنات حقيقية لتحويل العملية العسكرية الى ثورة شعبية وديمقراطية حقا .

ب — توفرت شروط فاضلة لكي تمارس الجماهير ديمقراطيتها ، ولكي تهزم الى الابد الفكرة القائلة بأن من الممكن السير بحسم في طريق الثورة الديمقراطية بغير الجماهير وارادتها ووفقا لوصاية تطرح من القوات المسلحة كما تشير بهذا العناصر الرجعية في مجتمعنا والعناصر اليمنية في الحكم .

ج — توفرت ظروف تجعل مركز الحزب الشيوعي أكثر متانة بين الجماهير مما سيؤدي الى انعطاف كبير نحوه والى معالجة الضعف الذي كان يعانيه في الشهور الاولى التي أعقبت الخامس والعشرين من مايو نتيجة للمشاكل الصعبة التي واجهها في فترة تحكم الثورة المضادة في بلادنا .

وبتوفر مثل هذه الظروف فان مستقبل الثورة الديمقراطية مضمون ، وحسمها لصالح الثورة الاشتراكية مؤكد .

د — هذه المفاهيم الثورية التي علا صوتها في المد الشعبي الذي صحب معارك الجزيرة ابا وحي ودنوباوي ذات خطورة بالغة الاهمية لا يمكن التقليل من شأنها في حالة سيادة هذه المفاهيم فنحن سنؤثر تأثيرا ايجابيا رائعا على منطقتنا بأسرها وخاصة في اطار الثورة العربية . ستؤكد تجربتنا انه من الممكن عمليا في بلد تم فيه تغيير السلطة

مـن ايـدي القـوى الـرجعيـة الـى فئـات تقدمية في الجيش عن طريق عملية عسكرية أن يتحدد دور القـوات المسلحة حامية للعمل الجماهيري الثوري ، وانه من الممكن والواجب تمتع الجماهير بالديمقراطية وان الصيغة التي أدت الى ضرب الاحزاب الشيوعية في المنطقة لم تعد مقبولة ولا صالحة ... **الخ** .

استرشادا بهذه المعالم الجديدة ، يمكننا ان نضع التالي أساسا لعملنا :

اسس العمـل

أ ــ نحن نعيش في مد ثوري جماهيري .

ب ــ انه أصبح لزاما على الحزب الشيوعي أن يبني تاكتيكاته استنادا على هذه الحقيقة بما يكفل تطور حركـة الجماهير للسير بثورتها الديمقراطية بطريقة حاسمة ، وبما يضمن مكافحة السلبيات والاتجاهات اليمينية في السلطة .

كيف يتم هذا ؟ ...

على الرغم من بعدي عن الاحداث فانني أطرح التالي :

(١) تنظيم عملنا في أجهزة السلطة بطريقة فعالة ، وان نطالب بمناقشة سياسية للاراء والافكار الخاطئة التي برزت منذ الخامس والعشرين من مايو ، وأن يصدر بهذا بيان عميق ومفصل للجماهير .

(٢) ان نطالب بتعديل وزاري يقصي العناصر اليمينية والمشبوهة وخاصة الوزراء منصور خالد ومحمود حسيـب واضرابهم .

(٣) أن نطالب بحسم وعزم باعادة النظر في الصيغـة التي تم بها « اشراك » الشيوعيين بمجلس الوزراء ، وان نحل

صيغة التحالف محل الاشراك . وهذا في تقديري أمر حيوي ويتمشى مع المد الجماهيري في ٣٠ مارس ، كما انه يؤكد عمليا تمسك الحزب الشيوعي بمبدأ الديمقراطية للجماهير، ويهزم ما تدبر القوى الرجعية والعناصر اليمينية في السلطة من خرق لهذا المبدأ ، ومن محاولاتهم لتصفية الحزب الشيوعي وتنظيمات الجماهير الديمقراطية .

وفي تقديري ان توازن القوى والظروف الجديدة تسمح بتحقيق هذا الهدف ..

(٤) أن نطرح بالتفصيل خطة اللجنة المركزية المتضمنة في الخطاب الدوري رقم (٥) بالعمل الجماهيري في اتجاهحمل حركتنا الشعبية الى مواقع متقدمة : حقوق الجماهير العاملة الديمقراطية (الاوامر الدستورية التي تحرم الطبقة العاملة من حق الاضراب) ، تنفيذ خطنا في الاصلاح الزراعي ، حقوق الطلبة الديمقراطية في تنظيم اتحاداتهم بالمدارس الثانوية، الاصرار بثبات على تسليح الجماهير الثورية (لقد سمعت أن هناك تراجعا عن التسليح بواسطة المجلس العام للنقابات وفي رأيي أن هذا يتنافى مع رأي اللجنة المركزية التي أكدت أن هذا أهم مطلب يجب أن نصر عليه ونتمسك به) .

(٥) بالنسبة لحزبنا ، وهو المؤسسة الثورية الاولى في البلاد ، أعتقد أن علينا تحقيق ما يلي :

أ — ان تقوم قيادة الحزب بواجبها الذي لن يرحمها التاريخ ان هي تقاعست عنه ، أو حاولت حجبه عن عضوية الحزب الشيوعي وجماهير الشعب ، واعني توضيح المخطط الرامي الى مواجهة الحزب الشيوعي في الخامس والعشرين من مايو القادم بقيام ما يسمى بالتنظيم السياسي مصحوبا بضجة كبيرة تعلن اتخاذ خطوات تقدمية ظللنا نكافح من أجلها (مثلا تأميم البنوك وشركات التأمين) ، والمقصود بالضجة هو

أحداث ارتباك بين صفوف الشيوعيين حول موقفهم من مثل ذلك التنظيم واغرائهم بالدخول فيه كأفراد وليسوا كممثلين للحزب الشيوعي . واذا تم هذا فان القاعدة لتصفية الحزب الشيوعي تتسع ، كما يمكن أن يؤدي ذلك الى بذر الانقسام في داخله .

ان اعتقال سكرتير الحزب ونفيه خارج البلاد جزء من هذا المخطط الذي يعتقد اصحابه بأنه سيؤدي الى اضعاف التيار الثوري في الحزب الشيوعي تمهيدا لمواجهة الحزب بالامر الواقع (التنظيم السياسي) .

استقلال الحزب والجبهة الديمقراطية

ان تاريخ حزبنا وحاجات الثورة الوطنية الديمقراطية تؤكد أن التنظيم السياسي الوحيد الذي نقبله ونشترك فيه هو الجبهة الوطنية الديمقراطية القائمة على تحالف الجماهير لثورية والتي يدخلها حزب الطبقة العاملة كتنظيم مستقل فكريا وتنظيميا . أي حق العمل المستقل والتبشير بالماركسية اللينينية ، له تنظيماته القاعدية والقيادية المستقلة ، وهو الذي يحدد مندوبيه في لجان الجبهة من أدنى المستويات الى أعلى المستويات . وهذا جزء من برنامجنا الذي أقره المؤتمر الرابع لحزبنا المعبر عن رأي عضوية الحزب الشيوعي بأسرها ، وعن الحاجات التاريخية للثورة الديمقراطية وفقا لتحليلنا لمجتمعنا على أساس الماركسية اللينينية . واستنادا الى هذا يرفض حزبنا الاشتراك في أي تنظيم سياسي لا يأخذ هذه الصيغة .

ان طرح خط العمل في التنظيمات وان كانت رجعية (النقابات الرجعية ، البرلمانات البرجوازية ... الخ) غير

وارد هنا لان الحزب في مثل هذه التنظيمات يرسل بمندوبيه ويتحكم في تصرفاتهم وهم يستهدفون الشرح للجماهير . أما في حالة التنظيم السياسي على الصورة التي يراد اخراجها فان الشيوعيين سينتقلون من أيديولوجيتهم الى ايديولوجية اخرى ، انهم سيدخلون في مصيدة تضع الحزب الشيوعي في المؤخرة كمؤسسة تابعة للتنظيم الرسمي . ورويدا رويدا يصبح تنظيمنا لا فعالية له . فيخل امره ويتشتت اعضاؤه ثم توجه الضربة لقلب الحزب ولكادره الموثوق به والمتمسك بالماركسية اللينينية .

ب — أن يصدر حزبنا مواقفه من حقيقة ان حركة الشعب الثورية وحزبنا قوى حاسمة ولا يستهان بها على الاطلاق في نظر كل فئةاجتماعية تريد ان تنشط في ميادين العمل السياسي . فالحزب الشيوعي يقترب الى ربع قرن من عمره ، وهو جزء من حركة الطبقة العاملة العالمية والحركة الشيوعية ، انه مرتبط ارتباطا وثيقا بحركة الثورة العربية ولا يمكن عزلهعنها ونحن اقوى الاحزابفي منطقتنا صلة بالجماهير الشعبية .

ان الاتجاه اليميني الذي يقلل من شأن هذه العوامل خطر ، ويحاول دفع الحزب الشيوعي الى مراكز خلفية . ولهذا فنحن نرفض هذا الاتجاه . ونؤكد ان الاتجاه اليميني في السلطة لن يستطيع اضطهاد الحزب الشيوعي كما حدث في بلدان اخرى .

ولكي يسخر حزبنا هذه المكنات الكبيرة فانه لا بد ان يهيء صفوفه للظروف الراهنة ، ولكل احتمالات المستقبل ، في مثل هذه الساعات الحاسمة فأن العناصر المترددةواليمينية تطعن حزبنا من خلفه ، ولهذا فلا بد من البت السريع في عديد من القضايا .

المطلوب البت السريع بعديد من القضايا

أولا : ــ

ان يلم حزبنا شمله بحسم وبلا توفيق أو مجاملة ،واعني في هذا المضمار انهاء وجود مراكز التصفية في حزبنا ، والتي بقيت حتى الان نتيجة لتردد المكتب السياسي . فمجموعه سمير جرجس وعبد العظيم التي خرجت بالفعل على الحزب الشيوعي وعملت من وراء ظهره في أجهزة الامن الحكومية يجب أن تفصل من الحزب الشيوعي وان يعلن ذلك على جميع عضوية الحزب الشيوعي . لماذا ؟

أ ــ لان هذا سيشكل موقفا حاسما من الصيغة الرامية الى تدمير الحزب الشيوعي وحصر التعاون بين السلطة والشيوعيين سياسيا على أسس فردية ، وليس عن طريق الحزب الشيوعي .

ب ــ لان وجود مثل هذه المجموعة العاملة في أجهزة الامن بالطريقة التي اختارتها لنفسها (من وراء ظهر أجهزة الحزب الشيوعي) يفتح الباب لضرب الحزب من الداخل ولتغلغل موظفي الامن في أجهزته المختلفة منفذين للمخططات المختلفة التي ترسم ضد الحزب الشيوعي . وفي هذا الاتجاه فهناك أيضا موقف محمد أحمد سليمان وقد اتخذت اللجنة المركزية قرارا بقبول استقالته من اللجنة المركزية والمكتب السياسي والتفرغ الثوري ، ثم جاء المكتب السياسي وقرر فصله ، ولكن كل هذه المعلومات لم تقدم في بيان واضح لاعضاء الحزب مما يخلق بلبلة في صفوفنا .

ثانيا : ــ

الصراع الداخلي في حزبنا مشروع وقد حددت اللجنة المركزية في دورة مارس ۱۹۷۰ حدوده وأساسه في بيانها

المشهور . ولكن هذا الصراع لا يمكن أن يكون عذرا للتخلي عن قواعد الحزب ولائحته ، في ظروف نحن نواجه فيها معارك ضد التصفية ونجابه خططا تستهدف تفتيت حزبنا . ان اخطر ما نواجهه الان هو استعانة بعض الشيوعيين بالعناصر اليمينية في الحكومة لضرب كادر الحزب المختلف معهم في الرأي وقد تمثل هذا الموقف في مسلك الزميل أحمد سليمان الذي تحول الى مستشار للاتجاهات اليمينية في التخطيط لاضعاف الحزب الشيوعي وتصفية المناضلين .

لقد أعلن الزميل أحمد سليمان لمجلس الثورة استنكاره لبيان المكتب السياسي (عيد الاستقلال)

نصح لمجلس الثورة أن يصفوا الشيوعيين بطرد سكرتير الحزب من عمله القيادي أو نفيه من السودان .

حدد لهم أسماء الشيوعيين الذين يمكن استدعاؤهم « والتفاهم » معهم حسب تصوره .

ثم أبلغ اللواء خالد حسن عباس فيما بعد أنه أصبح لا مفر من اعتقال سكرتير الحزب بعد استحالة دعوة اللجنة المركزية .

لا اريد أن أعلق على هذا الموقف الواضح كالشمس أمام شيوعي التزم بنظم الحزب الشيوعي . ولكني اتساءل : أيمكن للجنة المركزية — ما زال عضو فيها سلك هذا السبيل — أن تقود حزبنا في الظروف المعقدة الراهنة .

تحملا للمسؤولية التاريخية التي لا يمكن أن تخضع للمجاملة اقترح لقيادة الحزب الشيوعي أن توقع عقوبة الفصل مباشرة على الزميل أحمد سليمان ، فنحن في ظروف لا تقبل المساومة أو ما يسمى «بالوحدة» الشكلية .

ثالثا : —

ان يكمل حزبنا استعداداته لتوحيد صفوفه حول

المبادىء الماركسية اللينينية وكسر الاتجاهات اليمينية الانتهازية عن طريق الوسائل التي أقرتها اللجنة المركزية (دورة مارس ١٩٧٠) — أي المؤتمر التداولي والمؤتمر الخامس للحزب .

ان المؤتمر التداولي مدعو لتقديم بيان للجنة المركزية ولعضوية الحزب الشيوعي يجمع صفوف الحزب ضد أفكار التصفية والاتجاهات اليمينية — تهربت في اللجنة المركزية — دورة مارس ١٩٧٠ — وحاولت ان تثني اللجنة عن تضمين خطر التصفية لحزبنا في البيان الذي أصدرته اللجنة في تلك الدورة حول وحدة الحزب الشيوعي .

ان أية محاولة لتغطية حقيقة الصراع في حزبنا ستكون خطرة على مستقبل الشيوعيين والعمل الثوري في البلاد . ولهذا فلا بد أن يحدد البيان بالاضافة الى اقرار التاكتيك الثوري للحزب الشيوعي ، ادانة ونقدا ماركسيا واضحا لافكار العناصر اليمينية وتسمية هذه العناصر باسمها .

اكتب هذه الرسالة وقد اقترب ميعاد ارسالها .

عاش الحزب الشيوعي السوداني موحدا تحت راية الماركسية اللينينية ، عاش نضال الطبقة العاملة السودانية والجماهير الكادحة من أجل انجاز مهام الثورة الديمقراطية

عاشت الشيوعية

١٧ — ابريل — ١٩٧٠

زميلكم

عبد الخالق محجوب

فهرست